



وزارة الإعلام  
الهيئة العامة للاستعلامات

# دراسات دولية

التجمعات الاقتصادية الأفريقية

٣٨

بين

تحرير التجارة وشراكة التنمية





وزارة الاعلام  
الهيئة العامة للاستعلامات  
الادارة العامة للبحوث والدراسات  
سلسلة دراسات دولية  
(٢٨)

**التجمعات الاقتصادية الأفريقية  
بين  
تحرير التجارة وشراكة التنمية**

يوليو ٢٠٠٢



## فهرس

### مقدمة :

١١	..... الفصل الأول : مفهوم التجمعات الاقتصادية وأشكالها
٢٥	..... الفصل الثاني : السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا ، كوميسا
٦١	..... الفصل الثالث : المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ، إيكواس
٧٩	..... الفصل الرابع : مجموعة تنمية الجنوب الافريقى ، سادك
٩٨	..... الفصل الخامس : مجموعة أفريقيا الشرقية
١٠٣	..... الفصل السادس : الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا
١٠٩	..... الفصل السابع : تجمع دول الساحل والصحراء
١٢٧	..... الفصل الثامن : الجماعة الاقتصادية الأفريقية
١٣٨	..... خاتمة .. رؤية مستقبلية
١٤١	..... ملحق احصائى عن الدول الافريقية
١٤٦	..... المراجع



## مقدمة

تشهد القارة الأفريقية منذ منتصف التسعينيات اتجاهات متزايدة نحو إنشاء تجمعات اقتصادية إقليمية أو تفعيل القائم منها، لمواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها حالة تهميش القارة من قبل الدول الكبرى ولمواجهة التداعيات السلبية للعولمة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فمنذ انتهاء الحرب الباردة وسيطرة النموذج الليبرالي سياسيا واقتصاديا على العالم، وتزايد تحرير التجارة العالمية، بدأت نزعة جديدة نحو الإقليمية ذات طابع اقتصادي، في كل أنحاء العالم ومنها أفريقيا .

وقد بدأ تأسيس وإقامة بعض التجمعات الاقتصادية في أفريقيا منذ أربعين عاما أو أكثر في بعض الحالات .. فعلى سبيل المثال: انشئت «اللجنة الاقتصادية لأفريقيا» بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٩ ابريل عام ١٩٥٨ ، ومقرها الرئيسى أديس أبابا - للتعاون الاقتصادي والتنمية، ومازالت موجودة حتى الآن وتباشر أعمالها . وهناك «مجلس الوفاق» الذى تكون عام

١٩٥٩ ، وأيضاً «مجموعة برازافيل» وعقد أول مؤتمر لها في ديسمبر ١٩٦٠ ، وتضم في عضويتها ١١ عضوا . وهناك أيضا «مجموعة منروfia» وعقدت أول اجتماعاتها في مايو ١٩٦١ ، وتضم في عضويتها ثمانية أعضاء المؤسسين لها، إلى جانب الدول الأعضاء الإحدى عشر في «مجموعة برازافيل» .

وقد توقف نشاط بعض التجمعات لسبب أو لآخر .. ومنذ بدايات السبعينيات بدأت التجمعات الاقتصادية الأفريقية تنشط في معظم أنحاء القارة وحتى الآن «عام ٢٠٠٢» لتحقيق وتعكس عملية التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء كأحد العوامل الهامة الدافعة لعملية التنمية .

وكانت منظمة الوحدة الأفريقية تأسست عام ١٩٦٣ بتوقيع ٣٢ دولة مستقلة وقتئذ . وعقد أول مؤتمر قمة لها في عام ١٩٦٤ بالقاهرة ، وبسبب تفاقم المشكلات الاقتصادية بدول القارة، عقد مؤتمر القمة الاقتصادي بلاجوس في ١٩٨٠ ، وأكد على أهمية تعزيز التجمعات الاقتصادية الموجودة



واقامة المزيد فى جميع أنحاء القارة والتنسيق فيما بينها لتأسيس سوق مشتركة أفريقية .

ومع استمرار الوضع الاقتصادى المتردى عقدت القمة الأفريقية ال ٢١ عام ١٩٨٥ لتدارك الوضع الاقتصادى، وضرورة تحقيق تنمية متكاملة بين اقتصاديات دول القارة، ووضع برنامج عمل مشترك لدولها . وتم خلال القمة الأفريقية ال ٢٧ بأبوجا نيجيريا.. التوقيع على معاهدة تأسيس «الجماعة الاقتصادية الأفريقية» والتي دخلت حيز التنفيذ فى ١٣ مايو ١٩٩٤، لتحقيق التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء، للوصول إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية الأفريقية خلال ٣٤ عاماً مقسمه إلى ست مراحل ، تخصص لكل مرحلة مجموعة أهداف محددة لتنفيذها .

وقد توالى تأسيس وانشاء التجمعات الاقتصادية فى أفريقيا لتحقيق النمو الاقتصادى والتنمية فى دول التجمع .. وقبل الاشارة إلى التجمعات الاقتصادية التى تتناولها الدراسة، نشير إلى تعريف اشكال التكامل الاقتصادى وأنواع

التجمعات الاقتصادية فيما يلى :

أ - اشكال التكامل الاقتصادى والمتمثلة فى :

منطقة التجارة الحرة : وفيها يتم تخفيض والغاء القيود الجمركية ، الاتحاد الجمركى : ويتم فيه وضع تعريفه جمركية موحدة فى مواجهة الدول غير الأعضاء، فضلا عن الغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية بين الدول الأعضاء . السوق المشتركة : وتعنى حرية انتقال السلع والمنتجات، ورؤوس الأموال .

وتعنى السوق المشتركة، حرية انتقال السلع والمنتجات ورؤوس الأموال والأشخاص. بينما الاتحاد الاقتصادى، يمثل درجة عالية من التوحد إلى جانب قيام سوق مشتركة يتم فيها تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية .

وتتحد السياسات الاقتصادية لجميع الدول الأعضاء، فى «الإندماج الاقتصادى الكامل» .

ب - أنواع التجمعات الاقتصادية وتتمثل فى الآتى :

(١) التجمعات الاقتصادية شبه الإقليمية : وتضم عدداً محدود من الدول التى تجمعها روابط الجوار الجغرافى .



الأخضر لتصبح العضوية ١٦ دولة، ثم تراجع العدد إلى ١٥ دولة بعد انسحاب موريتانيا .

ويهدف التجمع إلى إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة البينية بين الدول الأعضاء، وإصدار تعريفه جمركية موحدة، ورسم سياسة تجارية مشتركة، والتنسيق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء .

وتتمثل أهم مؤسساته فى اللجان الفنية وهى خمسة لجان تتولى تنفيذ الإجراءات التكاملية وهى لجنة الصناعة، لجنة الزراعة والموارد الطبيعية، لجنة النقل والمواصلات والطاقة، لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية، ولجنة التمويل والإدارة . وهناك فى الإيكواس :

\* لجنة محافظى البنوك المركزية لدول غرب أفريقيا ولجنة للدفاع .

\* صندوق التعاون والتعويض والتنمية (نفذ فى مايو ١٩٨١) .

\* برنامج تحرير التجارة البينية (نفذت فى ١٩٨١) ، ويعمل على تحفيز الاستثمار فى الاقليم، منطقة التجارة الحرة (١٩٩٩) وهناك الاتحاد الجمركى

(٢) التجمعات الاقتصادية الإقليمية :

وتشارك فيها عدد من الدول الواقعة فى إقليم معين، وتكون العضوية مفتوحة لكافة الدول التى تنتسب لهذا الاقليم ومنها الإيكواس والسادك والكوميسا .

(٣) التجمعات الاقتصادية عبر الإقليمية

: وهى التجمعات الاقتصادية التى تضم

دولا تنتمى إلى أكثر من قارة . منها :

مجموعة ال ١٥ ، مجموعة ال ٧٧ ،

مجلس المحيط الهندى .

وبعد الإشارة الموجزة لأشكال التكامل

الاقتصادى وأنواع التجمعات الاقتصادية،

نشير فيما يلى إلى التجمعات الاقتصادية

الإقليمية وشبه الإقليمية التى تناولتها

الدراسة ومنها :

\* التجمع الاقتصادى الإقليمى لدول غرب

افريقيا (الإيكواس) .

\* تعددت التجارب التكاملية فى اقليم

غرب أفريقيا منذ عام ١٩٥٩ ، وحتى

وقعت خمسة عشر دولة على اتفاقية

تأسيس «الإيكواس» فى ٢٨ مايو

١٩٧٥ ، ودخلت حيز التنفيذ فى يوليو

١٩٧٥ . ثم انضمت اليها ج الرأس



الاتحاد فى يناير ١٩٩٩ - لإنشاء سوق  
موحدة مفتوحة تشمل دول الاتحاد .

ومن التجمعات الإقليمية الهامة فى

أفريقيا : «الكوميسا» وانشئت فى ٨  
ديسمبر ١٩٩٤ ، وتضم الكوميسا حاليا فى  
عضويتها ٢١ دولة بعد انسحاب تنزانيا فى  
سبتمبر ٢٠٠٠ .

وتهدف الكوميسا إلى إحراز النمو  
والتنمية المتواصلة، وتبنى سياسات وبرامج  
مشتركة على مستوى الاقتصاد الكلى،  
وتعبئة الاستثمارات المحلية وجذب  
الاستثمارات الأجنبية .

ومن أهم المؤسسات فى تجمع الكوميسا  
ما يلى :

\* بنك التجارة والتنمية للكوميسا ، شركة  
إعادة التأمين، غرفه المقاصة، رابطة البنوك  
التجارية، واتحاد غرف الصناعة والتجارة .  
وانشاء نظام اليكترونى لتوفير وإدارة  
المعلومات الخاصة بالتعريفات الجمركية،  
صممت الكوميسا وثيقة جمركية واحدة  
قدمت فى يوليو ١٩٩٧ . لتحل محل  
الوثائق الجمركية التى كانت تمثل أحد القيود  
غير التعريفية على التجارة .

للمجموعة . ويوجد برلمان غرب أفريقيا  
وعقد أول جلساته فى « أبوجا » فى يناير  
٢٠٠١ .

ويوجد بتجمع الايكواس مضامين أمنية  
دفاعية . وتبنت «الإيكواس» ميثاق دفاع  
الجماعة لدول غرب أفريقيا فى (مايو  
١٩٨٠) ، وتم تشكيل «قوة حفظ سلام»  
عرفت باسم «الإيكوموج» فى عام ١٩٩٠ ،  
والتي نجحت فى إرساء السلام فى ليبيريا  
واعادة رئيس سيراليون الى الحكم مرتين .

منظمة الاتحاد الاقتصادى والتقى لدول  
غرب أفريقيا :

دخلت حيز التنفيذ الفعلى فى أغسطس  
١٩٩٤ ، وتضم فى عضويتها حاليا ثمانى  
دول فرانكفونية .. ومن أهدافها : تأسيس  
اتحاد اقتصادى وسوق مشتركة والأخذ  
بقواعد الاقتصاد الحر .

ويتضمن الهيكل التنظيمى : مؤتمر  
رؤساء الدول والحكومات، مجلس الوزراء،  
محكمة العدل، ومجلس للحسابات ولجنة  
برلمانية مشتركة . وتم التعامل باليورو داخل  
الاتحاد . وهناك المشروع الخاص بتحقيق  
التكامل الإقليمى - الذى أقره رؤساء



\* قيام منطقة التجارة الحرة فى أول نوفمبر ٢٠٠٠ . وهناك محكمة عدل الكوميسا ومؤسسة كوميسا لصناعة الدواء، وشركة الإتصالات السلوكية واللاسلكية (١٩٩٩) .

\* إنشاء وكالة إقليمية لتأمين حركة التجارة والإستثمار ضد الأخطار السياسية وغير التجارية . ونفذت فى (مايو ٢٠٠٠) .. وهناك « لجنة السلم والأمن » لدعم الأمن والاستقرار بمنطقة الكوميسا .

#### تجمع السادك :

تم التوقيع على تأسيسه فى ١٧ أغسطس ١٩٩٢ ، من قبل عشر دول من الجنوب الأفرىقى . ويضم التجمع حاليا ١٤ عضوا . ومن أهم أهدافها: تحقيق التنمية والنمو الاقتصادى، وتخفيف الفقر ورفع مستوى معيشة شعوب الجنوب الأفرىقى ، ودعم وتعظيم الاستخدام الدائم للموارد الطبيعية، وتشجيع عمليات التنمية البشرية وتطوير نقل التكنولوجيا .

وأهم المؤسسات والأجهزة : قمة رؤساء الدول والحكومات وتتبعها مجموعة من الأجهزة والمؤسسات المعاونة التى تعمل على

تنفيذ ما يتفق عليه الرؤساء ومنها المجلس الوزارى وسكرتارية السادك، تعاونها لجنة مكونه من سفراء السادك وتنبثق عنها وحدات التنسيق القطاعية التى تنبثق عنها نقاط الإتصال القطاعية .

وأهم إنجازات السادك تتمثل فى : إعلان قيام منطقة التجارة الحرة فى أول سبتمبر ٢٠٠٠ ودخل العديد من البروتوكولات حيز التنفيذ الفعلى منها : اتفاق نظم المجارى المائية المشتركة (سبتمبر ١٩٩٨) اتفاق الطاقة (ابريل ١٩٩٨) ، بروتوكول النقل والاتصالات والأرصاء الجوية (يونيو ١٩٩٨) ، اتفاق مكافحة تهريب العقاقير المحظورة (مارس ١٩٩٩) ، اتفاقية التجارة (يناير ٢٠٠٠) ، بروتوكول التسعير والتدريب (أغسطس ١٩٩٧) ، اتفاقية التعدين (فبراير) .

ويوجد بالسادك مضامين أمنية وسياسية. فعلى الصعيد السياسى : تم إنشاء المنتدى البرلمانى (٩٩٧) ومنتدى اللجان الإنتخابية (١٩٩٨) ، وكان قد تم إنشاء جهاز السادك السياسى والدفاعى والأمنى فى (١٩٩٦) لتحقيق الأمن والسلام والدفاع عن الدول الأعضاء . . .



وهناك جهاز قضائي لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء .

مجموعة أفريقيا الشرقية : تم توقيع رؤساء دول كينيا وتنزانيا وأوغندا، اتفاقا جديدا في نوفمبر ١٩٩٣ ، لإحياء المجموعة الاقتصادية لدول شرق أفريقيا الثلاث - والتي توقفت منذ ١٦ عاما .

وتهدف المجموعة إلى تنسيق السياسة الخارجية للمجموعة، وتنشيط التعاون في مجالات التجارة والسياحة والصناعة والزراعة ومصايد الأسماك وتربية الحيوان ... الخ .

وخلال القمة الأولى للمجموعة تكونت «اللجنة الثلاثية الدائمة» وكلفت بخدمة المؤسسات وتخطيط وتنفيذ البرامج . وفي القمة الثانية (نوفمبر ١٩٩٤) : انشئت «الأمانة العامة» وأصبح مقرها آروشا . وياشرت الأمانة العامة مهامها في مارس ١٩٩٦ .

ومن أهم المؤسسات في أفريقيا الشرقية : بنك تنمية شرق أفريقيا، مجلس الجامعات المشترك، معهد التنمية الإدارية، معهد الدراسات المكتبية .

ومن أهم إنجازات المجموعة : انهاء الازدواج الضريبي فيما بينهم، وتشكيل «تجمع التعاون لدول أفريقيا الشرقية» . ويوجد هناك بالمجموعة جواز سفر إقليمي بين الدول الثلاث .

وقعت المجموعة مذكرة للتعاون العسكري فيما بينهم (الدول الثلاث) عام ١٩٩٨ .

\* تجمع الساحل والصحراء : وبعد أحدث تجمع اقتصادي شبه إقليمي في أفريقيا . وتأسس في فبراير ١٩٩٨ ، وعقدت الدورة الأولى للرئاسة في سرت بليبيا في منتصف ابريل ١٩٩٩ .

ويهدف تجمع الساحل والصحراء إلى إقامة اتحاد اقتصادي شامل، إزالة جميع العوائق التي تحول دون وحدة الدول الأعضاء، تشجيع التجارة الخارجية ورسم وتنفيذ سياسات الاستثمار ... الخ

ويتضمن الهيكل التنظيمي للتجمع : مجلس الرئاسة، المجلس التنفيذي، الأمانة العامة، المجلس الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والمصرف الأفريقي .

ومن أهم مؤسسات التجمع : المصرف الأفريقي للتنمية والتجارة، وتم التوقيع في



الدورة الرئاسية الثانية فى يومى ( ٥٤ فبراير ٢٠٠٠ ) على «ميشاق الأمن» بين دول التجمع .

#### \* الجماعة الاقتصادية الأفريقية :

تأسست الجماعة خلال الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة الأفريقى ال ٢٧ فى أبوجا (٣-٦ يونيو عام ١٩٩١) . وانضمت مصر رسميا لها فى نوفمبر ١٩٩٢ . ودخلت الجماعة حيز التنفيذ فى ١٣ مايو ١٩٩٤ .

وتهدف الجماعة الاقتصادية إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكامل الاقتصادات الافريقية لزيادة الاعتماد الاقتصادى على الذات، وتنسيق ومواءمة السياسات بين التجمعات الاقتصادية القائمة حاليا والمقبلة بغية إقامة الجماعة تدريجيا . وتعمل الجماعة على تحقيق الوحدة الاقتصادية الأفريقية خلال ٣٤ عاما مقسمة إلى ست مراحل، وتخصص لكل مرحلة مجموعة أعمال محددة لتنفيذها . ويتضمن الهيكل التنظيمى للجماعة : مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، مجلس الوزراء، البرلمان الأفريقى، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، محكمة

العدل، الأمانه العامة واللجان الفنية . وتواجه القارة الأفريقية العديد من العقبات فى التوافق مع اتجاه الإقليمية الجديدة والاستفادة منه إلا أنها لا تستطيع التراجع عن الالتزام بهذا الاتجاه الذى يتيح فرصا يمكن استغلالها، ولكن ذلك مرهون بتعامل القارة مع الصعوبات التى تواجهها والمتمثلة فى : علاج الضعف المؤسسى، وعدم قدرتها على إرساء وتنفيذ سياسات اقتصادية وتجارية صحيحة، وعليه فإن التكامل الإقليمى ليس هدفا فى حد ذاته وإنما وسيلة لتحقيق التنمية وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، وحركة التنمية الصناعية وإرساء دعائم البنية الأساسية .

وأدركت الدول الأفريقية أن إنضمامها للتجمعات الإقليمية الجديدة يدعم من مركزها التفاوضى أمام التجمعات الأخرى والمنظمات الدولية، فى عالم لم يعد يعترف بالكيانات الصغيرة ، كما أنه يؤدى إلى تعظيم الفرص التنموية المتاحة أمام دول التجمع وزيادة معدلات النمو الاقتصادى لها، فهذه التجمعات الإقليمية يتعين عليها



أن تؤدي دورها لدعم القدرة التنافسية لدولها، ويتحقق هذا بإعادة النظر في الهياكل الإنتاجية لتلك الدول لتسعى إلى تكامل المنتجات وليس إلى التشابه، مما يوفر أساساً صالحاً للتبادل التجاري البيني، والإندماج الإقليمي والاعتماد الجماعي على الذات، مما يعزز جهود التنمية الوطنية بما توفره لها من توسيع السوق المشتركة، ودمج للجهود والإمكانات المشتركة<sup>(\*)</sup>. ولا يعنى هذا الإنعزال عن العالم الخارجى، بل يعنى محاولة كسر سلسلة التبعية التى تربط الدول الأفريقية بالدول الغربية، وفى نفس الوقت تحقيق التعاون والتفاوض على أساس المصالح المتبادلة، وهذا لا يتحقق إلا إذا اقتنعت الدول الأعضاء فى التجمع بجدواها، وأنها تستطيع أن تستفيد من تفاوضها الجماعى لتجنن منافع لم يكن بإمكانها تحقيقها فى حالة تفاوضها الفردى مع هذه الدول أو التجمعات الأخرى.

ومما يشير القلق أنه لانتزال القارة الأفريقية

تواجه عوائق عديدة للتكيف مع الإقليمية الجديدة، ولانتزال تجمعاتها الاقتصادية غير قادرة على دعم موقفها التفاوضى فى التفاعل مع التجمعات الاقتصادية العالمية العملاقة أو المنظمات الدولية، مما يقلل من قدرتها فى احتلال موقع متميز بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى.

وقد سعت الدول الأفريقية لتبنى «الإقليمية الجديدة» بإنشاء تجمعات جديدة وتطوير تجمعات قائمة ذات طابع اقتصادى - محاولة منها للاستفادة من بعض الفرص التى تتيحها العولمة بالانضمام إلى تجمع اقتصادى إقليمى، يتيح لها زيادة استثماراتها ورفع معدلات النمو الاقتصادى وتقوية مركزها التفاوضى مع التكتلات الأوروبية وداخل المنظمات الدولية.

هناك أسبابا تعوق تفعيل الإقليمية الجديدة فى القارة الأفريقية، وعلى دول القارة تخطيطها لتستطيع تقوية مركزها التفاوضى فى عالم التكتلات الاقتصادية ومواجهة التداعيات السلبية للعولمة، ويتحقق ذلك من خلال العوامل التالية :

(\*) خالد حنفى : «الإقليمية الجديدة فى أفريقيا»، السياسة الدولية، العدد ١٤٤، أبريل ٢٠٠١.



وتحسين معدلات النمو الاقتصادى وتخفيض  
التضخم والعجز فى الموازنة العامة .  
دعم الحكومات الأفريقية للمنظمات  
الإقليمية، واختيار أنسب العوامل لتفعيل  
العمل الإقليمى .  
التفاوض مع التكتلات العالمية كالإتحاد  
الأوروبى، من خلال إستراتيجية موحدة  
للتجمعات الإقليمية الأفريقية .  
ضرورة التركيز على قطاعات تنمية  
تربط الدول الأفريقية بعضها البعض مثل  
الاتصالات والطرق والطاقة والمياه .

تقوية اقتصاديات النول الأفريقية من خلال  
إعطاء دور كبير فى التنمية للقطاع الخاص  
وتقليل الإنفاق العام ، وتأسيس إطار  
قانونى ينظم الأنشطة الاقتصادية، وإصلاح  
الهيكل المالية وضرورة مرونتها وتحسين  
الأداء الحكومى .

رفع معدلات التبادل التجارى بين الدول  
الأفريقية، خاصة وأنها هبطت إلى ٩,١ عام  
١٩٩٨ ، وجذب الاستثمار الأجنبى من خلال  
استراتيجية مشتركة للتجمعات الإقليمية ،

\*\*\*







## الفصل الأول

### مفهوم التجمعات الاقتصادية وأشكالها (\*)

المسائل المختلف عليها أما لأن لها أيديولوجية واحدة أو مصالح مشتركة أو لأنها ترتبط بجهاز للتشاور في موضوعات السياسة الخارجية أو لأنها تقع في نفس المنطقة الجغرافية .

ويتضح من هذا التعريف أن الكتلة أكثر تماسكاً وتجانساً من المجموعة حيث أن مفهوم المجموعة أو التجمع أو المنتدى هو السائد على الأقل في إطلاق التسميات على الكيانات الاقتصادية التي تضم أكثر من دولة .

#### أشكال التجمعات الاقتصادية

يتعين التفرقة بين التعاون والتكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادية .. فالتعاون يهدف الى تذليل العقبات في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية أما التكامل فيهدف الى إزالة العقبات التي تعترض العلاقات الاقتصادية بين الدول في سبيل الوحدة الاقتصادية التي تهدف هي الأخرى

#### مفهوم المجموعة:

تعرف المجموعة " بأنها ارتباط بين عدد من الدول في إطار تنظيمي يهدف إلى التشاور بشأن الموضوعات المطروحة في المنظمات والمؤتمرات والاجتماعات " وبعبارة أخرى فإن المجموعه هي « تجمع من الدول على درجة من التنظيم ، تعقد اجتماعاتها بصفة منتظمة ولكنها لا تلتزم بموقف موحد أو بموقف الاغلبية » وينطبق هذا المفهوم على كافة المجموعات الدولية في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .

#### مفهوم الكتلة:

تعرف الكتلة بأنها مجموعة من الدول تجتمع بانتظام لمناقشة مشكلة مشتركة ، ويرتبط تصويت أعضائها بالقرار الذي تتخذه المجموعة ، وتعمل كوحدة في المحافل والمنظمات الدولية . وفي تعريف آخر توصف الكتلة بأنها : مجموعة تصوت دائماً كوحدة إزاء جميع

(\*) احمد ابراهيم و التجمعات الاقتصادية .. حاضرها ومستقبلها ، مجلة النيل الهيئة العامة للاستعلامات ( القاهرة ) ١ ، لعدد ( ٧٤ )

الى إزالة العقبات والمشاكل ليصبح  
الاقتصاد موحدا .

قيام منطقة التجارة الحرة للكوميسا فى آخر  
اكتوبر ٢٠٠٠ .

ويهدف الاندماج الاقتصادى بشكل عام  
الى خلق كيان اقتصادى جديد وإعادة ترتيب  
الهيكل الاقتصادية القائمة فى حين يهدف  
التكامل الاقتصادى الى دمج أجزاء فى كل  
واحد ولهذا فإن الاندماج والتكامل يهدفان  
الى تحقيق نفس الهدف وهو الوحدة  
الاقتصادية (٥) .

#### ٢- الاتحاد الجمركى Customs Union

يقصد بمنطقة الاتحاد الجمركى قيام الدول  
الأعضاء بوضع تعريفات جمركية موحدة فى  
مواجهه الدول غير الأعضاء وكذلك إلغاء  
الرسوم الجمركية والقيود الكمية فيما بين  
الدول الأعضاء ويعنى هذا أن الاتحاد  
الجمركى يهدف الى إيجاد أرض جمركية  
واحدة للدول الاعضاء

وفى العموم فإن التجمعات  
الاقتصادية تأخذ خمسة أشكال تتمثل  
فى : منطقة التجارة الحرة ، الاتحاد  
الجمركى ، السوق المشتركة ، الاتحاد  
الاقتصادى والتكامل الاقتصادى  
الكامل . وفيما يلى توضيح هدف كل  
شكل من هذه الاشكال الخمسة :

#### ٢- السوق المشتركة Common Market

ترتكز السوق المشتركة على ثلاثة أركان  
رئيسية هى :

حرية إنتقال السلع والمنتجات ، وحرية  
إنتقال رؤوس الأموال ، وحرية إنتقال الأفراد ،  
ومن ثم تصبح السوق المشتركة واقعا قائما  
بإزالة القيود تماما على إنتقال عناصر الإنتاج  
( العمل ورأس المال والسلع والمنتجات )  
وتواجه السوق المشتركة عدة عقبات أهمها :  
عدم تكافؤ القوى الاقتصادية للدول الأعضاء  
وإنتهاج سياسات تجارية تفضيلية مقابلة ،

#### ١- منطقة التجارة الحرة Free Trade Area

يعنى قيام منطقة للتجارة الحرة تخفيض  
أو إلغاء القيود الجمركية والقيود الكمية  
داخل المنطقة مع الاحتفاظ بهذه القيود فى  
مواجهة الدول غير الأعضاء ومثال على ذلك

(٥) د. احمد سعيد نوفل : البعد الاقتصادى للوحدة العربية ، سلسلة شئون عربية ، العدد ٤٣ ، سبتمبر ١٩٨٥ ، ص ١٦ .



واحد وتتحد السياسات الاقتصادية لجميع الدول الأعضاء .. ويتطلب ذلك إنشاء سلطة عليا يكون لقراراتها صفة الإلزام أنواع التجمعات الاقتصادية:

يوجد ثلاثة أنواع من التجمعات الاقتصادية : شبه إقليمية ، وإقليمية ، وغير إقليمية .. وتشمل هذه التجمعات نحو ٨٠ ٪ من سكان العالم وتسيطر على ٩٠ ٪ من التجارة العالمية .(\*)

#### ١ - التجمعات الاقتصادية شبه الإقليمية:

يقصد بالتجمعات الاقتصادية شبه الإقليمية تلك التي تضم عدداً محدوداً من الدول التي تجمعها روابط الجوار الجغرافي بالإضافة الى روابط اللغة والتاريخ المشترك ويندرج تحت هذا النوع « اتحاد البنولكس » الذي انشئ عام ١٩٥٨ ، بهدف التعاون الاقتصادي بين بلجيكا ولكسمبورج وهولندا ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد المغاربي .

وباستثناء التجمعات التي أنشئت في أوروبا الغربية ، يلاحظ ان التجمعات شبه

وتبعيات التجارة الخارجية للدول الأعضاء ، وصعوبة المبادلات مع العالم الخارجي واختلاف النظم السياسية وما زالت السوق المشتركة أملاً يداعب خيال الكثير من التجمعات الاقتصادية في آسيا وأفريقيا والأمريكتين وفي الوقت الذي نجحت فيه أوروبا الغربية في تحقيق هذا الحلم وتجاوزته منذ عام ١٩٩٢ .

#### ٤ - الاتحاد الاقتصادي ، Economic Union

يمثل الاتحاد الاقتصادي درجة عالية من التوحد الاقتصادي فيألى جانب قيام سوق مشتركة يتم تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية خاصة بعد معاهدة ماستريخت وقيام عملة أوروبية موحدة « اليورو » بين احدى عشر دولة من الدول الخمس عشرة وذلك اعتباراً من يناير ١٩٩٩ .

#### ٥ - الاندماج الاقتصادي الكامل

##### Total Economic Integration

في مرحلة التوحد الاقتصادي الكامل تتحول اقتصادات دول التجمع الى اقتصاد

(١) احمد ابو الحسن زرد : السوق العربية المشتركة ، ( القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، مارس ٢٠٠١ ) سلسلة دراسات مستقبلية ، عدد ٤ .

الإقليمية في مختلف القارات قد تعثرت حيث لم تتوفر لها مقومات التكامل الاقتصادي .

نظرا لتشابه هياكلها واعتماد صادراتها على السلع الأولية وعدم وجود شبكة مواصلات متكاملة ، وعدم توافر شبكة معلومات وإحصاءات عن المقومات الاقتصادية للدول الأعضاء في التجمع وكذلك إفتقار الإتفاقيات التي يتم التوصل إليها الى آلية التنفيذ كما أن معظم هذه التجمعات قد وجدت بقرارات سياسية ومن ثم فإن كثيرا من هذه التجمعات لم تخط خطوة واحدة ذات شأن لتحقيق أهدافها . «الاتحاد المغاربي على سبيل المثال » ليس هذا فقط بل أن بعضها انفرط عقده عندما تعرضت دولة لاختبارات وتحديات كشفت عن هشاشة الأساس الذي قام عليه التكامل ، مثال ذلك حالة « مجلس التعاون العربي » الذي لم يعد له وجود فعلى مع حرب الخليج الثانية <sup>(١)</sup>.

وعلى وجه العموم فإن التجمعات شبة الإقليمية تعاني من حالة التبعية الأولية كمصدر رئيسي للدخل القومي ويعاني

معظمها من تداعيات الحقبة الاستعمارية وبصفة خاصة المشكلات الحدودية التي تطفو على السطح بين الحين والآخر ، الأمر الذي يشكل عائقا أمام التنسيق والتعاون الاقتصادي البناء .

## ٢ - التجمعات الاقتصادية الإقليمية : (٢)

تضم التجمعات الاقتصادية الإقليمية عددا من الدول الواقعة في إقليم معين وتكون العضوية مفتوحة لكافة الدول التي تنسب الى هذا الإقليم وينتشر هذا النوع من التجمعات في معظم قارات العالم مثال ذلك تجمع الإيكواس وسادك والأندوجو ودول «حوض نهر مانو و الكوميسا وإيجاد » في أفريقيا ، وساداك وايكو والآسيان ورابطة الدول المستقلة في آسيا وتجمع الآندين والكاريكوم وميركوسور في أمريكا اللاتينية والاتحاد الأوروبي في أوروبا .

وعلى الرغم من قيام العديد من التجمعات الاقتصادية في قارات العالم المختلفة إلا أن هناك عددا محدودا من هذه التجمعات ينطبق عليه وصف « التجمع الناجح » أو على الأقل الذي قطع شوطا نحو تحقيق الأهداف التي وردت في الوثيقة المنشئة له .

(١) جيب حاد : الوحدة العربية - الى أين ؟! المستقبل العربي ، العدد ٢٤٠ ، فبراير ١٩٩٩ .

(٢) احمد ابو الحسن : التجمعات الاقتصادية .. حاضرها ومستقبلها ، م . د . ص ٣٦-٣٧ .



ويمكن القول بوجود واحد من التجمعات الناجحة في كل قارة ويأتي على رأس هذه التجمعات « الاتحاد الأوروبي » الذي يضم أكثر من ٣٥٠ مليون نسمة

ومتوسط دخل الفرد سنويا ٢٠.٠٠٠ دولار ويقدر الناتج القومي الاجمالي لدوله بنحو ٧٥٠ مليار دولار ( ٢٥ ٪ من الناتج الاجمالي العالمي ) أما مساهمات دولة في التجارة العالمية فتقدر بنحو ٢٣ ٪ من حجم التجارة العالمية ويعد « اليورو » الحدث الأبرز خلال عام ١٩٩٩ وربما خلال القرن العشرين كله .

أما في أفريقيا فقد بدأ تجمع الكوميسا خطوات جادة نحو التكامل الاقتصادي حيث تم الإعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة لتجمع الكوميسا في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٠ وسوف يتم الاعلان عن قيام السوق المشتركة في عام ٢٠٠٤ ويضم سوق الكوميسا نحو ٣٨٠ مليون نسمة ويبلغ عدد دوله حاليا ٢٠ دولة بعد انسحاب تنزانيا من التجمع في سبتمبر ٢٠٠٠ .

ويعد « الآسيان » من أنجح التجمعات الاقتصادية في آسيا وأكثر انتظاما حيث

اتفق الأعضاء على إقامة منطقة للتجارة الحرة في عام ١٩٩٢ ، الى جانب انشاء « منتدى الأمن الاقليمي للآسيان » وتعد هذه الخطوة دعما لاقتصاديات الآسيان باعتبار أن الاستقرار الأمني في تلك المنطقة كفيل بتسريع خطى التكامل الاقتصادي وخلال قمة « الآسيان » بمانيلا في نوفمبر ١٩٩٩ تقرر تقديم موعد الانتهاء من تحرير التعريفات الجمركية ، في ظل منطقة التجارة الحرة « إفتا » الى ٢٠١٠ بدلا من ٢٠١٥ ، وقد تم أيضا التنسيق مع الدول الصديقة الثلاث: اليابان ، الصين وكوريا الجنوبية بهدف انشاء سوق مشتركة تضم ثلثي سكان العالم ويصل إجمالي الناتج القومي لدولها إلى ٨ تريليون دولار ، وهناك خطة طموحة لإنشاء بنك مركزي وعملة واحدة مشتركة .

وفي الأمريكتين منطقة التجارة الحرة (نافتا) (\*) التي تضم أمريكا والمكسيك وكندا وتهدف الى تحرير التجارة بحلول عام ٢٠٠٥ ، ومنذ إنشاء « نافتا » عام ١٩٩٣ حققت خطوات ملموسة على طريق التكامل حيث تم تخفيض التعريفات الجمركية على البضائع الأمريكية والكندية من ١٠ ٪ الى

(\*) د . سعيد حماد والناقتا : اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الكندية - المكسيكية ، جريدة عمان ، ٢١/١٠/١٩٩٩ .

٣ ٪ ، وهذا ما جعل العلاقات التجارية بين الدولتين من أكثر العلاقات فاعلية في العالم .

#### التجمعات الاقتصادية عبر الإقليمية:

لم يقتصر سعى الدول عند تكوين تجمعات إقليمية وشبه إقليمية ، بل أصبح الإهتمام في عصر العولمة ينصرف الى إقامة تجمعات اقتصادية عبر إقليمية .. أى تنظيمات اقتصادية تضم دولا تنتمى الى أكثر من قارة ولقد بدأ ظهور هذا النوع من التجمعات فى أوائل التسعينات ، وتزايد بشكل واضح فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين .. ومن أمثلة هذه التجمعات «منتدى أبيك» مجموعة الثماني الإسلامية، مجموعة ال ١٥ ، ومجموعه العشرين ، وتجمع المحيط الهندى ومجموعة ال ٧٧ .

وتتعاون أهداف التجمعات عبر الإقليمية، فبعضها يسعى الى تفادى الأزمات الاقتصادية التى إجتاحت الأسواق المالية الناشئة فى آسيا وأمريكا اللاتينية وأماكن أخرى فى العالم ، وتهدف هذه التجمعات الى تعزيز العلاقات الاقتصادية

بين الجنوب والجنوب ، ومن ثم دعم المركز التفاوضى لهذه الدول فى حوارها مع دول الشمال الفنية ، مثل مجموعة ال ١٥ ، ومجموعة ال ٧٧ التى تضم مجموعة من دول الكاريبي والمحيط الهادى وأفريقيا .

والتجمعات الاقتصادية عبر الإقليمية لا تسعى بالأساس الى إقامة سوق مشتركة وتتفاوت طموحاتها ما بين السعى الى التعاون الاقتصادى وتنسيق مراقفها وسياساتها المشتركة تجاه القضايا التى تمس مصالحها الوطنية .

وأقصى ما تطمح اليه التجمعات عبر الإقليمية على الأقل فى الوقت الراهن هو إقامة منطقة للتجارة الحرة كما هو الحال بالنسبة لمنتدى «أبيك» الذى يهدف الى تحرير التجارة بين دوله تحريراً كاملاً بحلول عام ٢٠٢٠ .

وأهم ما يميز التجمعات الاقتصادية عبر الإقليمية هو اتساع نطاقها ، وكبر حجم مساهماتها فى الاقتصاد العالمى فمثلا تجمع «أبيك» يضم فى عضويته نحو ٢١ دولة (٢٠٠٠ مليون نسمة) ، تستحوذ على ٥٥ ٪ من حجم الناتج الإجمالى العالمى ،



٤٥ ٪ من حجم التجارة العالمية ، ويهدف الى تحرير التجارة بين دولة تحريرا كاملا بحلول عام ٢٠٢٠ (\*) وقد أدى هذا الى انهيار معادلات سياتل ( ديسمبر ١٩٩٩ ) .

بينما التجمعات التي تقتصر على الدول النامية فقط ، تقل نسب مساهماتها في التجارة العالمية والناتج الإجمالي العالمي .. فعلى سبيل المثال لا يتجاوز نسبة مساهمة تجمع الدول الثماني الإسلامية ٣ ٪ من حجم التجارة العالمية رغم أنه يضم نحو ٨٠٠ مليون نسمة أما مجموعة ال ١٥ فإن الدخل القومي الإجمالي لدولها لا يزيد على ٤ تريليون دولار بينما يزيد عدد سكان هذه المجموعة على ٩٠٠ مليون نسمة .

وبعنى هذا وجود خلل فى بنية الاقتصاد العالمى أبرز ملامحه ذلك التفاوت فى نسب مساهمات الدول فى التجارة العالمية .. حيث تستحوذ الدول المتقدمة على النصيب الأكبر منها .. وقد تجسد هذا الخلل فى الشعار الذى رفعه المتظاهرون والذين يمثلون المنظمات غير الحكومية والذى يقول « تجارة عادلة لا حرية تجارة وذلك احتجاجا على

المؤتمر الوزراى الثالث لمنظمة التجارة العالمية بمدينة سياتل ( نوفمبر ١٩٩٩ ) والذى فشل بسبب الخلاف حول كثير من المسائل ذات الصلة بحرية التجارة العالمية .

وفى الختام يمكن ان نستخلص النتائج الآتية:

ان التجمعات الاقتصادية بأنواعها الثلاث فى تزايد مطرد .. فى الوقت الذى يُفترض فيه أفول هذه التجمعات فى ظل منظمة التجارة العالمية ، والعولة بكافة أبعادها التى تعنى تدفق السلع والخدمات بلا قيود أو حواجز .. وجعل العالم كله سوقاً داخلية واحدة .. وهذا يعنى إلغاء الأساس الذى تركز عليه التجمعات الاقتصادية إلا أن الواقع يشير الى استمرار التجمعات الاقتصادية وتزايدها المطرد واتساع نطاقها .

ويُفسر ذلك فى ضوء الحقائق التالية :

- ١ - إن تحول العالم الى سوق داخلية واحدة - وفقا لمقتضيات العولة وما تنص عليه منظمة التجارة العالمية - ما زال حلما يصعب تطبيقه .. إذ أن الجماعة الدولية لم تتوصل بعد الى « صيغة توفيقية » تقبلها كل الأطراف بشأن الكثير من

(\*) شهابى عجيب ، قمة ايك ، كوالالمبور ١ نوفمبر ١٩٩٨ ) نتائج مخيبة للآمال ، معلومات دولية ، العدد (٥٩) شتاء ١٩٩٩ ، ص ١٤٣ .

القضايا الشائكة مثل وضع معايير للعمالة كما تطلب الولايات المتحدة .. بينما تعارض الدول النامية وضع مثل هذه المعايير وترى أنه ينبغي تحقيق قدرة الأشخاص الطبيعيين على الانتقال بلا قيود (\*)

٢ - تسعى الدول النامية والمتقدمة على حد سواء من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية في مفاوضات تحرير التجارة العالمية ولن يتأتى ذلك إلا من خلال التكتل الفعال لتحقيق مطالب كل طرف .

٣ - ليس هناك ما يحول دون انخراط الدول في التجمعات الاقتصادية طالما أنها تجنى مكاسب اقتصادية وسياسية وذلك بالقدر الذي لا يمس سيادتها ولا فرق في هذا الأمر بين الدول النامية والمتقدمة فالجميع يتزاحم على أبواب التجمعات الاقتصادية التي يراها محققة لمصلحة .. فعلى سبيل المثال ، سارعت الولايات المتحدة الأمريكية - وهي القوة الاقتصادية الأولى في العالم - لتكوين

تجمع ( نافتا ) بعد تزايد مخاوفها من اتجاه الدول الأوروبية والآسيوية نحو القارة الأمريكية لإبرام إتفاقيات تجارية معها .. الأمر الذي يشكل منافسة كبيرة للصادرات الأمريكية ولم تجد الصين « معجزة القرن العشرين » غضاضة في إقامة ترتيبات تجارية مع « الآسيان » بعد مشاركتها الفعالة في القمة الأخيرة التي عقدت بمانيسلا في أواخر نوفمبر ١٩٩٩ .

ومع الدخول في القرن الحادي والعشرين لا تزال الدول تطرق أبواب التجمعات الاقتصادية لتحصن نفسها ضد تيار العولمة وتداعيات منظمة التجارة العالمية .

ومع هذا فإن - أية دولة - تتخذ قرار الإنضمام تحت راية التجمعات الاقتصادية فإنها تتردد كثيرا في القبول بوجود هيئة أعلى منها تكون لها سلطة إصدار قرارات ملزمة وهي دوما تقبض بيد من حديد على مبدأ السيادة الوطنية وتلوح به في وجه كل مطالبة ترى فيها إنتقاص من هيبتها ومكانتها .

(\*) محمد فريد خميس : أزمة سياتل .. رؤية تحليلية ودروس مستفادة ، الأهرام ، ١٧/١٢/١٩٩٩ ، ص ٧ .



### عوامل قيام التجمعات الاقتصادية وتطورها :

كانت نشأة المنظمات الدولية مرهونة بدوافع اقتصادية في الأساس فقد فرضت المشكلات الاقتصادية وتنوعها وتعقدها ، تزايد وتعدد المشكلات الإقليمية والدولية ، فالعالم من حيث الاختلاف والتعقيد في الشؤون الاقتصادية والثقافية والإدارية ، ومن حيث المسافات فقد بلغ حداً لا يسمح ولا يستقيم معه إلا الإهتمام بالعمل المشترك الذي يتناول كل هذه المشكلات في مسئولية عامة مشتركة .. أي وحدة المصالح الاقتصادية أوجدت العديد من التجمعات الاقتصادية في كل قارات العالم .

ولقد شهد العالم منذ أوائل السبعينيات مجموعه من الأحداث السياسية والاقتصادية التي ساهمت في تزايد الاتجاه نحو تكوين التجمعات الاقتصادية ومن أبرزها : التضخم العالمي ، وانهيار نظام النقد العالمي ، وارتفاع أسعار البترول بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ .. وكان لهذه الأحداث تداعياتها التي تمثلت في تأسيس الوكالة الدولية للطاقة والتي جمعت الدول المتقدمة في مواجهه كارتل الأوليك .

وهناك أيضا العوامل السياسية والاعتبارات الأمنية والدفاعية المشتركة في بعض الأحيان كانت الأساس في قيام تلك التجمعات .. فمثلا قيام مجلس التعاون الخليجي وأن كان لأسباب اقتصادية إلا أنه كان هناك تطورات سياسية عجلت بقيامه أهمها قيام الثورة الإيرانية وسقوط شاه إيران في فبراير عام ١٩٧٩ واندلاع الحرب الإيرانية العراقية في أوائل عام ١٩٨٠ .

كما أن التطور التكنولوجي السريع ومحاولة الإنتفاع بالمرافق الدولية التي تمثل تراثا انسانيا مشتركا قد دفع إلى المطالبة بتنظيم الإنتفاع بالبحار كمرفق دولي ولقد أدركت الدول انها لن تتمكن من الحصول على أكبر قدر من المزايا والمنافع إلا من خلال تجمعها في تكتلات ذات مصالح وأهداف مشتركة بغية تدعيم قدرتها التساومية فالفرق التفاوضي الأكثر عدداً والأوفر تنوعاً في إمكانياته وقوته الاقتصادية الدولية يمكنه أن يحقق نتائج تخدم مصالحه وأهدافه ويمكنه أيضا من تنفيذ إرادته .

#### رابعا، التجمعات الإقليمية... ومعايير نجاحها: (١)

تسود العالم الآن شبكة واسعة من التجمعات الإقليمية في معظم القارات وتتميز هذه التجمعات من حيث اتساعها وعدد الدول من أعضائها .. ومن حيث مراحل تكوينها وتقدمها .. فبعضها لا يزال في شكل اتحاد جمركي يتبع سياسة جمركية واحدة سواء بالنسبة للمعاملات داخل التجمع الواحد أو بالنسبة لواردات التجمع من الخارج والبعض الآخر قد وصل الى مرحلة السوق المشتركة حيث يسمح بحرية انتقال كافة عوامل الإنتاج داخل التجمع الواحد بدون عوائق .

ويمكن إرجاع أسباب نجاح أو فشل التجمعات المعاصرة الى العوامل الآتية :

- ١ - وجود إرادة سياسية وتصميم على نجاح التجمع أو التكتل وخاصة على المستوى الرئاسي للدول الأعضاء .
- ٢ - وجود قوة دافعه وراء التكتل لتوفير الزخم الضروري للتقدم والنجاح .
- ٣ - وجود توزيع متكافئ لثمار التكتل بين

الدول الأعضاء .. بحيث يحصل كل عضو على نصيبه العادل من التكتل .. فمثلا كان استئثار كينيا بالنصيب الأكبر في تجمع شرق أفريقيا السبب الرئيسي في فشل هذا التجمع .

- ٤ - تقارب مراحل النمو الاقتصادي والاجتماعي في الدول الأعضاء .
- ٥ - وجود تباين في أنماط الإنتاج وإمكانيات قوية للتكامل الاقتصادي كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي وفي اتحاد دول جنوب شرق آسيا .
- ٦ - وجود نسبة معقولة من التجارة البينية بين الدول الأعضاء عند بدء تكوين التكتل .

#### مزايا التجمعات الاقتصادية: (٢)

- تساهم التجمعات الاقتصادية في تحقيق مجموعه من المزايا والفوائد والمنافع المشتركة للدول الأعضاء في التجمع من أهمها :
- \* تخفيض نفقات الانتاج من خلال الاستفادة من وفورات النطاق الكبير .
  - \* إعادة توزيع الموارد بحيث تنتج كل دولة

(١) د. عبد العزيز الشريفي - التفاعل بين ظاهرة العولة .. والتكتلات الاقتصادية الإقليمية ، م.س.ذ. ، ص ٦١ .

(٢) أحمد أبو الحسن زرد : التجمعات الاقتصادية . حاضرها ومستقبلها ، م.س.ذ. ، ص ٢٩ .



\* تبادل الخبرات والمهارات وإقامة المشروعات الصناعية والإستراتيجية المشتركة .

\* تغيير البنيان الاقتصادي للدول الأعضاء في التجمع بمعنى أن الأمر لا يقتصر على مجرد رفع الدخل القومي لهذه الدول بل يتعداه الى تغيير نسب وعلاقات الإنتاج .

وفيما يلي ترصد الدراسة معظم التجمعات الاقتصادية الموجودة في جميع اتجاهات القارة من شرقها لغربها ومرت، جنوبها لشمالها ووسطها للوقوف على ما تم من إنجازات فبها بين النواحي الاقتصادية للنهوض بالتنمية في القارة الافريقية وتعتبر التجمعات الاقتصادية في القارة تجمعات اقليمية في معظمها وبعضها شبه اقليمية .

وتتضاعف هذه الفوائد كلما كان التجمع الاقتصادي ناجحا وهذا ما يدفع الى تزايد طلبات الانضمام اليه كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي أنجح التجمعات الاقتصادية العالمية على الاطلاق .

السلعة التي تتوافر لها فيها ميزة أكبر.

\* تقليل اعتماد الدول الأعضاء على القروض والإستثمارات الأجنبية ومن ثم تحسين معدلات التبادل الدولي مع العالم الخارجي وهذا يعزز ويدعم مركز العملات الوطنية في الأسواق المالية العالمية .

\* زيادة الكفاءة الاقتصادية للوحدات الإنتاجية في الدول الأعضاء بفعل اتساع نطاق المنافسة داخل منطقة التكامل الاقليمي.

\* دعم المركز التفاوضي للمجموعة مع المجموعات الدولية الأخرى وبصفة خاصة في المؤتمرات العالمية .

\* توفير الحماية المطلوبة للسلع العامة من خلال وجود تعريف جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي (في حالة الاتحاد الجمركي).

\* تقاسم تكاليف عناصر الإنتاج وبصفة خاصة العنصر الرئيسي في العملية الإنتاجية وهو التكنولوجيا .





## السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا « كوميسا »





## الفصل الثانى السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا « الكوميسا »

تعد السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا « الكوميسا » إحدى تجمعات التعاون والتكامل الاقتصادى شبه الإقليمى الأكثر نجاحا فى أفريقيا . حيث أنها تركز على التعاون الاقتصادى ، وتبتعد عن الخوض فى المشكلات والنزاعات السياسية فى المنطقة .. وتضم الكوميسا حاليا فى عضويتها عشرين دولة بعد انسحاب تنزانيا من التجمع فى سبتمبر ٢٠٠٠ . .

### ١- النشأة

ترجع جذور نشأة الكوميسا إلى منتصف الستينيات حيث كانت دول شرق وجنوب أفريقيا قد إتخذت مبادرتها نحو عملية إيجاد تنظيم للتعاون فيما بينها .

فقد دعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فى أكتوبر عام ١٩٦٥ إلى اجتماع وزارى للدول التى كانت مستقلة سياسيا - حينذاك - فى شرق وجنوب أفريقيا ، للنظر فى مقترحات تهدف إلى انشاء « آلية » لتشجيع التكامل

الاقتصادى الإقليمى - الفرعى - وقد أوصى الاجتماع الذى عقد فى لوساكا « عاصمة زامبيا » بإنشاء جماعة اقتصادية لدول شرق وجنوب أفريقيا . ولتحقيق هذا الهدف أوصى الاجتماع بتشكيل مجلس وزراء مؤقت تحضره «لجنة اقتصادية مؤقتة من المسئولين للتفاوض حول إتفاقية وإعداد برامج التعاون الاقتصادى .

وفى أول اجتماع للمجلس الوزارى المؤقت الذى عقد فى أديس أبابا فى مايو ١٩٦٦ تم التوقيع على الإتفاقية الرسمية - بعد الموافقة على شروط الإنضمام - من قبل كل من : (بوروندى ، وإثيوبيا ، وكينيا ، ومدغشقر ، ومالاوى ، وموريشيوس ، ورواندا ، والصومال ، وتنزانيا ، وزامبيا ) . وفى مارس عام ١٩٧٨ عقد أول اجتماع غير عادى لوزراء التجارة والمالية والتخطيط فى « لوساكا » حيث أوصى الاجتماع بإنشاء جماعة اقتصادية على

صعيد إقليمي فرعى ، بدءاً بمنطقة تجارية على مستوى إقليمي فرعى يمكن أن تنمو تدريجياً على مدى عشر سنوات لتكون سوقاً مشتركة ريشما يتم إنشاء الجماعة . ولذا فقد تم إصدار « إعلان لوساكا للصداقة والالتزام » بإقامة « منطقة تجارية تفضيلية لشرق وجنوب أفريقيا » . وتشكيل فريق للتفاوض بين الحكومات حول الاتفاقية لإقامة « المنطقة التجارية التفضيلية » P . T . A . كما تم الاتفاق في الاجتماع أيضاً على جدول زمني لتنفيذ ذلك، يتبعه فريق عمل للتفاوض فيما بين الحكومات .

وقد اجتمع رؤساء الدول والحكومات في لوساكا في ٢١ ديسمبر عام ١٩٨١ ، حيث تم توقيع الاتفاقية المؤسسة « للمنطقة التجارية التفضيلية » والتي دخلت حيز التنفيذ في ٣٠ سبتمبر عام ١٩٨٢ ، بعد أن تم التصديق عليها من جانب أكثر من سبع دول موقعة .

\* وقد باشرت « منطقة التجارة التفضيلية » عملها لمدة أحد عشر عاماً ،

وقعت بعدها في ١٥ نوفمبر عام ١٩٩٣ في كمبالا « عاصمة أوغندا » المعاهدة المؤسسة للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (كوميسا ) .. والتي دخلت حيز النفاذ في ٨ ديسمبر عام ١٩٩٤ . في أول اجتماع لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في ليلينجواي « عاصمة مالاوي » في يومي ٧ ، ٨ ديسمبر ١٩٩٤ . لتحقيق السوق المشتركة بين الدول الأعضاء وإنشاء منطقة تجارة حرة في ٣١ أكتوبر عام ٢٠٠٠ .

٢ - الأهداف :

حددت الاتفاقية المنشئة للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي عدداً من الأهداف تتمثل في :

(١) تحقيق النمو والتنمية المستدامين للدول الأعضاء من خلال تحقيق تنمية أكثر توازناً وانسجاماً لهياكل الإنتاج والتسويق .

(٢) تعزيز التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي . وتبني سياسات وبرامج اقتصادية مشتركة ، ورفع مستوى معيشة شعوب الدول



## الأعضاء .

(٣) التعاون في خلق بيئة مواتية للاستثمارات المحلية وعبر الحدود ، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ، بما في ذلك دعم البحث العلمى ومواءمه العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية .

(٤) التعاون في توثيق العلاقات بين السوق المشتركة وباقى دول ومناطق العالم وتبنى مواقف مشتركة فى المحافل الدولية .

(٥) الإسهام فى تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

(٦) إقامة منطقة تجارة حرة تكفل حرية حركة السلع والخدمات المنتجة داخل الكوميسا .. وإزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بحلول عام ٢٠٠٠ .

(٧) إقامة اتحاد جمركى وذلك بتطبيق تعريفه خارجية موحدة على كافة السلع والخدمات المستوردة من الدول غير الأعضاء إلى داخل دول الكوميسا وذلك بحلول عام ٢٠٠٤ .

(٨) ضمان حرية حركة رأس المال

والاستثمارات من خلال اتباع سياسات مشتركة تستهدف خلق بيئة مواتية للاستثمار داخل دول الكوميسا .

(٩) الانشاء التدريجى « لاتحاد مدفوعات » ينتهى بإقامة وحدة نقدية وعملة موحدة .

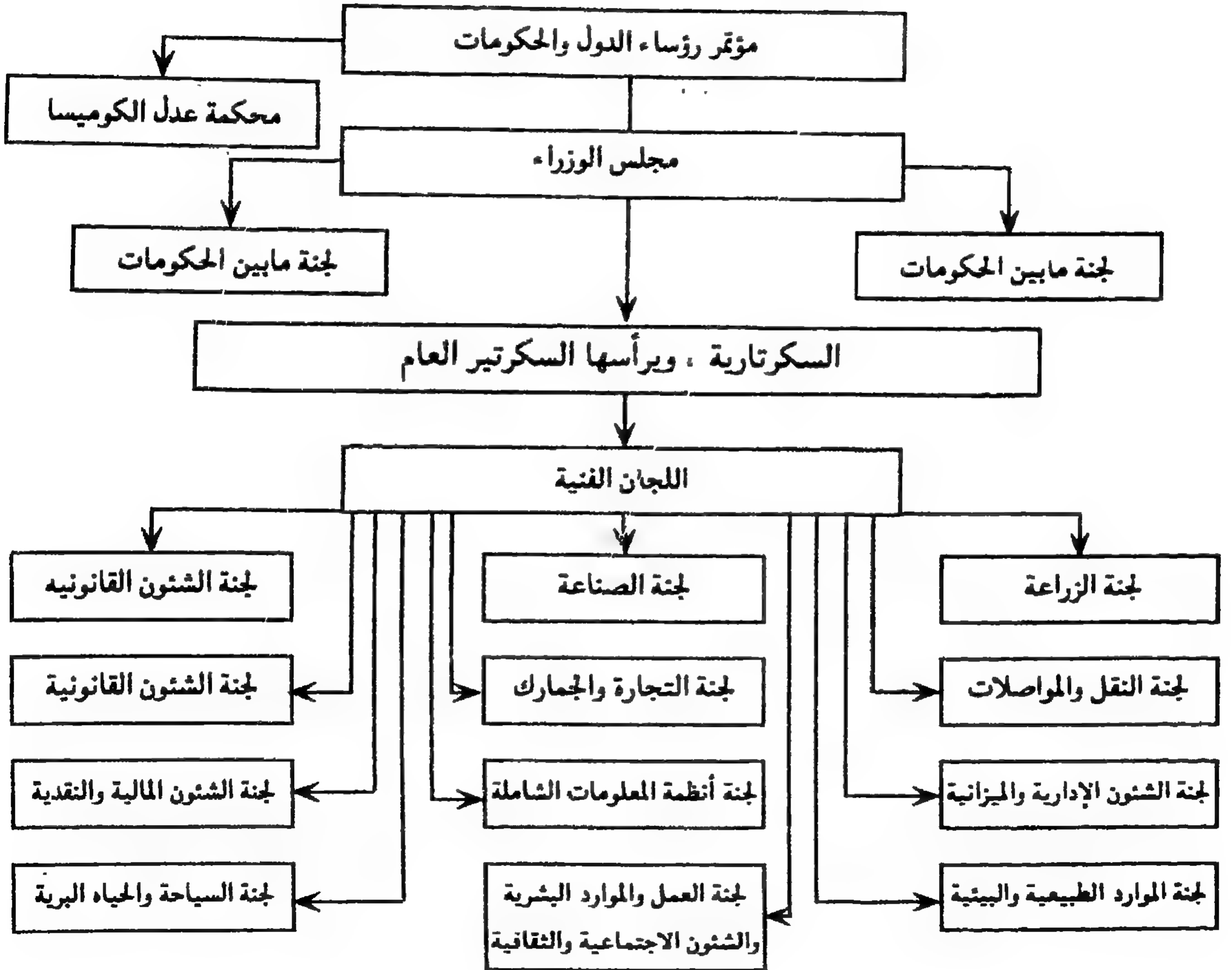
(١٠) اعتماد ترتيبات مشتركة للتأشيرات تتيح حرية انتقال الأفراد ، وحق تأسيس الشركات . والإقامة فيما بين الدول الأعضاء .

## ٢- العضوية:

يضم السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا « كوميسا حاليا فى عضويتها عشرون دولة بعد انضمام مصر اليها فى ٢٩ يونيو عام ١٩٩٨ ، وهى : ( أنجولا - بوروندى - جزر القمر - الكونغو الديمقراطية - جيبوتى - مصر - إريتريا - إثيوبيا - كينيا - مدغشقر - مالاوى - موريشيوس - ناميبيا - رواندا - سيشيل - السودان - سوازيلاند - زيمبابوى - أوغندا - زامبيا ) .

\* وقد تم انسحاب تنزانيا من التجمع فى سبتمبر ٢٠٠٠ .

## الهيكل التنظيمي للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا كوميسا





#### ٤ - الهيكل التنظيمي :

##### أ - السلطة ( موتمر رؤساء الدول والحكومات )

وهو الجهاز الأعلى لرسم السياسات والمستول عن السياسة العامة والتوجيه والإشراف على تنفيذها وتحقيق أهدافها ويعقد مرة واحدة سنويا . وتتخذ السلطة القرارات بالإجماع وهي ملزمة لكل المؤسسات التابعة للكوميسا من وقت تسلمها ( فيما عدا محكمة العدل في الأمور التي تدخل في حيز اختصاصها القضائي ) .

##### ب - مجلس الوزراء :

ويتكون من الوزراء الذين تعينهم الدول الأعضاء بالسوق ويعتبر ثاني أعلى جهاز لرسم سياسة الكوميسا - وهو مسئول عن ضمان الأداء السليم لوظائف الكوميسا . ويقوم بتقديم التوصيات الرامية إلى تطوير السوق المشتركة ، كما يشرف المجلس على الإدارة المالية والإدارية بالسوق . وتعتمد قرارات المجلس الوزاري ملزمة للدول الأعضاء وكافة الأجهزة التابعة للسوق ، باستثناء المحكمة في مباشرتها لشئونها القضائية .

وينعقد المجلس مرة سنويا قبل انعقاد

اجتماع السلطة . أما الاجتماعات غير

العادية فتعقد بناء على طلب من دولة عضو

شريطة موافقة ثلثي الأعضاء في المجلس .

##### ج - لجنة محافظي البنوك المركزية :

وتتكون من محافظي السلطات النقدية في الدول الأعضاء ، وتشرف على ضمان التنفيذ السليم لبرامج التعاون النقدي والمالي وتقرر الحدود العليا للديون والقروض « لدار مقاصة » الكوميسا ، وكذلك سعر الفائدة اليومي لأرصدة الديون البارزة .

##### د - لجنة مابين الحكومات :

Inter Governmental

وتتكون من السكرتيرين الدائمين أو الرئيسيين الذين تعينهم الدول الأعضاء في مجالات التجارة والجمارك والزراعة والصناعة والنقل والمواصلات والشئون الإدارية والميزانية والشئون القانونية وتصدر قراراتها بالأغلبية البسيطة ، وتجتمع مرة واحدة سنويا .

##### هـ - اللجان الفنية :

تتكون من ممثلين عن الدول الأعضاء ، وتكون كل لجنة مسئولة عن الإعداد لتنفيذ

برنامج شامل وتقوم بالاشراف والمراجعة الدائمة على تنفيذ ، ثم ترفع التوصيات للمجلس الوزارى وهناك ١٢ لجنة فنية هي :

(١) لجنة الشئون الإدارية والميزانية .

(٢) لجنة الزراعة .

(٣) لجنة أنظمة المعلومات الشاملة .

(٤) لجنة الطاقة .

(٥) لجنة الشئون المالية والنقدية .

(٦) لجنة الصناعة .

(٧) لجنة العمل والموارد البشرية ، والشئون

الاجتماعية والثقافية .

(٨) لجنة الشئون القانونية

(٩) لجنة الموارد الطبيعية والبيئية .

(١٠) لجنة السياحة والحياة البرية .

(١١) لجنة التجارة والجمارك .

(١٢) لجنة النقل والمواصلات .

#### و- السكرتارية،

ويرأسها السكرتير العام الذى تعينه «السلطة» لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة أخرى .. ويساعد السكرتير العام فى مهامه إثنان من مساعدى السكرتير العام ، يتم تعيينهما

أيضا بوساطة «السلطة» .

ويمثل السكرتير العام الموظف التنفيذى الأول فى السوق المشتركة ، كما يمثل السوق المشتركة فى مباشرة مهامها القانونية .

#### قواعد المنشأ فى الكوميسا ،

كانت معاهدة الكوميسا تنص على أن السلع الصناعية التى تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية ، ينبغى أن تكون ذات منشأ وطنى . ولاكتساب صفة المنشأ الوطنى لسلعة ما ، جرى العمل داخل الكوميسا وفقا للمعاهدة على اعتبار السلعة التى بها نسبة قيمة مضافة تبلغ ٤٥٪ تعتبر ذات منشأ وطنى ولكن فى عام ١٩٩٤ ، قسام فريق الكراون إيجنتس Croun Agents بإعداد دراسة حول هذه القاعدة .. وأوصى بقيمة مضافة ٤٠٪ بدلا من ٤٥٪ على أساس أسعار المصنع .. وأوصى بشطب نسبة ٢٥٪ للقيمة المضافة للسلع ذات الأهمية الخاصة للتنمية الاقتصادية وعلى الرغم من أن هذه التوصيات قد تم قبولها من جانب الكوميسا ، فإن السكرتارية تعهدت بإعداد دراسة

### • التعريفات الجمركية الموحدة:

أما بالنسبة لفرض تعريفات جمركية موحدة على واردات الدول غير الأعضاء ، بالكوميسا .. فقد بحثت القمة الرابعة للكوميسا - إمكانية قيام دول الكوميسا بتطبيق التعريفات الجمركية الموحدة تجاه العالم الخارجى للكوميسا ، بحيث يتم فرض ضريبة جمركية موحدة بواقع ٣٠٪ على واردات الدول الأعضاء بالنسبة للسلع كاملة الصنع ، و ١٥٪ على السلع الوسيطة ، و ٥٪ على المواد الخام ، وإلغاء الجمارك نهائيا على الواردات من السلع الرأسالية تمهيدا لإنشاء الاتحاد الجمركى بين دول المجموعة فى عام ٢٠٠٤ .

كما لا يتم فرض أية رسوم جديدة أو ضرائب أو إجراء زيادة على الرسوم المفروضة على المنتجات التى يتم الإتجار فيها بين بلدان السوق المشتركة « الكوميسا » .

وقد تم انجاز مطرد فى مجال إلغاء الحواجز غير التعريفية مثل : تحرير تراخيص الاستيراد وإزالة قيود الصرف الأجنبى ، والضرائب المفروضة على الصرف الأجنبى ، وتيسير إجراءات الجمارك ، ومراكز الحدود المفتوحة معظم الوقت .

جديدة حول القيمة المضافة وقواعد المنشأ وقد اقترحت سكرتارية الكوميسا أن قواعد المنشأ لا تنحصر فقط فى معيار القيمة المضافة ولكنها تتناول أيضا موضوعات أخرى حول التجارة الإقليمية وطالبت سكرتارية الكوميسا مساعدة المانحين فى تنفيذ الدراسة حول محتوى القيمة المضافة .

وخلال قمة الكوميسا الثالثة - التى عقدت بكينشاسا فى ٢٩ يونيو ١٩٩٨ ، تمت الموافقة على خفض النسبة إلى ٣٥٪ ، وقد تمخضت كل من مصر وزامبيا وأوغندا على ذلك .

كما ناقشت أيضا القمة الرابعة للكوميسا - التى عقدت بنىروبي فى يومى ٢٤ ، ٢٥ مايو ١٩٩٩ - مجدداً تطبيق قواعد المنشأ فى بلدان الكوميسا ، والنسب التى يتعين توفيرها ، والاتفاق على المعايير المرتبطة بها بما لا يضر باقتصادات دول المجموعة أو المستهلك .

وهناك بالكوميسا قائمة تضم ٥٨ سلعة صناعية وهندسية وصفت بأنها ذات أهمية اقتصادية للدول الأعضاء ، وتم خفض نسبة القيمة المضافة فيها إلى ٢٥٪ .



والغاء نظام تحديد حصص للإستيراد أو التصدير ، كذلك إزالة عوائق الطرق .

وهناك عدد من التحسينات التي يجب القيام بها ، والتي سوف تجعل التجارة بين الأقاليم أكثر يسراً مثل : تحسين هياكل النقل والمواصلات ، وتيسير منح التأشيرات ، ومزيد من تخفيض الجمارك وتحسين المعلومات والتوصل اليها حول فرص التجارة ، وتيسير الإجراءات البيروقراطية لدى عبور الحدود .

#### • المؤتمر الإقتصادي الإقليمي الأول للكوميسا،

عقد المؤتمر بالقاهرة في يومي ٢٨ ، ٢٩ فبراير عام ٢٠٠٠ ، تحت شعار « السوق الأفريقية البازغة » برعاية الرئيس مبارك وبمشاركة ٢١ دولة من بينها كينيا التي مثلها الرئيس الكيني دانيال أراب موي بوصفه رئيس الكوميسا وقتئذ وزامبيا التي مثلها الرئيس الزامبي فريدريك شيلوبا رئيس مقر الكوميسا في حينه ، والملك ميسواتي الثالث ملك سوازيلاند ، والسيد إراستوس موينشا سكرتير عام الكوميسا والسيد / كلاوس شواب رئيس المنتدى

الإقتصادي العالمي . كما شارك في المؤتمر أيضاً نحو ١٨٠٠ من رجال الأعمال المصريين والأفارقة وكبار المسؤولين في المؤسسات المالية والإقتصادية الدولية . وشكل رجال القطاع الخاص ٨٠ ٪ من نسبة المشاركين .

وقد افتتح الرئيس مبارك المؤتمر بكلمة استعرض أهمية تجمع الكوميسا في تحقيق هدف التكامل الإقتصادي الأفريقي .

وحدد الرئيس مبارك ثلاثة أهداف لعقد المؤتمر تمثلت في :

- ١- تعزيز ودعم العلاقات الإقتصادية ، وزيادة حجم التجارة البينية في التجمع.
- ٢- زيادة الوعي الإقليمي والدولي بهذا التجمع الغني بالموارد والقدرات .
- ٣- التعريف بالإمكانات الهائلة والفرص المتميزة التي تتيحها منظمة الكوميسا للمستثمرين ورجال الأعمال الأفارقة والأجانب - ومن أهم القضايا التي طرحت في المؤتمر وتمت مناقشتها : التعريف بفرص الإستثمار المتاحة في الدول الأعضاء في قطاعات البناء

- والتشييد ، والتنقيب عن البترول ، والكشف عن الغاز الطبيعي ، وصناعة البتروكيماويات ، والتعدين والمصارف والخدمات المالية والزراعة والتصنيع الزراعي ، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والنقل والسياحة ، وكذلك دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم النمو الإقتصادي في مجال التكنولوجيا وإيجاد فرص العمل.
- وقد أسفر المؤتمر عن رسم صورة واضحة عن إمكانات التجمع ومجالاته الواسعة وخاصة زيادة حجم التبادل التجاري ، والتعاون الإقتصادي ، والإعتماد الجماعي على الذات وصولاً الى هدف انشاء الجماعة الإقتصادية الأفريقية ، كما أتاح المؤتمر الفرصة لرجال الأعمال والمسؤولين للتشاور فيما بينهم على المستوى الأفريقي أو الدولي.
- المقترحات المصرية في ختام المؤتمر:**
- \* إقامة صندوق للمساعدات الفنية لدول الكوميسا تساهم فيه مصر لتشجيع التجارة الحرة والاستثمار المشترك ونقل التكنولوجيا من دول المجموعة .
  - \* إقامة قاعدة معلومات متكاملة تتضمن مختلف المعلومات التجارية الخاصة بالتصدير والإستيراد ، وفرص الإستثمار ، والتشريعات والقوانين الحاكمة للنشاط الإقتصادي لدول الكوميسا .
  - \* إقامة بنك للمصادرات والواردات لدول الكوميسا لتشجيع تمويل التجارة البينية بين الدول الأعضاء .
  - \* استعداد مصر لإستضافة ممثلي الوكالات التجارية في دول الكوميسا لمناقشة تسهيل حوكة نقل السلع والخدمات بين دول الكوميسا ، وإقامة شركات تجارية مشتركة لزيادة حجم التجارة البينية .
  - \* قيام دول الكوميسا بتوفير الآليات اللازمة لربط أسواق الكوميسا .
  - \* إعداد برنامج قومي لربط أسواق كل دولة من دول الكوميسا بالدول المجاورة لها ، وكذلك تطوير البنية الأساسية وخاصة المطارات والموانئ والاتصالات والطرق والسكك الحديدية .
  - \* التزام جميع دول الكوميسا بالحفاظ على

السلام وحل مشكلات الحدود من خلال الحوار لتوجيه جميع الموارد للتنمية الاقتصادية .

ومن إنجازات المؤتمر:

\* تم الإتفاق بين عدد من رجال الأعمال في كل من مصر وموزمبيق وزامبيا وناميبيا وزيمبابوى وبتسوانا على تأسيس شركة للإستثمار فى تلك الدول لمساعدة المستثمرين الآخرين الذين يرغبون فى الإستثمار بها ، وتعتبر هذه الشركة أول شركة يتم تأسيسها بين رجال الأعمال من دول الكوميسا .

\* كما تقرر إقامة مركز تجارى مصرى بالإتفاق مع عدد من المستثمرين فى زامبيا ، وذلك لعرض أهم المنتجات المصرية للشركات الراغبة فى تسويق إنتاجها فى زامبيا ، وإقامة أماكن تخزين للمنتجات التى سيتم تسويقها .  
مؤتمرات قمة الكوميسا ،

\* كان من أهم نتائج القمة الأولى للكوميسا عام ١٩٩٤ : تحويل منطقة التجارة

التفضيلية رسمياً الى ما يسمى « بالسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا » (كوميسا) حيث تعهد رؤساء الكوميسا بالإسراع فى تحقيق تكامل اقتصادى بين دولهم لتعزيز التنمية الاقتصادية بالقارة .

وقد شاركت مصر فى أول قمة للكوميسا بصفة مراقب فى ديسمبر عام ١٩٩٤ ، وكانت مصر قد تقدمت بطلب للإلتضمام للكوميسا فى عام ١٩٩٣ ، ثم أعادت الطلب مجدداً فى يونيو عام ١٩٩٧ خلال انعقاد القمة الأفريقية الـ ٣٣ بهرارى ، عاصمة ( زيمبابوى ) ( ٢ - ٤ يونيو عام ١٩٩٧ ) .

وقد قرر المجلس الوزارى للكوميسا بالإجماع فى أواخر نوفمبر عام ١٩٩٧ قبول مصر عضواً فى هذا التجمع نظراً لدورها الإقليمى وثقلها السياسى والاقتصادى فى القارة الأفريقية وبالفعل انضمت مصر رسمياً للكوميسا خلال القمة الثالثة للمجموعة بكينشاسا عاصمة الكونغو الديمقراطية فى يونيو عام ١٩٩٨ - لتصبح مصر للمرة



الأولى عضواً في أحد التجمعات الاقتصادية شبه الإقليمية بالقارة الأفريقية وصدق مجلس الشعب في ٤ يناير ١٩٩٩ على انضمام مصر للكوميسا .

كما تم وضع نظام إقليمي للتأمين وتيسير الإجراءات الجمركية للعمل على انسياب نقل السلع بين حدود الدول الأعضاء بدون مشكلات .

وفي القمة الثالثة بكينشاسا بالكونغو الديمقراطية أقرت القمة تعديلاً على نص المادة الأولى من المعاهدة بإضافة فقرة رابعة تسمح بقبول أي دولة كعضو في السوق متى كانت جارة مباشراً لدولة عضو وكان هذا التعديل بمثابة الأساس القانوني لانضمام مصر للكوميسا .

القمة الرابعة : والتي عقدت في نيروبي في مايو ١٩٩٩ . أقرت القمة العديد من القرارات منها :

تكثيف الجهود لإزالة العوائق غير الجمركية أمام حركة التجارة بين أعضاء الكوميسا .

امتناع بعض دول الكوميسا عن اتخاذ أية إجراءات أحادية لضمان حماية صناعاتها أو الحفاظ على عائداتها أو ميزان المدفوعات فيها .

حث الدول الأعضاء التي لم تنضم إلى بنك الكوميسا بالإسراع في الانضمام إليه . مطالبة الدول الأعضاء بالانتهاء من دراسات قواعد المنشأ لهماكلها الصناعية .

ضرورة الالتزام بالمقررات الواردة في اتفاقية الكوميسا من أجل إقامة منطقة التجارة الحرة وفقاً للجدول المتفق عليه قبل نهاية أكتوبر عام ٢٠٠٠ .

تشكيل مجموعة اتصال مكونة من خبراء البنوك المركزية ووزارات المالية من أجل الإشراف على تنفيذ الإجراءات السياسية الخاصة بتنسيق السياسات الاقتصادية من أجل تحقيق الوحدة النقدية بين دول الكوميسا .

إنشاء آلية لجذب وتشجيع الاستثمارات في الدول الأعضاء في الكوميسا وهي آلية جماعية تضم الدول الأعضاء ( وهو اقتراح

مصرى فى إطار الحقل الاقتصادى للكوميسا  
لإعلان منطقة التجارة الحرة ) .

انشاء شركة اتصالات لدول الكوميسا .  
تبني تحرير برنامج الفضاء الخارجى بين  
دول التجمع .

شدد الرؤساء على أهمية إبرام الاتفاقيات  
الثانية بين دول الكوميسا بحيث تتماشى  
مع أهداف الكوميسا نفسها ، وبذلك الجهود  
من أجل إلغاء جميع المعوقات أمام رواج  
تجارة الدول الأعضاء .

وفى ختام قمة الكوميسا الخامسة  
بموريشيوس فى ١٩ مايو عام ٢٠٠٠ أعلنت  
القمة التزامها بتنفيذ منطقة التجارة الحرة  
فى ٣١ أكتوبر ٢٠٠٠ .

مطالبه جميع الدول الأعضاء بأن تنشر  
قبل ٣١ يوليو النصوص القانونية  
والنشرات الرسمية الخاصة بتطبيق تخفيض  
التعريفات الجمركية إلى الصفر على منتجات  
دول الكوميسا اعتبارا من ٣١ أكتوبر  
٢٠٠٠ .

المطالبه بإدخال تنفيذ منطقه التجارة الحرة  
على ميزانيات الدول الأعضاء وعرضها على

برلمانات دول الكوميسا .

تكليف مكتب اجتماعات وزراء المالية  
لدول المجموعة ببلورة برنامج لمساندة  
التكامل الإقليمى بالتعاون مع اللجنة  
الوزارية المكلفة بتطبيق منطقة التجارة الحرة  
وأجراء مفاوضات مع الشركاء ليتقدموا  
بمساندتهم لآلية التكامل الإقليمى للكوميسا  
والإصلاحات الاقتصادية لدول التجمع .

الموافقة على انشاء وكالة إقليمية  
للإستثمارات .

دعوة برنامج التوافق النقدى إلى إدخال  
نظام محدود لتحويل العملات بين دول  
الكوميسا مع تنفيذ سياسات مالية ونقدية  
مناسبة .

توقيع بروتوكول حرية مرور المواطنين  
والعماله والخدمات الخاصة بالدول الأعضاء  
فى الكوميسا وإقرار حقوق الإقامة .

المطالبه باعتماد أسلوب مشترك فى  
المفاوضات متعددة الاطراف .

أقرت القمة التقدم الذى تم إحرازه بالفعل  
فى التنسيق بين الكوميسا والتجمعات  
الاقتصادية الإقليمية الأخرى .

التصديق على اتفاق إنشاء الوكالة الأفريقية للتأمين التجاري لضمان المخاطر السياسية والمخاطر غير التجارية المتعلقة بالصفقات الدولية وفتحها للتوقييع أمام الدول الأعضاء الراغبة في المشاركة في هذا المشروع .

فوضت هيئة رؤساء دول وحكومات المجموعة مكتب الهيئة في القيام بمهمة منع النزاعات وتسويتها من خلال الدبلوماسية الوقائية وضرورة إستشارة الجهاز الرئيسى الخاص بآلية منع وإدارة وتسوية النزاعات التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الأخرى لمنطقة الصحراء الأفريقية .

#### القمة السادسة للكوميسا :

استضافت القاهرة في يومى ٢٢ و ٢٣ مايو ٢٠٠١ القمة السادسة لتجمع الكوميسا برئاسة الرئيس حسنى مبارك ومشاركة ٧ رؤساء كل من مدغشقر وزيمبابوى وناميبيا ورواندا وأوغندا وزامبيا وجزر القمر ، و ٣ نواب رئيس جمهورية كينيا وملاوى ونائب أول للسودان . بالإضافة إلى أربعة رؤساء حكومات :

جيبوتى وموريشيوس وموزمبيق والصومال ، وستة على المستوى الوزارى لكل من اثيوبيا وإريتريا وجنوب أفريقيا ، بوروندى والكنغو الديمقراطية كما شارك أيضا عدد من ممثلى المنظمات والهيئات الدولية .

وعقد مؤتمر القمة السادسة للكوميسا تحت شعار : « منطقة التجارة الحرة .. انطلاقا نحو الاستثمار » .

وكان من أهم أهداف المؤتمر : إقامة حوار مفتوح وشامل ، ليس فقط بين المسئولين عن قطاعات الاقتصاد والتجارة والاستثمار فى الدول الأعضاء ، وإنما أيضا بينهم وبين المؤسسات الأخرى المعينة على الساحة الدولية ، للتعرف بالتجمع الواعد ، وإلقاء الضوء على ما تزخر به المنطقة من إمكانيات واسعة وموارد ضخمة ، تشكل أساسا قويا لتعاون مشترك فعال ، يسهم فى تعظيم حجم التجارة البينية ، ويبرز حجم العائد المجزى للمستثمر الوطنى والأجنبى على حد سواء .

وقد ناقشت القمة العديد من القضايا من أهمها :



\* تقييم منطقة التجارة الحرة بين الدول الأعضاء ، والتي دخلت حيز التنفيذ فى أول نوفمبر ٢٠٠٠ .

\* دعم الجهود لوضع حد للنزاعات القائمة فى منطقة دول الكوميسا .

\* مناقشة المبادرات المطروحة للتعاون فى مجال النقل والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. والتعاون فى مجال السماوات المفتوحة وخاصة شبكة ربط لأجهزة الطيران المدنى .

\* بحث فرص التعاون بين رجال الأعمال ودول الكوميسا ، وأيضاً رجال الأعمال من الخارج .

وقد طرحت مصر فى أول أيام اجتماعات القمة ، عدة مبادرات هامة منها:

\* اقتراح بشأن الربط الإلكتروني بين مراكز معلومات التجارة فى الدول الأعضاء، عن طريق إقامة شبكة لنقاط التجارة القائمة فيها ، لتسهيل مهمة القطاع الخاص والمستثمرين ، سواء من داخل الكوميسا أو خارجها ، فى التعرف على أسواقها والفرص التصديرية والاستثمارية فيها .

\* إقامة شبكة لربط المؤسسات العاملة فى مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى منطقة الكوميسا ، فى ضوء الأهمية التى توليها للنهوض بهذا القطاع ودوره فى جهود التنمية فى الكوميسا .

\* تقديم مصر لعدد من المنح التدريبية فى مجال الطيران المدنى لإعداد العناصر القادرة على تطوير الأداء فى هذا المجال ، والارتفاع بمستوى إدارته .

\* وفى قطاع النقل ، ومن منطلق الحرص على توسيع شبكة النقل والمواصلات بين دول الكوميسا ، بدأت مصر بالفعل فى السعى من أجل مد خطوط شركتها الوطنية للنقل الجوى إلى عدد من عواصم الدول الأعضاء بالمنظمة ، إلى جانب الخطوط القائمة حالياً ، التى تربط القاهرة بما يقرب من ثلث الدول الأعضاء بخطوط منتظمة ومباشرة ، كما بدأ القطاع الخاص المصرى منذ أغسطس ١٩٩٩ ، أى بعد أقل من عام من انضمام مصر للكوميسا فى تسيير خط ملاحى منتظم يربط ميناء السويس بموانئ الشرق والجنوب الأفريقى،

فى بور سودان ، ومومباسا ، وجيبوتى ،  
وبورت لويس ، ودار السلام ، ثم عن  
طريق البحر إلى دول الكوميسا غير  
الساحلية . ويهدف ذلك إلى توفير  
الانتقال السريع والأمن للبضائع ،  
وتشجيع حركة التجارة فيما بين مصر  
ودول الكوميسا .

قمة الكوميسا السادسة .. ومواجهة  
التحديات ، وتبرز أهمية قمة الكوميسا  
بالقاهرة فى تحقيق التكامل الاقتصادى  
الأفريقى فى مواجهة مجموعة من التحديات  
من أهمها :

\* زيادة فرص التبادل التجارى فى إطار  
التجمع ، وتقويم ( منطقة التجارة الحرة ) ،  
بما فى ذلك العمل على إزالة القيود غير  
الجمركية والاتفاق على الآليات التى  
تضمن زيادة هذا التبادل بين دول التجمع  
على أساس المنافسة العادلة ، مع مواجهة  
ومعالجة الواقع الذى يشهد تكرار  
ومنافسة بعض الأنشطة الاقتصادية فى  
الدول الأعضاء .

\* قلة عدد دول التجمع التى طبقت بنود

تحرير التجارة فى « منطقة الكوميسا »  
للتجارة الحرة ، حيث يصل عدد هذه الدول  
إلى تسع دول وسوف ينضم بعض الدول  
الأخرى قريبا . حيث يصل تطبيق الدول  
التي لم تنضم بعد إلى منطقة التجارة  
الحرة للإعفاءات الجمركية إلى نسبة ما بين  
٦٠٪ و ٨٠٪ من الرسوم المقررة .

ويأتى ذلك فى الوقت الذى يتم الاعداد  
للمرحلة الثانية للتكامل الاقتصادى  
والتي تتمثل فى إقامة « اتحاد جمركى »  
تتوحد فيه التعريفات الجمركية للدول  
الأعضاء فى مواجهة العالم الخارجى  
والمقرر إقامة هذا الاتحاد عام ٢٠٠٤ .

\* عدم الاقتصار على تحرير التجارة البينية  
بين دول التجمع ، بل الإفادة الكاملة من  
مختلف إمكانيات التجمع فى تحقيق  
المصالح الاقتصادية لمصر والدول الأعضاء  
وحيث يتم التركيز على تنمية وجذب  
الاستثمارات خاصة فى مجالات صناعة  
الدواء والبناء والتشييد والمقاولات ،  
فضلا عن نقل التكنولوجيا والمعلومات  
والإتصالات ، ويدعم ذلك توافر العديد

من الثروات والموارد الطبيعية في الدول الأعضاء، في مجالات الزراعة والغابات والتعدين فضلا عن مميزات العمالة الأفريقية.

\* أهمية تفعيل دور رجال الأعمال حيث تم اجتماع مجلس رجال أعمال الكوميسا والذي حضره رجال أعمال من مصر وأفريقيا ودول العالم التي تهتم بالاستثمار في منطقة التجمع، من أجل تفعيل التعاون بين دوائر الأعمال والمال في دول هذه المنطقة، في إطار برنامج لتشجيع جذب الاستثمارات مع زيادة حجم التجارة، وتذليل العقبات لمزيد من إمكانات تعاون القطاع الخاص في هذه الدول.

وفي ختام القمة السادسة للكوميسا في ٢٣ مايو ٢٠٠١ دعا البيان الختامي الدول الأعضاء إلى ضرورة تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة للكوميسا، والذي يتلخص فيما يلي :

\* دعوة الدول التي لم تشارك حتى الآن في منطقة التجارة الحرة للكوميسا بضرورة

الانضمام في أقرب وقت ممكن .  
\* تأييد رؤساء دول وحكومات الكوميسا البرنامج المقترح تجاه تحقيق الاتحاد الجمركي والتعريفية الجمركية بحلول ديسمبر ٢٠٠٤ .

\* دعوة الأعضاء الستة الذين أسسوا بنجاح وكالة التأمين للتجارة الأفريقية بحضور الافتتاح الرسمي للوكالة المزمع إعلائها في كمبالا عاصمة أوغندا في نهاية أغسطس ٢٠٠١ .

\* أعرب الرؤساء عن امتنانهم للبنك الدولي والاتحاد الأوروبي وحكومة اليابان لمساعدتهم في تمويل المشروع الذي سيسفر عن إقامة وكالة التأمين للتجارة الأفريقية .

\* مطالبة الأمانة العامة للكوميسا بتوصية الدول الأعضاء بمواصلة العمل لتطوير برنامج حول استخدام التجارة الإلكترونية من جانب الدول الأعضاء .

\* موافقة الرؤساء على استمرار وحدة دول المجموعة الأفريقية والكاربي والمحيط



الهادى فى المفاوضات الجارية المتعلقة  
بمستقبل اتفاقيات الشراكة .

\* تكليف الأمانة العامة للكوميسا بمواصلة  
دعم المواقف التفاوضية للدول الأعضاء  
بشأن المفاوضات المتعددة الأطراف فى  
اتفاقية « كوتونو » ومنظمة التجارة  
العالمية بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة  
الأفريقية وغيرها من المجموعات  
الاقتصادية الإقليمية الأخرى .

\* وحثت القمة مجلس رجال أعمال  
الكوميسا « المجلس الاقتصادى  
والتجارى للكوميسا » على أن يكون  
أكثر نشاطا فى صياغة سياسة إقليمية .

\* دعوة جميع الدول الأعضاء إلى التوقيع  
والتصديق على البروتوكول الخاص بحرية  
انتقال الأشخاص والعمالة والخدمات وحق  
الإقامة كما قررتها السلطة المنوطة بذلك .

\* دعوة الكوميسا إلى ضرورة اقرار السلام  
والأمن فى منطقة الكوميسا بهدف تنفيذ  
الأهداف التى أقسم من أجلها تجمع  
الكوميسا .

\* إدانة زعزعة الاستقرار المستمر بأنجولا  
على أيدي « عصابات حركة يونيتا »  
وأكدت مجددا تأييدها قرار الأمم المتحدة  
فرض عقوبات على يونيتا ، وتأييدها  
إعلان منظمة الوحدة الأفريقية باعتبار «  
ساقمبى» زعيم اليونيتا مجرم حرب .

\* وحثت القمة الأطراف المعنية على الوفاء  
بجميع التزاماتها طبقا لاتفاقية  
«لوساكا» بشأن النزاع فى الكونغو  
الديمقراطية ، ودعت الدول الأعضاء  
للبحث عن إقرار السلام والاستقرار فى  
الدول الأعضاء بالكوميسا .

\* وطالبت وزراء خارجية دول الكوميسا  
مواصلة الاهتمام بقضايا السلام والأمن .

\* واعربت القمة عن تقديرها لجميع شركاء  
التعاون لمساندتهم المستمرة لبرامج دول  
الكوميسا ، وأقرت تقرير الاجتماع الثانى  
لوزراء خارجية الكوميسا المتضمن قرار ومهام  
الأجهزة المسئولة عن السلام والأمن ونمط  
التعاون بين القطاع الخاص والمجتمع المدنى .

\* وصادقت القمة على القرار المشترك لرئيس

الكوميسا ورئيس تجمع الجنوب الأفريقي (سادك) بتشكيل فريق عمل مشترك على مستوى السكرتارية لتنسيق عملية ترشييد وتنسيق برامج كلتا المنظمتين، وتقديم تقرير إلى الأجهزة المعنية فيهما .

#### قمة الكوميسا الاستثنائية الأولى،

عقدت في لوساكا «عاصمة زامبيا» في يومي ٣٠، ٣١ أكتوبر ٢٠٠٠، لإعلان قيام منطقة التجارة الحرة للكوميسا . وكان من أهم قرارات القمة الاستثنائية مايلي : الاتفاق على مد التفويض الممنوح من قبل القمة الخامسة للكوميسا إلى مكتب المجلس الذي عقد في موريشيوس في مايو ٢٠٠٠، لإجراء المشاورات مع ناميبيا وسوازيلاند بشأن الموضوعات التقنية التي تؤثر على العلاقات التجارية بين البلدين ، والدول الأعضاء في الكوميسا ، وتقديم تقرير بهذا الشأن لقمة الكوميسا السادسة بالقاهرة .

الاتفاق على أن تستمر الدول التي قامت بتطبيق خفض في التمتع بمحاور السوق بناءً على أسس الأفضلية التبادلية .

مطالبة الدول التي لم تقم بعد بتخفيض

التعريف الجمركية إلى مستوى الصفر بالقيام بذلك في أسرع وقت ممكن .

وفي إطار تدعيم وتنشيط الاستثمار والتجارة الخارجية بين مصر ومجموعة الكوميسا فقد قامت نقطة التجارة الدولية المصرية في مايو ٢٠٠١، برصد بيانات أساسية عن دول مجموعة الكوميسا ليتم تبادلها عبر شبكات الانترنت ، وتتمثل البيانات في الآتي :

الناتج المحلي الإجمالي لدول الكوميسا ١٣٣ مليار دولار ، واجمالي عدد السكان ٣٥٩ مليون نسمة ، والمنتجات الرئيسية وتشمل : الألماس والكروم والنحاس والقطن والحديد والذرة والخشب والشاي، وغيرها . بالإضافة إلى بيانات أخرى عن : إجمالي الصادرات ويبلغ ١٩ مليار دولار ، وإجمالي الواردات يبلغ ٣٤ مليار دولار وأشار رئيس نقطة التجارة الدولية (مهندس / مصطفى سيد أحمد) إلى نمو الصادرات المصرية إلى دول المجموعة خلال عام ٢٠٠٠ بنسبة ٢٦٪ والواردات بنسبة ٣٤٪ وحجم التجارة بنسبة ٣٢٪ ، حيث ارتفع حجم التجارة مع دول

الكوميسا خلال عام واحد بنحو ٥٧ مليون دولار .

وأكد رئيس نقطة التجارة المصرية أن صادرات المجموعة مع دول العالم حققت نسبة نمو ١٠,٦٪ ، كما حقق حجم التجارة زيادة بنسبة ١,٣٪ في حين تراجعت الواردات مع دول العالم بنسبة ٣,١٪<sup>(١)</sup> . كما أكد السكرتير العام للكوميسا (ارستاس موينشا) أن معدل التجارة البينية بين دول المجموعة زاد بنسبة ٨,٤٥٪ ، بينما زادت التجارة بين دول التجمع والعالم الخارجي بنسبة ٢,٣٪ .

#### حركة التجارة بين مصر والكوميسا - (٢)

شهدت حركة التجارة بين مصر والكوميسا تطورات إيجابية خلال الربع الأول من عام ٢٠٠١ مقارنة بذات الفترة من عام ٢٠٠٠ .

وفي هذا الإطار أكد تقرير مهم لقطاع التجارة الخارجية ارتفاع حجم التجارة بين مصر وتجمع الكوميسا إلى ٧٥,١ مليون

دولار ، مقابل ٥٨,٦ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٠ بنسبة زيادة بلغت ٢٨,٢٪ وتمثل تجارة مصر مع تجمع الكوميسا ٥٦٪ من تجارة مصر مع دول القارة الأفريقية مقابل ٤٨,١٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٠ .

وأرجع التقرير هذه الزيادة في حجم التجارة إلى زيادة الصادرات المصرية إلى تجمع الكوميسا خلال الربع الأول من عام ٢٠٠١ عن ذات الفترة من العام الماضي بنحو ٥,١ مليون دولار ، ونسبة ارتفاع ٥٥,٤٪ وذلك نتيجة حدوث طفرة في الصادرات من بعض السلع وأهمها الحديد والصلب ومنتجاته بنسبة ارتفاع ١٣,٥٪ وتم تصديره إلى السودان وكينيا . والأرز الأبيض بنسبة ٣٣,٣٪ والألومنيوم بنسبة ١٠٠٪ . والزجاج بنسبة ارتفاع ٢٥٠٪ ، وأهم الدول المستوردة له السودان وكينيا ، والمصنوعات النسيجية بنسبة ١٥٠٪ .

كما ظهرت بعض السلع في قائمة

(١) تصريح للمهندس مصطفى سيد احمد ، وكيل اول وزارة الاقتصاد ورئيس نقطة التجارة الدولية ، الأهرام في ٢٣ مايو ٢٠٠١ .

(٢) د . يوسف بطرس غالى ، وزير التجارة الخارجية : «اتصالات مصرية لتنشيط حركة التجارة مع الكوميسا» الأهرام ١٧ ديسمبر ٢٠٠٠ .



الصادرات المصرية إلى مجموعة الكوميسا خلال الفترة محل المقارنة وأهمها سكر قصب مكرر ، كما تعتبر كينيا والسودان من أهم الدول استيعابا للصادرات المصرية إلى مجموعة الكوميسا بنسبة ٦٩,٨٪ من إجمالي الصادرات المصرية لهذه المجموعة خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٠ .

وأشار التقرير إلى أن نسبة زيادة الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا بلغت ٢١,٧٪ و ٣١,٣٪ من إجمالي الصادرات المصرية للدول الأفريقية .

كما زادت الواردات المصرية من الكوميسا بمقدار ١١,٤ مليون دولار أى بنسبة زيادة ٢٣,١٪ ، ويرجع ذلك إلى زيادة واردات مصر من بعض السلع فى مقدمتها الشاي وزاد استيراده بنسبة ١٤,٣٪ وورق التبغ بنسبة ١٠٣,٦٪ والجمال الحية بنسبة ٥٩,٤٪ بالإضافة إلى ظهور بعض السلع الأخرى فى قائمة الواردات المصرية أهمها المعادن والأسماك المجمدة والفول .

وأوضح التقرير أن قائمة الصادرات

المصرية لدول تجمع الكوميسا تضمنت ٩ سلع فقط هى : الحديد والصلب ، وأرز مسبيض ، وسكر ، وألومنيوم ، وزجاج ، ومطاط وورق ومنتجات ورقية ومصنوعات نسجية ، وكىماويات عضوية وغير عضوية من مواد صباغة وصيدلة .

أما الواردات المصرية من دول الكوميسا فقد تضمنت القائمة ١١ سلعة هى : الشاي ، والمعادن ، والورق ، والجمال الحية ، و بذور السمسم ، والكوسة والبطيخ ، والأسماك المجمدة والطازجة ، والكىماويات والفول العريض .

#### إنجازات الكوميسا ،

حققت الكوميسا قدرا من الإنجازات الملموسة فى إنشاء المؤسسات التى تخدم دول الكوميسا فى كافة المجالات الاقتصادية والمالية والفنية .

ومن هذه المؤسسات مايلى ،

أ - بنك التجارة والتنمية للكوميسا مقره نيروبي - كينيا :

\* بدأ عمله فى يناير ١٩٨٦ ، ويهدف إلى تقديم المساعدات الفنية والمالية للدول

الأعضاء ، وتنمية التجارة فيما بينها .  
\* ويقوم البنك بتمويل المشروعات  
بالقطاعين الخاص والعام . ويعطى البنك  
أولوية لإقراض المشروعات الإقليمية التي  
تخدم أكثر من دولة .

وقد وصل أعضاء «بنك الكوميسا» حتى  
عام ١٩٩٩ إلى ١٧ (سبعة عشر عضوا)  
من بينهم مصر . والتي انضمت رسميا  
 للبنك بعد موافقة مجلس الشعب في ديسمبر  
١٩٩٩ .

- ويهدف البنك إلى إصدار عملة موحدة  
بحلول عام ٢٠٢٠ .

- وقد قدر حجم المشروعات التي يقوم  
بها البنك في عام ١٩٩٥ - ١٩٩٦ ،  
بحوالى ١٤٨ مليار دولار ، كما قدر حجم  
الأنشطة التجارية التراكمية التي يديرها بين  
عامى ١٩٩٢ - ١٩٩٦ بحوالى ٣٤٥  
مليون دولار .

ب - بيت المقاصة للكوميسا : مقره (هرارى  
بزمبابوى) ١٩٩٥ .:

وقد تم اتخاذ عدة قرارات لجعل بيت  
المقاصة أكثر استجابة للاحتياجات الحالية

للدول الأعضاء ، خصوصا القطاع الخاص ،  
بما فى ذلك إدخال «دولار الكوميسا» ليحل  
محل يو إيه بى تى إيه «UAPTA»  
باعتباره الوحدة الحسابية الجديدة لبيت  
المقاصة .. وإلى أن يتم انشاء «بنك السوق  
المشتركة» ، تتم جميع المدفوعات داخل  
السوق من خلال غرفة المقاصة عن طريق  
الوحدة الحسابية الجديدة «الاسكوا» التي  
تعاادل فى قيمتها وحدة صندوق النقد  
الدولى ، ويمكن أن تتم المدفوعات بأية وحدة  
أخرى يختارها المجلس الوزارى .

ج - شركة إعادة التأمين : (ZEP-RE)

«نيروبي - كينيا»:

انشئت عام ١٩٩٢ ، ويغطى نشاطها  
١٩ دولة من دول التجمع برأسمال يصل إلى  
٧٠٥ مليون دولار (عام ١٩٩٥) .

د - مركز تنمية المعادن .

هـ - رابطة البنوك التجارية (هرارى -  
زيمبابوى) .

انشأت فى نوفمبر عام ١٩٨٧ ، ويهدف  
إلى تبادل المعلومات البنكية وحل المشكلات  
بين بنوك المنطقة .

العام للسوق . وكذلك من حق أى شخص طبيعى أو معنوى - مقيم فى دولة عضو - حق اللجوء إلى المحكمة شريطة استنفاد طرق الرجوع الداخلية .

ويمكن للمحكمة فى أى قضية تحال إليها أن تصدر أوامر مؤقتة أو أى توجيهات تراها ضرورية أو مرغوباً فيها ، وللأوامر المؤقتة والتوجيهات الأخرى التى تصدرها المحكمة نفس الأثر كالقرارات الصادرة من المحكمة .

ك - شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية للكوميسا « ١٩٩٩ » :

كما توجد عدة إتفاقيات أخرى فى الكوميسا تم التوقيع عليها من قبل الدول الأعضاء فى منطقة التجارة التفصيلية (P T A) ومعترف بها فى الكوميسا وهى:

١ - إتفاقية المزايا والمصانعات : وتم التوقيع عليها فى ديسمبر عام ١٩٨٤ .

٢ - إتفاقية رابطة الضمان الجمركى : وتم التوقيع عليها فى نوفمبر عام ١٩٩١ .

٣ - ميثاق المشروعات الصناعية متعددة الأجناس : وتم التوقيع عليها فى نوفمبر عام ١٩٩٠ .

و - مركز التحكيم التجارى .

ز - الاتحاد الفيدرالى للمؤسسات الوطنية .

ح - الاتحاد الفيدرالى لغرف التجارة والصناعة .

ط - مؤسسة كوميسا لصناعة الدواء ، وقد طلبت مصر تسهيل الانضمام إليها خلال القمة الرابعة للكوميسا .

ى - محكمة عدل الكوميسا :

باشرت مهامها رسمياً فى عام ١٩٩٨ . وقد طلبت مصر استضافة مقر محكمة عدل الكوميسا بالقاهرة ، وذلك خلال قمة الكوميسا الرابعة بنىروبي فى مايو عام ١٩٩٩ ، وقد رحبت القمة بالاقترح ووافقت عليه .

وتتكون المحكمة من سبعة قضاة تعينهم السلطة ويكون أحدهم رئيساً للمحكمة يتولى منصبه لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

وتقوم محكمة العدل بضمان الالتزام بأحكام معاهدة الكوميسا عند تفسير وتطبيق نصوصها .

وتختص المحكمة بنظر المسائل التى تحال إليها من قبل الدول الأعضاء ، أو السكرتير



#### ٤ - بروتوكول حول نظام التأمين الإجبارى على المركبات .

ل - اعلان قيام منطقة التجارة الحرة لدول الكوميسا ،

أعلن عن قيام منطقة التجارة الحرة لدول الكوميسا فى نهاية يوم ٣١ أكتوبر ٢٠٠٠ ، لتكون سارية اعتباراً من ١/١١/٢٠٠٠ (بما يعنى إلغاء كافة الحواجز الجمركية بين دول المنطقة) .

وضمت المنطقة فى المرحلة الأولى تسع دول هى : (مصر والسودان وكينيا ، جيبوتى ، زامبيا ، زيمبابوى ، مالاوى ، مدغشقر وموريشيوس) . على أن تنضم إليها ثلاث دول أخرى خلال عام ٢٠٠١ هى (سيشيل ، وناميبيا ، وسوازيلاند) .

وقد أرجأت رواندا وبوروندى انضمامهما إلى المنطقة فى أكتوبر عام ٢٠٠١ ، سيشيل فى يونيو ٢٠٠١ . وقد تم التوقيع على الاتفاقية بحضور ١٢ رئيس دولة ، وذلك فى قمة تجمع الكوميسا الاستثنائية الأولى «بلوساكا» عاصمة زامبيا فى يومى ٣٠ ، ٣١ أكتوبر ٢٠٠٠ .

وبعد دخول منطقة التجارة الحرة لدول

الكوميسا ، حيز التنفيذ خطوة أساسية ومهمة بهدف تحقيق التكامل الاقتصادى الأفريقى .. وذلك للإنتقال إلى المرحلة التالية من خطة تجمع الكوميسا - إقامة «اتحاد جمركى» موحد للتجمع فى عام ٢٠٠٤ .

ويتيح قيام منطقة التجارة الحرة ، للكوميسا الفرصة لزيادة التبادل التجارى بين الدول الأعضاء بالمنطقة ، وهو ما يتضمن بدوره زيادة الصادرات المصرية إلى بلدان هذه المجموعة التى تضم مايزيد على ٣٨٠ مليون مستهلك .

م - وخلال قمة الكوميسا السادسة التى عقدت بالقاهرة يومى ٢٢، ٢٣ مايو ٢٠٠١ تم الاتفاق بين دول التجمع على إقامة «آلية» يتم بمقتضاها تعويض الدول المتضررة من دخول منطقة التجارة الحرة ، وهذه الآلية عبارة عن صندوق لسد النقص فى الموارد الأساسية للدولة ضماناً لإستمرار الدول التى تعاني نقصاً فى مواردها فى عضوية منطقة التجارة الحرة . وقد أدى ذلك إلى إعلان أربع دول أفريقية عزمها على الإنضمام إلى المنطقة بنهاية عام ٢٠٠١ ،

وهي (سيشيل ورواندا ، أوغندا وجزر القمر) .<sup>(١١)</sup>

ن - وقد صممت الكوميسا وثيقة جمركية واحدة .. قدمت في يوليو ١٩٩٧ لتحل محل الكم الهائل من الوثائق الجمركية، التي كانت تمثل أحد القيود غير التعريفية على التجارة ، كما توصلت أيضاً لاتفاق لتطبيق التعريفية الخارجية الموحدة عام ٢٠٠٤ بواقع صفر٪ على السلع الرأسمالية و ٥٪ على المواد الخام ، ١٥٪ على السلع الوسيطة ٣٠٪ على السلع تامة الصنع<sup>(١٢)</sup>

بعد مرور عام على انشاء منطقة التجارة الحرة ، وفي ٢٩ اكتوبر ٢٠٠١ ، استطاعت الكوميسا أن تعقد اتفاقية للتجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة ، لتكون بذلك أول تجمع إقليمي في أفريقيا جنوب الصحراء يعقد مثل هذا الاتفاق .

ويهدف هذا الاتفاق الإطارى إلى تحسين ودعم التجارة بين الطرفين فى السلع والخدمات واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيق

ذلك ، بالإضافة إلى توفير المناخ الملائم والأمن للإستثمار طويل الأجل .

وقد سبق أن عقدت الكوميسا فى سبتمبر عام ١٩٩٨ ، اتفاقيةتين مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ( USA ID ) .

تتعلق إحداها بالشراكة من أجل التنمية الاقتصادية ، بينما تتعلق الأخرى بمنع الصراع وإدراته ، كما ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم المالى والفنى لإنشاء العديد من المؤسسات التابعة للكوميسا ، وسهلت إنشاء منطقة للتجارة الحرة .

تبنت الكوميسا مبادرة جديدة لإنشاء وكالة إقليمية متخصصة فى تأمين حركة التجارة والإستثمار ضد مخاطر الأخطار السياسية والأخطار غير التجارية المتعلقة بالمعاملات الدولية . وقد تم التصديق على قيام هذه الوكالة من قبل القمة الخامسة للكوميسا فى موريشيوس فى مايو

(١١) خاند حنى : «قمة الكوميسا السادسة .. النتائج وأبعاد الدور المصرى» ، السياسة الولية ، العدد ١٤٥ ، يوليو ٢٠٠١ ، ص ١٢١ .

(١٢) اسامة المجنوب : «العولمة والإقليمية الجديدة فى أفريقيا» ، ص ٨٠ ، ص ٨ .

٢٠٠٠ .

وقد أوضحت دراسات الجدوى الأولية أن نشاط الوكالة يتوقع أن يحقق زيادة في تجارة المنطقة بمقدار حوالى سبع مليارات دولار خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤ . ويمقتضى هذه المبادرة يتولى البنك الدولي توفير ١٠ - ٢٠ مليون دولار لكل دولة تشترك في المبادرة لاستغلالها في تأمين المعاملات التجارية ، بحيث تكون كل دولة مسئولة عن تعويض أى خسائر ناجمة عن عدم الاستقرار السياسى . وقد أعلنت كل من « كينيا ، أوغندا ، مالاوى ، رواندا ، بوروندى » رغبتهم فى الانضمام إلى هذه المبادرة ، لتكون أول مجموعته من دول التجمع تنضم إليه . (\*)

ففى وكالة التأمين الأفريقية التجارية « إتيما » قامت سبع دول من أعضاء الكوميسا بتأسيس « اتحاد » أطلقت عليه اسم « وكالة التأمين الأفريقية التجارية » . والدول هى : ( أوغندا وكينيا وتنزانيا

وزامبيا ومالاوى وبوروندى ورواندا ) ، وتم التصديق عليها فى بدايه عام ٢٠٠١ ، من قبل ست دول على أن يبدأ أعمالها فى آخر أغسطس ٢٠٠١ وقد عقدت الوكالة أول اجتماع لها برواندا فى بداية عام ٢٠٠١ ، وحيث قررت فتح باب الانضمام لعضويتها أمام باقى دول المجموعة . وقد أعلن البنك الدولي فى أول أغسطس ٢٠٠١ ، عن قيام الوكالة ، وتم اختيار مدينة « كمبالا » عاصمة أوغندا مقراً لها . وقد منح البنك الدولي هذه الوكالة قرضاً « ١٠٥ ملايين دولار تقريباً » وأضافت بعض شركات التأمين الخاصة ولاسيما البريطانية إلى هذا القرض ٩٥ مليون دولار .

والهدف من هذه الوكالة هو تغطية كل صور المخاطر ، بدءاً من تخفيض قيمة العملات ، ومروراً بالحروب أو عمليات المصادرة وأيضاً لمحاربة الفساد . ( ويتكلف أى تأمين فى « وكالة التأمين الأفريقية

3) caroline lanbert , political risk insurance Planned by Comesa African business (South Africa :



التجارية « وعلى مدى خمس سنوات نسبة ٢.٥ ٪ من قيمة العقد ) . وقد قامت « مؤسسة لويدز » فى لندن بوضع سياسة هذا التأمين .

وعندما تكون هناك مطالبة بتعويض عن الخسائر فإن كل من مؤسسة « لويدز » ورئيس « وكالة التأمين الأفريقية التجارية » « إتيا » سيقرران ما إذا كانت هذه المطالبة قانونية أم لا .

وتعمل هذه الإتفاقية على حماية المستثمرين من المخاطرة التى قد تواجههم وتنص على تأمين - يدعمه البنك الدولى - يشمل صادرات وواردات أفريقيا ويشمل أيضا تدفق البضائع داخل القارة .

ص. منشأة الكوميسا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

تم تأسيس « منشأة الكوميسا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة » فى تجمع الكوميسا للعمل كأحد آليات « منطقة التجارة الحرة » F T A . وتم انين الجمال - الأمين العام للصندوق الاجتماعى ( مصرى ) - رئيسا

للمنظمة « المنشأة » .

وتم مناقشة دستور المنشأة ( ٥٥ بندا ) وأوراق العمل المقدمة من الخبراء حول تهيئة البيئة السياسيه لها وتوفير المعلومات للوصول للأسواق ، وتصميم شبكة للمشروعات الصغيرة تتضمن ٤ مناطق مركزية تغطى منطقة الكوميسا منها :

منطقة الشمال : ومركزها القاهرة ، ومنطقة البحيرات : ومركزها نيروبي ، ومنطقة الجنوب : ومركزها لوساكا ، ومنطقة المحيط الهندى : ومركزها موريشيوس وتلعب شبكة المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً حيوياً فى اقتصاد الدول الأفريقية يتمثل فى :

\* الإسهام فى إيجاد فرص عمل وإيجاد نوع من التنافس والنمو بما له تأثيره على التنمية الاقتصادية .

\* خفض نسبة البطالة وتفاوتات الدخول بين فئات المجتمع ، سوا - فى الريف أو المدن .  
\* التغلب على الآثار السلبية الناتجة عن برامج الإصلاح الاقتصادى والتعديل

## الهيكلية وتهدف شبكة المشروعات المقترحة مايلي :

\* تنمية الخبرات المحلية وتقديم الخدمات بأقل تكلفة .

\* تحقيق النتائج المرجوة من خلال بناء قدرات عالية المستوى للمشروعات وذلك لحمايتها ضد تقلبات السوق والاقتصاد والنصائح المتناقضة للمنهج المتبع .

وسوف تقوم شبكة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدول الكوميسا باختيار القطاعات الاقتصادية الفرعية للمشروعات ومؤسساتها التنموية ، وذلك بناءً على الاحتياجات المحلية للدول الأعضاء بالكوميسا كما ستعمل الشبكة على تحفيز وتنشيط الروابط الإقليمية والعالمية بين المشتركة والشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات العالمية . بالإضافة إلى تأسيس قاعدة مؤسسية للقطاعين العام والخاص بكل دولة من الدول الأعضاء لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

إيجاد وتنظيم تعاون فاعل بين مؤسسات دعم مشروعات القطاعين العام والخاص الصغيرة والمتوسطة القائمة وذلك من خلال :

١ - تحفيز التعاون بين القطاعين العام والخاص وتدريب الخبراء المحليين على تنفيذ الأنشطة ومتابعتها .

٢ - الالتزام بالإسهام في التكاليف التي تحددها شبكة مشروعات الكوميسا حتى تصبح وحدة متكاملة ومستقلة مادياً .  
ويتركز التنسيق بين الدول الأعضاء لشبكة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في :

أ - تسهيل وتيسير نقل المعلومات بأفضل وسيلة بين مشروعات الدول الأعضاء .

ب - تأسيس وصيانة ومتابعة شبكة معلومات دولية .

ج - تأسيس شبكة أعمال وتكنولوجيا دولية لتيسير الإتصال والترابط بين الأعمال المشتركة والشركات الأجنبية، ونقل التكنولوجيا ، كذلك التسويق للتكنولوجيا المحلية والإقليمية .

د - تنظيم الاجتماعات الإقليمية والدولية لشبكة مشروعات الكوميسا، وذلك لدعم وإيجاد حوار إيجابى ومشاركة فاعلة بين الدول الأعضاء .

قد استطاعت الكوميسا تحقيق بعض النجاحات الملموسة خلال هذه الفترة المحدودة منذ بداية عملها فى آخر عام ١٩٩٤ .

حققت الكوميسا معدل نمو جيد فى التجارة البينية خلال الفترة ( ١٩٩٤ - ١٩٩٨ ) حيث تراوح معدل النمو السنوى بين ٩٪ ( عام ١٩٩٧ ) و ٢٣٪ ( عام ١٩٩٥ ) ، وزاد حجم التجارة البينية بين عامى ( ١٩٩٤ - ١٩٩٨ ) بمقدار ٧٧٪ تقريبا ( حيث بلغ حجم التجارة البينية عام ١٩٩٨ حوالى ٤,٢ مليار دولار مقارنة بحوالى ٢,٣٦٨ مليار دولار عام ١٩٩٤ .

حققت الكوميسا معدل نمو جيد فى حجم

التجارة الإجمالى مع العالم الخارجى فى الفترة ( ١٩٩٦ - ١٩٩٨ ) حيث تزايد معدل النمو السنوى من ٨٪ عام ١٩٩٦ إلى ١٥٪ عام ١٩٩٨ وزاد حجم التجارة الإجمالى مع العالم الخارجى بمقدار حوالى ٥٢٪ بين عامى ( ١٩٩٤ - ١٩٩٨ ) ، حيث بلغ حجم التجارة الإجمالى عام ١٩٩٨ حوالى ٦٨,١١ مليار دولار ، مقارنة بحوالى ٤٤,٥٥ مليار دولار عام ١٩٩٤ .<sup>(١)</sup>

ونتيجة للإجراءات التى اتخذتها الكوميسا لتسيير النقل فيما بينها .. انخفضت تكلفة النقل بحوالى ٢٥٪ ، ومازالت الدول الأعضاء تتخذ المزيد من الإجراءات لتحقيق المزيد من الانخفاض فى تكلفة النقل بعد أن أدركت تلك الدول أن ارتفاع تكلفة النقل فيما بينها يمثل عائقا أمام عملية التكامل والإندماج

(١) راوية توفيق : «العرفنة والإقليمية الجديدة فى أفريقيا» .. دراسة لتجمع الكوميسا . م س ذ ص ٧ .

(٢) عصه رفعت : «الكوميسا : الفرص وضمن الإتضاء» . آفاق أفريقية ( القاهرة . الهيئة العامة للاستعلامات المجلد الأول - العدد الأول . ربيع

٢٠٠٠ ص ١٠١ .



جدول (١) حجم التجارة البينية بين دول الكوميسا (بالمليون دولار)								
الدول الأعضاء	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
أنجولا	٩	٦	٥	١٣	١٥	١٩	٢١	٢٣
بوروندي	٤١	٥١	٤٦	٤٥	٤٥	٢٥	١٦	٢٤
جزر القمر	٥	٩	٩	١٢	١٦	١٨	١٨	٢٢
الكونغو (زائير)	٤٠	٣٩	٣٩	٨٤	٩٠	١٢٢	١٢٩	١٥٨
جيبوتي	٣٣	٣٩	٤٦	٥٠	٦٣	٧٣	٨١	٩٠
مصر	١٤٩	٢٣٢	١٢٤	١٣٠	١٨٩	١٧١	١٨١	١٩٤
إريتريا	-	-	-	-	-	١	١	-
إثيوبيا	٥٢	٤٦	٧٥	٨٨	١٢٩	١٣٨	١٥٣	١٦٥
كينيا	٣٢٢	٣٦٩	٤٧٢	٥٤٩	٦٨٤	٧٤٨	٨١٣	٨٩٤
مدغشقر	٢٩	٣٧	٥	٤٩	٧٠	٨٩	١٠١	١١٦
مالاوي	٩١	٧١	٧٧	١٢٦	١٥١	٢٤٠	٢٦٠	٢٨٢
موريشيوس	٦٣	٧٣	٤٧	٨٥	١١٠	١٣٢	١٤٢	١٥٩
ناميبيا	١١	٥	٧	٣١	٤٠	٤٨	٥٦	٦٤
رواندا	٦٩	٦٣	٦١	٧٢	٨٨	١٠٤	١١٤	١٢٩
سيشيل	١٦	٨	٧	٨	١٠	١٣	١٤	١٥
السودان	٥٨	٩٣	٨١	٧٦	٨٢	١٠٤	١١٨	١٣٧
سوازيلاند	٢٣	٣٧	٢٢	٢١	٢٦	٣٩	٤٦	٥٣
تنزانيا	١٠٨	١٣٧	١٨٩	٢٤٧	٣٢٠	٣٦١	٣٨٧	٤٢٩
أوغندا	٦٤	٩٨	١٤٧	١٨١	٢٢٥	٢٥٥	٢٧٧	٣٠٥
زامبيا	١٨٩	٢٠٥	١٢٧	١٦٤	١٨٧	٣٠٧	٣٥٩	٣٨٤
زيمبابوي	٢٥٢	٢٠٤	٢٠٢	٣٣٧	٣٨٠	٤٥١	٤٨٩	٥٥٥
الإجمالي	١,٦٢٤	١,٨٢٢	١,٧٨٨	٢,٣٦٨	٢,٩٢٠	٣,٤٥٨	٣,٧٧٦	٤,٢٠٠

المصدر : Http : / WWW.conesa . int/statistic slant3 . htm

جدول (٢) إجمالي تجارة الكوميسا مع العالم الخارجي (بالمليون دولار)								
الدول الأعضاء	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
أجولا	٤,٩٤	١,١٥٨	٤,٢٨٦	٤٠٢	٥,١٤٨	٦,٥١١	٦٠٤	٥,٧٨٥
بوروندي	٣٤١	٢٩٩	٢٥٩	٣٥٢	٣٣٧	١٦٢	٢١٠٠	٣٠٣
جزر القمر	١٤٧	١٤٤	١٢٨	١٣١	١٦٨	١٧٨	١٧٥	١٨٦
الكونغو (زائير)	٢,٦٢٩	٢,٢٩٦	١,٧٨٨	٢,٢١٩	٢,٥٨٢	٢,٨٠٠	٢,٣٣٦	٢,٢٣٧
جيبوتي	٣٠٩	٥٥١	٥٤٣	٤٩٢	٥٢٦	٥٣٤	٥٣٠	٥٨٥
مصر	١١,٥٢١	١١,٣٤١	١١,٢٩٨	١٢,٩٠	١٥,١٨	١٦,٥٥٣	١٧,٠٦٧	٢٤,٧٩٩
إريتريا	-	٣٤٦	٣٤٨	٤٦٠	٤٨٥	٥٨٨	٧٠٣	٨١٠
إثيوبيا	٦٣٩	١,٤٥٢	١,٣٨٨	١,٤٢٥	١,٥٨١	١,٩٤٥	١,٩٦٠	١,٩٥٧
كينيا	٣,١٩٢	٣,١٧٢	٣,٠١٩	٤,٤٦٢	٥,٦٢١	٥,٨٣١	٥,١٩٤	٥,٩٦٣
مدغشقر	٧٣٣	٧٢١	٦٩٤	٧٩١	٨٦٧	١,٢٨٩	١,٣٧٥	١,٥٥٤
مالاوي	١,١٠٠	١,٢٣٦	٩٢٦	١,٠٥٠	١,٠٩٦	١,٣٠٩	١,٤٥٨	١,٥٧٤
موريشيوس	٢,٧٥٣	٢,٩٢٥	٣,٠٢١	٣,٢٦٦	٣,٥١٥	٤,٠٩٥	٣,٨٦٠	٣,٩١٨
ناميبيا	٥٥٨	٤٤٤	٤٣٢	٧١٤	٦٨٧	٦٠١	٦٢٦	٥٧٧
رواندا	٣٩٧	٤٨٤	٣٦٨	٢٩٣	٣٣٧	٥٣٣	٤٦٨	٤١١
سيشيل	٣٠٧	٣١٦	٣١٢	٢٧٩	٣٣٣	٤٢٣	٤٦٥	٥٣٩
السودان	١,٧٦٧	١,٦٢٠	١,٥٢٥	١,٥٩٩	١,٨١٩	١,٨٣٧	٢,٠١٧	٢,٥٤٦
سوازيلاند	١,٢٢٩	١,٤١٩	١,٤٧٤	١,٦٤٤	١,٩٤٧	١,٥٨١	٢,٢١٥	٢,٣٠٥
تنزانيا	١,٩٤٦	١,٩٨٤	١,٩٦٦	٢,٠٣٠	٢,٣٠٤	٢,١٥٤	٢,٦٧٧	٢,٧٧٥
أوغندا	٦٠٢	٥٧٨	٦٣٦	٩٦٤	١,٢٠٦	١,٣٢٧	١,٤٢٣	١,٢٨١
زامبيا	١,٨٨٨	١,٥٨٩	١,٥٩٣	١,٢١٣	١,٧٦٨	١,٨٧٣	٢,٢٤٧	٢,٤٣٩
زيمبابوي	٣,١٤٥	٣,٢٦٠	٢,٩٧٦	٤,٠٠٨	٤,٤٨٨	٤,٨٦٨	٥,٣٥٦	٥,٥٦٦
الإجمالي	٤٠,١٤٧	٤٢,٣٣٥	٣٨,٩٨٠	٤٤,٥٥	٥٢,٥٣٥	٥٧,٢٦٢	٥٨,٨١٠	٦٨,١١٠

المصدر : Http : / WWW.conesa . int/statistic slant 3 . htm

### مفوقات الاندماج الاقتصادى بين دول الكوميسا ،

يعتمد نجاح أى تجمع إقليمي على العديد من العوامل والمتغيرات والتي يمكن اختزالها فى مجموعتين : (\*)

#### ١- العوامل السياسية :

أ- يعتبر الاستقرار السياسى والأيدىولوجيات التى يتبناها كل نظام عاملا مؤثرا فى تحقيق التكامل الاقتصادى . وبالنظر إلى حالة عدم الاستقرار السياسى التى تعاني منها المنطقة .. فالحرب الأهلية مازالت دائرة فى السودان ، رواندا ، بوروندى ، الكونغو الديمقراطية ، أنجولا وأوغندا . وتتعدد صور التأثير السلبى لهذه الأحداث على عملية الاندماج الإقليمى ، فهذه الصراعات الداخلية أو البينية لها انعكاسات داخل الكوميسا سواء كانت انعكاسات دبلوماسية أو اقتصادية ، أو التأثير على وفاء الدولة بالتزاماتها المالية . وقد أثرت تلك الصراعات سلبيا

على الاندماج الإقليمى ، وذلك بعد أن امتنعت أكثر من نصف الدول الأعضاء فى التجمع عن الإنضمام إلى منطقة التجارة الحرة نتيجة عدم استقرار الأوضاع داخلها .

ورغم هذا فإن الكوميسا فى حاجة إلى نظام أمن إقليمي جماعى كما فى الإيكواس والسادك للحد من النزاعات وإدارتها بالمنطقة .

ب - التبعية للدول الغربية : فقد استطاعت الكوميسا - ومن قبلها منطقة التجارة التفصيلية - أن تطور شبكة واسعة من البرامج والسياسات الإقليمية بمساعدة الدول الغربية والمنظمات المانحة والمؤسسات النقدية الدولية .. واعتماد الكوميسا على تلك المساعدات فى إنشاء العديد من المؤسسات التابعة لها (غرفة المقاصة - رابطة البنوك التجارية وغيرها) .

كما أن دول الكوميسا تعتمد على

(\*) زاوية توفيق : العروة الإقليمية الجديدة فى أفريقيا ، ص ٥٠ . ذ .



الدول الغربية فى استيراد بعض المواد الأولية والسلع المصنعة حتى السلع التى يمكن تصنيعها بنفس الجودة داخل الدولة .. ويرجع ذلك إلى حرص الدول الاستعمارية السابقة على ربط الدول الأفريقية بعلاقات تبعية .

ج - إزدواجية العضوية فى التجمعات : تتمتع معظم الدول الأعضاء فى الكوميسا بعضوية منظمات إقليمية أخرى (السادك ، الإيجاد ، كما انسحبت ليسوتو من التجمع عام ١٩٩٧ . وتنزانيا فى سبتمبر ٢٠٠٠ .

## ٢ - العوامل الاقتصادية :

وهى تحمل أيضا أبعاداً عديدة تتحمل الدول الأفريقية مسئولية بعضها بينما تقع مسئولية البعض الآخر على الدول الكبرى والمؤسسات المالية .

## ومن أهم العوامل الاقتصادية :

### ١ - ضعف القدرات معظم دول التجمع :

أ - تنقسم معظم دول التجمع بمحدودية الإنتاج وعدم تنوعه .. فغالبية هذه الدول

تعتمد على تصدير المواد الأولية ، بل أنها فى الغالب تعتمد على تصدير سلع أولية محدودة . فمثلا يمثل النحاس حوالى ٩٨٪ من مجموع حصيلة صادرات دولة زامبيا ويمثل البن ٧٣٪ من حصيلة صادرات رواندا و ٩٥٪ من حصيلة صادرات أوغندا ، كما يمثل القطن ٤٨٪ من حصيلة صادرات السودان .

وعليه فإن تلك الدول تعتمد على تصدير المواد الأولية وتستورد كافة مستلزماتها من السلع المصنعة . مما أدى إلى تدهور شروط التبادل التجارى لغير صالحها كنتيجة للتقلبات فى أسعار المواد الأولية .

ب - ينجم عن البعد السابق مشكلة عبء الديون التى تعاني منها القارة الأفريقية بصفة عامة وتشهد الدول الأفريقية مشكلة تصاعد الدين نتيجة ارتفاع نسبة خدمة الدين . مما يمثل جزءاً كبيراً من حصيلة صادرات تلك الدول .

ج - آثار برامج التكيف الهيكلي على اقتصاديات الكوميسا .

د - الإفتقار إلى الكوادر الفنية المطلوبة للنهوض بالاقتصاد القومى فى تلك الدول . فرغم أن الكوميسا غنية بمواردها البشرية ( ٣٨٠ مليون نسمة ) إلا أن سوء الظروف الصحية ، وتراجع مستوى التعليم وارتفاع مستوى الفقر .. يؤدى إلى تراجع إنتاجية العامل .

#### ٢ - التفاوت الاقتصادى بين دول التجمع :

رغم ضعف اقتصاديات معظم دول التجمع ، إلا أن ذلك لاينفى وجود تفاوت اقتصادى بين تلك الدول .. حيث توجد بعض الدول التى تعتبر أكثر تقدما عن غيرها ( كينيا أو زيمبابوى ) نظراً لسيطرتها على نسبة كبيرة من الصادرات إلى دول التجمع والتجارة البينية بصفة عامة ( ٣٥ ٪ من حجم التجارة البينية فى دول التجمع ) .

#### ٣ - مشكلات النقل :

رغم ماحققته بعض دول التجمع من تقدم فى هذا المجال إلا أن مشكلة النقل مازالت واحدة من أهم عوائق التبادل التجارى بين دول الكوميسا مع إفتقار البنية التحتية اللازمة لعمليات النقل بل وغيابها فى بعض الحالات . فهناك دول لا يوجد بها خطوط للسكك الحديدية ( رواندا وبوروندى ) ، وفى بعض الدول تحتاج شبكة المواصلات إلى تطوير ( أنجولا - الكونغو الديمقراطية ) ، كما أن عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة مباشرة بين الدول الأعضاء يجعل معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية فى أسواق تلك الدول مرتفعة مما يرفع تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة .

#### ٤ - تراجع مؤشرات الاندماج فى السوق العلمى فى

#### كثير من دول التجمع :

يرجع إلى ارتفاع متوسط معدل التعريفات الجمركية بهذه الدول ، والذي تراوح بين ٢٠ ، ٩ ٪ ، ٢٨ ، ٦ ٪ خلال النصف الأول من التسعينيات .. وهو مستوى أعلى من نظيره

١٥ - منى الجرف : الكوميسا وقرص تشجيع الصادرات المصرية ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الاقتصاد ، سلسلة

أوراق بحثية ، العدد ١٣ ، أكتوبر ٢٠٠٠ .

فى دول أخرى كدول شرق آسيا والتي لم يتجاوز ٧٪ عام ١٩٩٥ . ١٤

٥- عدم توفير مناخ مساعد على جذب الإستثمار الأجنبى،

بسبب الأخطار القائمة على الظروف السياسية والاقتصادية أو بسبب وجود انطباع سائد لدى المستثمر الأجنبى بأن عوائد الإستثمار فى أفريقيا ستكون ضعيفة للغاية . لذلك لا تحظى القارة الأفريقية بصفة عامة إلا بـ ٢٪ فقط من إجمالى الاستثمارات المباشرة فى العالم .

وبعد أحداث ١١ سبتمبر ، وفى إطار حالة عامة من الكساد تجتاح العالم فإن المستثمرين الأمريكيين - بصفة خاصة - والأوروبيين - بصفة عامة - يترددون فى الإقبال على ما يعتبرونه مغامرة أفريقية جديدة . وبذلك تكون أحداث ١١ سبتمبر بما تمثله من ضغوط على الاقتصاد العالمى ، تشكل مزيدا من الضغط على مراكز التجارة الإقليمية الأفريقية التى لابد أن توفر المزيد من الضمانات ضد المخاطر التى يمكن أن

يتعرض لها المستثمرون .

الكوميسا والإقليمية الجديدة،

يعد إنشاء الكوميسا أحد المحاولات التى تبذلها الدول الأفريقية للنهوض باقتصادياتها المتردية ومحاولة إنعاشها والصمود فى مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية ومجابهة الآثار السلبية للعولمة .

ورغم عدم نجاح الكوميسا فى تحقيق بعض الأهداف التى رسمتها منذ البداية .. إلا أنها استطاعت تحقيق بعض النجاحات الملموسة . فرغم أن الاتفاقيات والبروتوكولات التى تم توقيعها لم يكن لها التأثير المطلوب على حركة التجارة ، أو مستوى التنمية الاقتصادية ، أو تحسين مستوى المعيشة فى الدول الأعضاء خلال الفترة القصيرة فى عمر التجمع ، إلا أن اتساع عضوية التجمع هو مؤشر على النجاح ، إذ أنه يعكس إيمان الدول الأعضاء بإمكانية الاستفادة من إمكانات التجمع وما يتيح من فرص .

وقمتلك الكوميسا من الخصائص

١٤) خاند حنى ، قمة الكوميسا السادسة : النتائج وأبعاد الدور المصرى ، ج . س . ذ .



الاقتصادية والجيوسياسية ما يمكن استثماره في عمليات التكامل الاقتصادي .. إذ تحتل رقعة جغرافية واسعة (نحو ١٢.٤ مليون كم<sup>٢</sup> أي حوالي ٤١٪ من مساحة القارة الأفريقية) وتمتلك هذه الرقعة الممتدة أهمية جيوسياسية حيث تمتلك شواطئ على درجة عالية من الأهمية على البحر الأحمر والمحيط الهندي والأطلسي ، كما تتمتع دول الكوميسا بموارد طبيعية ضخمة (الماس ، النحاس ، الأخشاب ، الطاقة الكهربائية) .(\*) ويتضح من خلال إنجازات الكوميسا المشار إليها سابقا أنها شملت أبعاداً كثيرة سواء المتعلقة منها بتشجيع التجارة البينية أو تنمية العلاقات مع العالم الخارجى ، أو علاج تأثير العوامل السياسية على حركة التجارة والاستثمارات في دول التجمع .. وستنتج من هذه الإنجازات أن التجمع مازال أمامه الكثير من الخطوات التى يستطيع أن يحقق أهدافه الضموحة التى رسمها منذ البداية ، ويحتل مكانه متميزة بين التكتلات الإقليمية الأخرى فى العالم .

وبالنسبة لدول الكوميسا ، فإن العولة

وما تقتضيه من سياسات للتحرير الاقتصادي تمثل تحديات حقيقية أمام تلك الدول ، فهذه الدول تتنازعها الصراعات الإقليمية والداخلية، والتي من شأنها أن تنال من أى تقدم يمكن إحرازه ، وتؤثر على ثقة المستثمرين فى فرص الاستثمار فى المنطقة ، خاصة فى ظل عدم قدرة تلك الدول على تحييد العوامل السياسية لدعم التعاون الاقتصادي وتحقيق المصالح الاقتصادية ، وهو شرط مهم لتحقيق نجاح أى مجتمع إقليمي ، ومؤشر بارز على التكيف مع الإقليمية الجديدة الاقتصادية ، هذا بالإضافة إلى تأثير الأحداث العالمية على المنطقة وأزمة جنوب شرق آسيا ، أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، ومع التكامل المتزايد للدول الأوروبية فى إطار الاتحاد الأوروبى .. وهو السوق التقليدى لصادرات دول الكوميسا ، ونهاية نظام المعاملة التفضيلية فى إطار منظمة التجارة العالمية ، فإن السوق العالمى سيصبح أكثر تنافسية وبالتالي فإن الاقتصاديات القوية وحدها هى التى ستستطيع البقاء فى البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة .

وبالتالى أصبح على دول الكوميسا أن تسعى إلى الإسراع بتنمية وتنفيذ إستراتيجياتها وأهدافها ، وكذلك إكمال منطقة التجارة الحرة وضم باقى دول التجمع إليها ، وتجسير الفجوة المعلوماتية التى أصبحت أحد المعوقات أمام المستثمرين بحيث يتم توفير المعلومات عن فرص الاستثمار فى كل دولة ، والتعامل مع قضية الفساد وهى أيضاً أحد معوقات الاستثمار. (\*)

### إعتماد الصادرات على السلع الأولية لبعض الدول الأفريقية بالكوميسا فى عام ١٩٩٢

الدولة	أهم السلع الأولية المهيمنة على الصادرات ونسبتها	نسبة صادرات المواد الأولية إلى إجمالى الصادرات
موريشيوس	الحديد ٤٥٪ ، الأسماك ٤٢٪	٩٩٪
زامبيا	النحاس ٩٨٪	٩٩,٧٪
رواندا	البن ٧٣٪	٩٧,٩٪
أوغندا	البن ٨٥٪	٩٥٪
نميبيا	الماس ٤٠٪ ، اليورانيوم ٢٤٪	٩٥٪
الصومال	الماشية ٧٦٪	٩٤,٧٪
مالاوى	التبغ ٥٥٪ ، الشاي ٢٠٪	٩٣,٤٪
إثيوبيا	البن ٦٪	٩٠٪
السودان	القطن ٤٢٪	٨٨,٥٪
تنزانيا	البن ٤٠٪	٧٩,٣٪
موزمبيق	الأسماك ٢٧٪ ، الحيتان ١٦٪	٧٦,٣٪
الكونغو الديمقراطية	النحاس ٥٨٪	٦٨,٧٪
كينيا	البن ٣٠٪	٦١,٥٪
زيمبابوى	التبغ ٢٠٪	٥٦,٩٪
ليسوتو	الموهر ٢٤٪	٤٦,٢٪

### الفصل الثالث

#### الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

تركز جهود التنمية في الدول الأكثر تقدماً ، وعدم الاستقرار السياسي ، والصعوبات المتعلقة بتوزيع المكاسب من التكامل بين الدول الأعضاء .

\* وفي عام ١٩٦٦ ، ظهرت الحاجة إلى إعادة تفعيل " الاتحاد الجمركي " مرة أخرى ، بإبرام إتفاقية جديدة ، يتم بمقتضاها : السماح للدول الأعضاء في الاتحاد بفرض رسوم جمركية على الواردات لحماية الصناعة الوليدة ، لكن هذه المحاولة لم تسفر أيضاً عن نتائج ايجابية .

\* قامت أربع من الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي بتأسيس « مجلس الوفاق » في عام ١٩٥٩ ، وهو تجمع سياسي اقتصادي يهدف إلى إقامة اتحاد جمركي بين النيجر ، بنين ، بوركينا فاسو ، وساحل العاج (كوت ديفوار) ، ثم انضمت توجو رسمياً إلى التجمع في يونيو ١٩٦٦ ، وقد حققت هذه التجربة رغم الصعوبات التي واجهتها نتائج إيجابية ، حيث أنها تبنت مبدأ : إن الاتحاد بين الدول الأعضاء لا يتطلب تخلي هذه الدول عن جزء من سيادتها .

١ - التجارب التكاملية في إقليم غرب أفريقيا قبل قيام (جماعة الايكواس) ،

شهد إقليم غرب أفريقيا العديد من التجارب التكاملية ، والتي بدأت منذ الاستقلال أي منذ ستينيات القرن العشرين .. ويمكن تحديد مدخلين رئيسيين للتكامل الإقليمي .. هما المدخل الانجلوفوني ، والمدخل الفرانكفوني .. والذي يهدف إلى تدعيم العلاقات والروابط بين الدول الأفريقية المستقلة وبين فرنسا في حين تعمل الدول الأنجلوفونية على تفكيك الروابط التي أقامتها بريطانيا مع دول الإقليم .

وفيما يلي بعض التجارب التكاملية في الإقليم :

المدخل الفرانكفوني :

الاتحاد الجمركي لغرب أفريقيا U.D.A.O تم تأسيسه في يونيو ١٩٥٩ بين كل من السنغال ، بنين ، مالي ، موريتانيا ، النيجر ، بوركينا فاسو ، وساحل العاج (كوت ديفوار) . إلا أن التجربة واجهتها عدة صعوبات منها :

\* تباين مستويات التنمية بين الأعضاء ،



\* وهذه العملات مثل : Leone فى سيراليون ، Cidi فى غانا ، والجنيه النيجيرى فى نيجيريا .

\* وفى ١٧ إبريل ١٩٧٣ قامت ستة دول فرانكفونية وهى : كوت ديفوار - النيجر - بوركينا فاسو - مالى - موريتانيا والسنغال ، بتوقيع إتفاقية أبيدجان المنشئة للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا .. والمعروفة اختصاراً C . E . A . O والذي تهدف بالأساس الى تحقيق الوحدة النقدية بين أعضائها .

\* وفى أبريل عام ١٩٧٢ ، بدأت المباحثات الخاصة بتأسيس " الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا " ، حيث طرح الرئيس النيجيرى ورئيس توجو فكرة إنشاء تجمع اقتصادى يتخطى الحواجز اللغوية والثقافية ويضم كل دول الإقليم ، وتلا ذلك العديد من اللقاءات والمناقشات حتى تم توقيع إتفاقية لاجوس - المنشئة للجماعة - فى ٢٨ مايو ١٩٧٥ .

\* وفى عام ١٩٦٢ ، تم إحلال الاتحاد النقدى لغرب أفريقيا ، محل الاتحاد النقدى لغرب أفريقيا الفرنسية ، وأصبح (الفرنك سيفا) قابل للتحويل الى الفرنك الفرنسى ثم أصبح قابل للتحويل الى أى عملة أخرى بحلول عام ١٩٦٧ .<sup>(١)</sup>

\* وقد كانت المحاولات التكاملية بين الدول الأنجلوفونية فى الإقليم أكثر إخفاقاً.. فلم تحقق منظمة التجارة الحرة التى تم تأسيسها عام ١٩٦٤ ، بين بوركينا فاسو ، غينيا ، ليبيريا ، وسيراليون - النتائج المرجوة منها .

\* كما اختلف المدخل الفرنكفونى عن الأنجلوفونى فيما يتعلق بالوحدة النقدية ففى الوقت الذى قامت فيه الدول الفرنكفونية بإصدار عملة موحدة الفرنك سيفا C . F . A أنشأت الدول الأنجلوفونية فى إقليم غرب أفريقيا بنوكاً مركزية مستقلة عن السلطة النقدية فى بريطانيا ، وقامت بإحلال العملات الوطنية محل الجنيه الموحد لغرب أفريقيا .<sup>(٢)</sup>

<sup>(١)</sup> ربح عثمان محمد : الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا «الإيكواس» ، آفاق أفريقية (الهيئة العامة للاستعلامات) ، المجلد الثانى - العدد السابع ، ٢٠٠٩ .

## ٢- المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا

الإيكواس (ECOWAS) ،

• النشأة:

وقعت إتفاقية التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا " الإيكواس " من قبل خمس عشرة دولة فى منطقة غرب أفريقيا فى ٢٨ مايو ١٩٧٥ فى لاجوس بنيجيريا ، ودخلت حيز التنفيذ فى يوليو ١٩٧٥ ، ثم تم التصديق على البروتوكولات الخاصة بالإتفاقية فى أول اجتماع لهيئة رؤساء الدول والحكومات فى لومى (عاصمة توجو) ، والذي انعقد خلال يومى ( ٤ ، ٥ نوفمبر ) عام ١٩٧٦ .

• العضوية:

تضم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فى عضويتها ١٥ دولة ما بين ٩ دول فرانكفونية (كوت ديفوار) ، بنين ، غينيا ، بوركينا فاسو ، مالى ، موريتانيا ، النيجر ، السنغال ، وتوجو) ، وخمس دول أنجلوفونية (نيجيريا ، ليبيريا ، سيراليون ، غانا وجامبيا) ، ودولتين لوزفونيتين (غينيا بيساو والرأس الأخضر).

وقد انضمت جمهورية الرأس الأخضر

للجماعة بعد توقيع الإتفاقية ليصبح عدد الدول الأعضاء ستة عشر دولة أفريقية .. ثم تراجع العدد مرة أخرى الى خمس عشرة دولة بعد انسحاب موريتانيا من الجماعة فى عام ٢٠٠١ .

• الهيكل التنظيمى للجماعة:

هيئة رؤساء الدول والحكومات

وهو الجهاز الأعلى فى الجماعة ، المسئول عن إتخاذ القرارات وتوجيه مسار الحركة التكاملية للجماعة ، ويجتمع مرة واحدة على الأقل سنوياً ، والرئاسة فيه بالتناوب بين الدول الأعضاء .

مجلس الوزراء:

ويتولى رفع التوصيات الى هيئة رؤساء الدول والحكومات ، ويتكون من وزراء الدول الأعضاء (اثنان من كل دولة عضو) ، ويجتمع مرتين سنوياً ، والرئاسة بالتناوب أيضاً ، كما تؤخذ القرارات فيه بالإجماع .

السكرتارية الفنية:

وهى الجهاز الثالث فى الهيكل التنظيمى للجماعة ، ويرأسها السكرتير التنفيذى والذي يتم تعيينه لمدة أربع سنوات من قبل هيئة رؤساء الدول والحكومات .. لذا يكون

مستولاً مسئولية كاملة أمامها ، ويمكن أن تقوّم الهيئة بإقالته بناءً على توصية من مجلس الوزراء .

#### اللجان الفنية والتخصصية Technical and Specialized Commissions :

وهي خمس لجان تتولى تنفيذ الإجراءات التكاملية بين الدول الأعضاء في المجالات المختلفة وهي : لجنة الصناعة ، لجنة الزراعة والموارد الطبيعية ، لجنة النقل والمواصلات والطاقة ، لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية ولجنة التمويل والإدارة .

وتتشكل كل لجنة من عدد من الخبراء من الدول الأعضاء ، يتولوا تصميم البرامج في المجالات المختلفة ومتابعة تنفيذها ، ويتم تشكيل هذه اللجان كلما دعت الحاجة الى ذلك .

وقد قام تجمع " الإيكواس " بتشكيل لجنة الدفاع ، بالإضافة الى لجنة مكونة من محافظي البنوك المركزية لدول غرب أفريقيا .. تتولى التنسيق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء وتنفيذ السياسات النقدية للجماعة ككل .

كذلك تضمنت الإتفاقية ضرورة تشكيل

محكمة للعدل تابعة للجماعة ، تتولى الفصل في المنازعات التي تثار بشأن بنود الإتفاقية المنشأة للجماعة .

كما يضم الهيكل التنظيمي للجماعة برلمان غرب افريقيا ، والذي عقد أول جلساته في أبوجا (نيجيريا) خلال الفترة من ٢١ الى ٢٧ يناير ٢٠٠١ .

كذلك تضمنت الإتفاقية ضرورة تأسيس صندوق التعاون والتعويض والتنمية والذي يقوم بتمويل المشروعات في الدول الأعضاء ، ومنح التعويضات وتقديم الضمانات للإستثمارات الأجنبية ، بالإضافة الى المساهمة في جهود التنمية في الدول الأكثر فقراً في الجماعة .

ويتم تمويل هذا الصندوق من مساهمات الدول الأعضاء ، ومن الدخل المتولد من مشروعات الجماعة ، الى جانب كافة التبرعات والمساهمات التي تتلقاها الجماعة من مصادر خارجية .

#### أهداف ومبادئ جماعة الإيكواس

نصت المادة الثانية من الفقرة الأولى من الإتفاقية المنشأة للجماعة على أن الجماعة تهدف الى :



\* التنسيق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء .

\* وقد تضمنت الاتفاقية المنشئة للجماعة برامج زمنية يتم خلالها تنفيذ هذه الأهداف وفق مراحل متتالية ، فمثلاً تم تحديد خمسة عشر عاماً ، بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ الفعلي لإنشاء اتحاد جمركي .. يتم خلال هذه الفترة تقليل جميع القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة الخارجية حتى يتم إلغاؤها تماماً تمهيداً لإصدار تعريف جمركية موحدة للجماعة كلها تجاه العالم الخارجي .

\* وفي ٢٤ يوليو ١٩٩٣ ، تم التوقيع على المعاهدة المنقحة للجماعة والتي تركز على التنمية الزراعية والصناعية في الدول الأعضاء الى جانب تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء وكذلك حرية حركة عناصر الإنتاج ، والتي تهدف الى إنشاء منطقة تجارة حرة وإصدار عملة موحدة .

ولتحقيق هدف تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء .. تبنت الاتفاقية المنشئة للجماعة والاتفاقية المنقحة برنامجاً يهدف الى :

تشجيع التعاون والتنمية في جميع الأنشطة الاقتصادية .. خاصة في مجال الصناعة ، والنقل والاتصالات ، والطاقة ، الزراعة ، الموارد الطبيعية ، التجارة ، المجالات المالية والنقدية الى جانب الشئون الثقافية والاجتماعية ، وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة للأفراد وضمان الاستقرار الاقتصادي ودعم العلاقات بين الدول الأعضاء والمساهمة في تقدم ونمو القارة الأفريقية .

وهناك سبعة أهداف رئيسية للجماعة هي :

\* إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة البينية بين الدول الأعضاء .

\* إصدار تعريف جمركية موحدة ورسم سياسة تجارية مشتركة للجماعة .

\* إزالة جميع العقبات أمام حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) .

\* التنسيق بين السياسات الزراعية والصناعية للدول الأعضاء .

\* إنشاء صندوق يتولى تمويل برامج التعاون المختلفة (صندوق التعاون والتعويض والتنمية)

\* إزالة جميع القيود الجمركية على السلع غير المصنعة بحلول عام ١٩٩٠ .

\* إزالة جميع القيود الجمركية على السلع المصنعة خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) .

وفي المجال المالي واقتصادي تبنت الجماعة برنامجا تقديما يتضمن أهدافا متوسطة الأجل للوصول إلى إمكانية التحويل بين العملات الوطنية التسع في الإقليم . كما يتضمن أهدافا طويلة الأجل للوصول إلى إنشاء « منطقة نقدية واحدة للإقليم » حيث يمثل هدف « الوحدة النقدية للإقليم » دفعة قوية لتشجيع التجارة البينية بين أعضاء « الاتحاد النقدي » ، كما أنه يمثل استكمالاً لأركان التكامل الإقليمي .

\* كما قامت الجماعة «الإيكواس» بعدة جهود لتحقيق حرية انتقال عناصر الإنتاج بين دول الإقليم وتحسين الطرق ووسائل المواصلات داخل الدول الأعضاء وتلك التي تربط بين الدول الأعضاء . وأصدرت الجماعة في أكتوبر عام ١٩٩٨ ، شيكات سياحية لتسهيل الانتقال داخل الإقليم .

وكان قد أقر رؤساء الدول والحكومات «الإيكواس» في أبريل ١٩٧٨ مبدأ السماح بحرية الحركة للأفراد داخل دول الجماعة . وخلال قمة داكار في مايو ١٩٧٩ تم التصديق على الاتفاقية متعددة الأطراف التي أعدها مجلس الوزراء والخاصة بحرية الحركة والإقامة لمواطني الجماعة .

وبالرغم من أن الجماعة «الإيكواس» تعتبر نموذجا للتكامل الإقليمي الاقتصادي «إلا أنها لا تخلو من مضايق أمنية دفاعية» فقد تبنت الجماعة في مايو ١٩٨٠ ما يعرف باسم «ميثاق دفاع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا» ليمثل أول نموذج لنظام أمن جماعي أفريقي في إطار إقليمي فرعي .

وفي ظل احتدام الصراع داخل ليبيريا ليأخذ شكل حرب أهلية طاحنة .. أدركت الجماعة أن هذه الأحداث تهدد أمن واستقرار الجماعة كلها . فقامت عام ١٩٩٠ بتشكيل «قوة حفظ سلام عرفت باسم «مجموعة المراقبة العسكرية الخاصة بدول الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا» الإيكوموج .

وفي يوليو ١٩٩٣ أُسند إلى قسوات (الإيكوموج) مهام مراقبة وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة في ليبيريا .

**تقييم التبادل التجاري بين دول الجوار ومجموعة الإيكواس؛<sup>(١)</sup>**

تشير العديد من الدراسات التي قامت بتناول فعالية أداء الجماعة في زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء إلى أن هذا الأداء ما يزال محدوداً .

وفي إحدى الدراسات التي تناولت تحليل بيانات التجارة البينية للدول الأعضاء قبل إنشاء الجماعة وبعد إنشائها .. أكدت أنه في عام ١٩٧٣ قبل إنشاء الجماعة - ذهب حوالي ٤٪ من الصادرات العالمية إلى الأسواق الأفريقية ، بينما لم يخص دول الجماعة منها سوى ١٪ فقط .

كما أن حوالي ١١٪ من الصادرات الأفريقية وجه إلى دول أفريقية أخرى ، ولم يخص دول الجماعة منها سوى ٥ ، ١٪ فقط . وأن حوالي ١٢٪ في المتوسط من صادرات الدول الأعضاء في الإيكواس توجه إلى دول

أخرى أعضاء في الإيكواس . وقد كانت نسبة صادرات دول الجوار «غير الأعضاء في الإيكواس» لدول الجماعة حوالي ٢٪ في المتوسط من إجمالي صادرات تلك الدول .

ومقارنة هذه البيانات ببيانات التجارة البينية لعام ١٩٩٣ لدول الجماعة توصلت الدراسة إلى أن حوالي ٢٪ فقط توجه إلى القارة الأفريقية ، ولم يخص دول الجماعة منها سوى ٦ ، ١٪ فقط . كما أن أقل من ٩٪ من الصادرات الأفريقية توجه إلى دول أفريقية أخرى .. ولم يخص دول الجماعة منها سوى ٣٪ مما يدل على حدوث تحسن طفيف في هذه النسبة مقارنة بالوضع عام ١٩٧٣ .

وقد كانت نسبة صادرات دول الجوار «غير الأعضاء في الإيكواس» إلى الدول الأفريقية بصفة عامة ٥ ، ٥٪ في المتوسط من إجمالي صادرات تلك الدول ، ولا يوجه منها سوى ٢٪ فقط لدول الإيكواس .

وعلى مستوى الدول ، كان هناك قدر كبير من التفاوت ، ففي عام ١٩٧٣ كان

(١) ربح عثمان محمد : د . س . د .



هناك أكثر من نصف صادرات بوركينا فاسو يوجه إلى الدول الأفريقية وبصفة خاصة دول الجماعة .. بينما لم تصدر كل من غينيا بيساو وسيراليون أى شئ يذكر سواء إلى الدول الأفريقية أو إلى دول الجماعة على التوالى .

وفى عام ١٩٩٣ كان أكثر من نصف صادرات بنين يوجه إلى الدول الأفريقية ، بينما لم تصدر ليبيريا أى شئ يذكر إلى الدول الأفريقية .

كما أن أكثر من ٢٠٪ من صادرات كوت ديفوار يوجه إلى دول الإيكواس . بينما لم تصدر كل من الرأس الأخضر وليبيريا وسيراليون أى شئ إلى دول الإيكواس ، نتيجة لحالة عدم الاستقرار السياسى فى كل منهما .

ومن ثم فقد توصلت الدراسة إلى أن جهود الجماعة فى مجال التكامل الاقتصادى من خلال العمل على تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء ما تزال قاصرة .. فقد ظلت التجارة البينية داخل الجماعة عند مستواها قبل إنشاء الجماعة فى السبعينيات.

ويتتبع تطور التجارة الخارجية لدول الإيكواس خلال النصف الثانى من التسعينيات ، يؤكد أن جهود الجماعة فى مجال زيادة القدرة التنافسية للإنتاج المحلى للدول الأعضاء فى الأسواق العالمية ما تزال قاصرة .

ويرجع هذا الأداء الضعيف إلى تركيب الهيكل السلعى للتجارة الخارجية لدول الإيكواس والذي يعتمد أساساً على استيراد السلع المصنعة وتصدير المواد الأولية .. حيث تمثل الحبوب «الأرز - القمح - الذرة» والزيوت «زيت النخيل - زيت الفول السوداني» ، والثروة الحيوانية «ماشية - ماعز - بجانب الجلود» جزءاً كبيراً من صادرات دول الإيكواس . بينما لا تشكل السلع الصناعية «الغزل والنسيج - المنتجات الخشبية» سوى نسبة ضئيلة من صادرات تلك الدول . فى الوقت الذى تعتمد فيه معظم دول الجماعة على إستيراد السلع الصناعية من الدول الصناعية الكبرى نتيجة ضعف أداء القطاع الصناعى فى هذه الدول . هذا إلى جانب العديد من العوامل الأخرى التى تعوق جهود تحرير التجارة البينية بين

الدول الأعضاء ومنها القيود المتمثلة في الاختلافات اللغوية واستمرار الروابط التجارية مع لدول الاستعمارية السابقة . بالإضافة إلى تماثل الميزة النسبية في معظم دول الإقليم ، حيث يتوافر عنصر العمل ويندر عنصر رأس المال في هذه الدول مما يؤدي إلى وجود نمط إنتاجي تنافسي وليس تكاملي بين تلك الدول .

وفيما يتعلق بالسياسات المالية والنقدية : فقط طبقت بعض الدول الأعضاء في الإيكواس سياسة نقدية إنكماشية مثل بوركينا فاسو ، غينيا بيساو ، النيجر ، والسنگال . وقامت بعض الدول بالعمل على خفض معدلات التضخم عن طريق تقييد الإئتمان المحلي في الأجل الطويل .. وقامت عدة دول بإصلاحات في النظم الضريبية بها ، ففرضت بوركينا فاسو ضريبة على القيمة المضافة لزيادة الإيرادات العامة . بينما قامت غينيا بيساو بإصلاح النظام الضريبي عن طريق تطبيق إصلاحات في التعريف الجمركية والتقليل من الجمارك على الصادرات .

ولتحقيق هدف الوحدة النقدية(\*) بين دول الإقليم ، صرح ستة من زعماء دول غرب أفريقيا في أكرا « غانا » في ٢٠ إبريل ٢٠٠٠ عن عزمهم لإنشاء اتحاد نقدي بين الدول غير الأعضاء في منطقة الفرنك الفرنسي في الإقليم وذلك بحلول يناير ٢٠٠٣ ، كخطوة أولى في طريق الاتحاد النقدي الذي سوف يضم كل دول الإيكواس عام ٢٠٠٤ . والتزمت الدول الست بالعمل على تخفيض تمويل البنوك المركزية لعجز الموازنة إلى نسبة ١٠٪ من الإيرادات الحكومية المحققة في العام السابق ١٩٩٩ وتقليل عجز الموازنة إلى حدود ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٠٣ . والدول الست هي : رؤساء نيجيريا وغانا وغينيا ومثلي دول : ليبيريا وسيراليون وجامبيا .

كما التزمت هذه الدول بإنشاء ما يعرف « بمجلس التوفيق » والذي يقوم بالتنسيق بين السياسات المالية والنقدية والماكرواقتصادية بين الدول الأعضاء ، ثم تأسيس بنك مركزي موحد للإقليم . وبالتالي تعد هذه خطوة في

(\*) ربحان عثمان محمد : د - س - د .

ويضم هيكل التجمع الدفاعي المشترك للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ثلاث مؤسسات هي :  
السلطة العليا : وهي سلطة رؤساء الدول والحكومات .

مجلس الدفاع : ويضم وزراء الخارجية والدفاع للدول الأعضاء أو وزراء آخرين في حالات الطوارئ .. كما يضم السكرتير التنفيذي للجماعة ونائبه .

القيادة العسكرية : وتضم نائبا عسكريا للسكرتير التنفيذي للجماعة ، يعينه مجلس الدفاع لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة . وهناك قائد «الإيكوموج» الذي تعينه السلطة العليا بناءً على إقتراح مجلس الدفاع، ويتولى التنسيق مع رئيس أركان الدولة المطلوب مساندتها بخصوص مسائل التدخل العسكري والمساعدة المطلوبة .. وهناك أيضا هيئة الأركان المشتركة للقوات .

وكان لتدخل «قوة حفظ اللام التابعة للجماعة والمعروفة «بالإيكوموج» أثر

سبيل تحقيق الوحدة النقدية بين بعض دول الإقليم . بعد تحقيق الوحدة النقدية بين الدول الفرانكفونية - وذلك بإنشاء الاتحاد الاقتصادي والتقدي لغرب أفريقيا - تمهيدا لتحقيق الهدف النهائي وهو تحقيق «الوحدة النقدية لكامل الإقليم» .

جهود الإيكواس في حل الصراعات والمنازعات في إقليم غرب أفريقيا ،

تتبع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا «الإيكواس» .. ميثاق دفاع دول الجماعة الاقتصادية في عام ١٩٨٠ ، ليكون أول نموذج .. ولا يزان للأمن الجماعي في إطار «إقليمي فرعي» وحيث تتضمن مصادر التهديد للأمن الجماعي الإقليمي ، والتي تنطوي على تهديد مسلح أو عدوان خارجي ، أو أي نزاع مسلح بين دولتين أو أكثر في الدول الأعضاء ، ولكي يتم فرض العمل الدفاعي ، تضع الدول الأعضاء وحدات خاصة من قواتها المسلحة الوطنية تحت تصرف الجماعة .

وقد تم تشكيل قوة حفظ السلام للمجموعة «الإيكوموج» في عام ١٩٩٠ لفض النزاعات في الدول الأعضاء .



ملموس ، وفيما يلي الحالات التي تدخلت فيها قوات الإيكوموج ونتائجها .  
(١) «تدخل في ليبيريا»

حينما تطور الصراع في ليبيريا مع مطلع التسعينات يأخذ شكل حرب أهلية طاحنة بين قوات الرئيس السابق «صامويل دو» ، وقوات الجبهة الوطنية المناوئة التي يقودها «تايلور» وقوات الجبهة الوطنية المستقلة لليبيريا التي يقودها «جونسن» .. وأدى إلى مقتل الآلاف وتشريد مئات الآلاف .. وفي ٧ مايو ١٩٩٠ زار الرئيس السابق لليبيريا «صامويل دو» ، نيجيريا وتوجو ، طالبا الدعم السياسي - وذلك بعد تفاضى منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي عن هذا الصراع رهيب - وأدركت دول الجماعة «الإيكواس» بأن هذه الحرب أصبحت تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة . وعليه وضعت الحرب الأهلية الليبيرية على قائمة أعمالها .

وتدرجت «الإيكوموج» في معالجة المشكلة الليبيرية بقرارها الخاص بوقف الحرب وتشكيل لجنة وساطة ، ثم تشكيل «قوة حفظ سلام» قوامها أكثر من ١٦ ألف جندي

بقيادة نيجيريا . وتم إرغام اللجنة الوساطة لمونروfia في ٢٤/٨/١٩٩٠ ، ثم مساهمة التجمع في عقد مؤتمر وطني 'لقوى المتصارعة في ليبيريا في ٣٠/٨/١٩٩٠ لانتخاب رئيس جديد للحكومة .

ولكن ' . ت الأمور وقُتل الرئيس «صامويل دو» على يد ' . «جونسون» مما أخرج «قوات حفظ السلام» وبدء العملية تتحول من عملية حفظ السلام ، إلى عملية فرض السلام بالقوة . ومع استئجار الحرب الأهلية قرر مجلس الأمن الدولي في ١٠/٨/١٩٩٣ بإسأل مراقبين للأمم المتحدة (٣٠٠ فرد) إلى ليبيريا للتعاون مع قوات الإيكوموج لنجدة اللاجئين والمشردين وتقديم الموائد الإنسانية لهم .

وفي ٢١ ديسمبر عام ١٩٩٤ في «أكرا» بغانا تم إبرام إتفاق بين القوى المتصارعة في ليبيريا لوقف إطلاق النار وتنصيب مجلس الدولة تحت رعاية الرئيس الغاني جون چيري ، في إطار جهود «الإيكواس» ولكن تفجرت الصراعات وفشل إتفاق أكرا .

وفي ٢٠ أغسطس ١٩٩٥ تم توقيع إتفاق سلام . وهوالاتفاق رقم ١٣ - بين

المليشيات المتنازعة بأبوجا عاصمة نيجيريا ، ورغم إلزام بعض الفصائل باتفاق ، تفجر العنف مرة أخرى وبالرغم من هذا فقد تم تشكيل حكومة مصالحة وطنية في ٩ أكتوبر عام ١٩٩٥ ، إلا أن الحرب تصاعدت مرة أخرى في يناير ١٩٩٦ ، خلال تنفيذ «الإيكوموج» عملية نزع سلاح المليشيات ، وفي أبريل عام ١٩٩٦ تم إعفاء روز فلت جونسون من منصبه كعضو في المجلس العسكري الحاكم وتجريده من سلطاته . وقررت مجموعة الإيكواس اجتماع جميع الفصائل في ٨ مايو ١٩٩٦ في أكرا للتوصل إلى اتفاق دائم لإقرار السلام .

وفي ٢١ مايو ١٩٩٦ ، قرر وزراء خارجية «الإيكواس» عدم الاعتراف بأية حكومة تتولى السلطة في ليبيريا عن طريق استخدام القوة ، كما طالب الوزراء أيضا قادة الأطراف المتنازعة بالاحترام الصارم لوقف إطلاق النار .

وقرر مجلس الأمن الدولي تشكيل بعثة من المراقبين الدوليين بهدف حفظ السلام والمساعدة في إجراء انتخابات ديمقراطية .. وهي البعثة التي قرر مجلس الأمن في

٢١ مايو ١٩٩٦ تمديد ولايتها حتى أغسطس ١٩٩٦ ، وساعدت قوات «الإيكوموج» على حفظ السلام في ليبيريا حتي تمت إجراءات أول انتخابات ديمقراطية في ليبيريا عام ١٩٩٧ ، وفاز فيها بالرئاسة ، الرئيس / تشارلز تايلور .

#### (٢) التدخل في سيراليون

حينما تعرضت سيراليون لإنتفاخ عسكري في ٢٥ مايو ١٩٩٧ ، بقيادة الرائد چون بول كوروما والذي أطاح بالرئيس المنتخب / أحمد تيجان كباح . والذي يعد أول رئيس منتخب ديمقراطيا في سيراليون منذ استقلالها . وقد منحت منظمة لوحدة الأفريقية لنيجيريا حق التدخل العسكري لإعادة الحكم الديمقراطي إلى سيراليون في إطار مظلة «قوات حفظ السلام» لدول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا «الإيكوموج» والذي بدأ في ٣ يونيو ١٩٩٧ ، واستمر الصدام المسلح بين «قوات الإيكوموج» وقادة الإنقلاب العسكري .. حتى نجحت «قوات الإيكوموج» في إعادة الشرعية الدستورية لسيراليون ، متمثلة في عودة الرئيس أحمد تيجان كباح إلى السلطة في ١٠ مارس ١٩٩٨ .

وقد عاودت «قوات الإيكوموج»، تدخلها للمرة الثانية في سيراليون في أول يناير عام ١٩٩٩ ، عندما عاد المتمردون الموالون لزعيمهم المعتقل «فوداي سنكوح» ، للاستيلاء على العاصمة والسلطة .. وتحول الصراع على السلطة إلى واحد من أشد النزاعات وحشية في أفريقيا .. وقد حافظت «قوات الإيكوموج» على شرعية السلطة الحاكمة ، ودخلت في صدام مسلح مع القوات الحكومية الشرعية ضد المتمردين واستطاعت طردهم من معظم أجزاء العاصمة التي سيطر المتمردون عليها في ٦ يناير ١٩٩٩ ، والذين اضطروا للانسحاب في ٧ يناير ١٩٩٩ متخذين من سكان العاصمة دروعا بشرية لحمايتهم أثناء الانسحاب ، ونجحت «الإيكوموج» في استعادة السيطرة على مقر الرئاسة والسجن الرئيسى .

وفي ١٨ يناير استأنف مبعوث الأمم المتحدة - الخاص بشئون سيراليون - جهود الوساطة وإجراء مزيد من المباحثات مع الرئيس السيراليونى احمد كباح وقادة قوات الإيكوموج للتوصل لإتفاق لوقف إطلاق النار بين الطرفين المتحاربين .

ولكن الصدام المسلح استمر بين المتمردين، و«القوات الحكومية والإيكوموج» ولم تفلح المناشدات لوقف القتال المروع في سيراليون .

وفي ٧ يوليو ١٩٩٩ فى لومى عاصمة توجو ، نجحت وساطة دول «الإيكواس» فى توقيع إتفاقية للسلام بين الرئيس السيراليونى احمد تيجان كباح وزعيم الجبهة الثورية فوداي سنكوح .. وقد نصت الاتفاقية على وقف إطلاق النار بين الجانبين وإطلاق سراح الأسرى وتعزيز مراقبة وقف إطلاق النار والمشاركة فى الحكم وبهذا يمكن القول بأن «قوات الإيكوموج» نجحت للمرة الثانية فى إرساء السلام فى سيراليون .

(٣) التدخل فى غينيا بيساو:

طلبت غينيا بيساو فى أواخر يونيو ١٩٩٨ ، تدخل قوات «الإيكوموج» وذلك بعد فشلها فى القضاء على التمرد العسكرى الذى وقع فيها منذ ٧ يونيو ١٩٩٨ ، رغم مساندة كل من السنغال وغينيا كوناكرى لها بالسلاح والجنود . وبناءً على هذا عقدت الجماعة اجتماعها لرؤساء أركان الدول الـ ١٦ فى ٢٩ يونيو ١٩٩٨ ، بأبيدجان عاصمة كوت ديفوار . وحيث وجه رئيس



الأركان للجماعة نداء لنشر قوات الإيكوموج في بيساو للقضاء على المتمردين .. وأدان التمرد .

وفي ٢٩ يوليو ١٩٩٨ أعربت نيجيريا عن موافقتها على دعم أى مشروع لنشر قوات من «الإيكوموج» في غينيا بيساو . عقدت قمة مجموعة الإيكواس في ٣٠ أكتوبر ١٩٩٨ بأبوجا بنيجيريا .. لبحث مشروع مصالحة وطنية لإحلال السلام في غينيا بيساو ، والذي تقدم به من كل من الرئيس جواو فييرا وزعيم المتمردين الجنرال أنسومانا مانية .. وحيث تم التوصل اليه خلال اجتماعهم في بانجول عاصمة جامبيا تلبية لدعوة الرئيس الجامبي / يحيي جامع / وذلك قبل عقد القمة مباشرة . وقد انتهى المؤتمر دون ايجاد حل نهائى للنزاع بين الطرفين . وشجع الأطراف المتحاربة علي التعاون مع جهود وساطة «الإيكواس» ورابطة الدول الناطقة بالبرتغالية .

كما وافق الجانبان على السعي لتعزيز وقف إطلاق النار الموقع في ٢٦ أغسطس ١٩٩٨ . وبالسماح لنشر مراقبين يشرفون علي وقف إطلاق النار .

كما طلب مؤتمر قمة دول الإيكواس من لجنة السبع التي تم توسيعها إلي تسع دول خلال الاجتماع مواصلة المفاوضات مع الطرفين المتحاربين خلال بقائهما في أبوجا للتوصل لحل دائم .

وبالفعل تم بفضل جهود لجنة الوساطة التي شكلتها قمة «الإيكواس» توقيع كل من رئيس غينيا بيساو والجنرال أنسومانا مانية إتفاقا لوقف إطلاق النار بين القوات التابعة لكل منهما وذلك في ٢ نوفمبر ١٩٩٨ .. ويقضي هذا الاتفاق بانسحاب القوات الأجنبية (السنغال - غينيا كوناكري - من غينيا بيساو ، ونشر قوة أفريقية للفصل بين القسوات . وأعطى الجنرال أنسومانا مانية فترة لانسحاب القوات المتحالفة نهايتها في ٣١ يناير ١٩٩٩ ، وهو ميعاد وصول قوات الإيكوموج وفي أول فبراير تم خرق إتفاق وقف إطلاق النار من قبل المتمردين ، بحجة عدم انسحاب القوات الأجنبية من بيساو خلال المدة المحددة لهم . وتبادل الطرفان إطلاق النيران مما أحدث فوضى في البلاد .

وقد وصلت الدفعة الأولى من قوات «الإيكوموج» إلى بيساو في أول فبراير ١٩٩٩ لحفظ السلام في بيساو إلا أنها لم تتمكن من الوصول للميناء بسبب حالة الفوضى التي سادت البلاد . وقد تم التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار بين الطرفين في ٣ فبراير ١٩٩٩ بوساطة «توجولية» مما سمح لقوات الإيكوموج بالرسو في ميناء بيساو والقيام بمهامها في حفظ السلام في غينيا بيساو . إلا أن انتشار قوات حفظ السلام «الإيكوموج» التابعة «للإيكواس» لم تستطع منع وقوع الانقلاب والإطاحة بالرئيس جواو فييرا في ٧ مايو ١٩٩٩ .. بل أنه قد تم ذلك عن طريق اختراق قوات المتمردين صفوف قوات الإيكوموج في طريقها إلى القصر الجمهوري الرئاسي ومهاجمته .. وطلب المتمردين من قوات «الإيكوموج» الخروج من العاصمة .. ويمكن القول هنا بأن قوات الإيكوموج فشلت في الحفاظ على الأمن والسلام في بيساو .

#### • إنجازات الإيكواس:

تم استكمال المرحلة الأولى من برنامج

تحرير التجارة البينية في عام ١٩٨١ ، والتي تتضمن إرساء هياكل «الإيكواس» وتحديد الإجراءات والتدابير المالية اللازمة لتيسير عقد الصفقات التجارية واستكمال الهياكل المؤسسية للتجمع ، وحل المشاكل الإدارية المعقدة . وفي بداية عقد الثمانينيات دخل «برنامج تحرير التجارة» حيز التنفيذ ، ويعمل هذا البرنامج علي تحفيز الاستثمارات ، وتدعيم التعاون في المجالات الإنتاجية المختلفة ، ومن ثم توسيع قواعد الانتاج .

كما أن برامج التعويضات كانت قد دخلت حيز التنفيذ في ٢٨ مايو ١٩٨١ ، ومن المنتظر أن تؤدي إلى تحسن دقة بيانات التجارة الخارجية والبيانات المالية التي تصدرها الدول الأعضاء .

أقرت الجماعة إتفاقية «عدم اعتداء بين الدول الأعضاء» في مؤتمر قمة المجموعة عام ١٩٨٢ ، وبدأ تطبيقها منذ عام ١٩٩٣/٨٣ .

تم تشكيل قوة حفظ سلام للمجموعة «مجموعة المراقبة العسكرية» الخاصة بدول الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا

(١) د . محمود أبو العينين : الأمن الجماعي الأفريقي .. المستويان القاري والإقليمي الفرعي ، جامعة القاهرة - معهد البحوث والدراسات الأفريقية ١٩٩٤ . ص ٥٢ .

(ECOMOG) .. وتهدف إلى مراقبة وقف إطلاق النار ، وتنفيذ إتفاقية أبوجا وحفظ السلام واستعادة القانون والنظام . تم تولت هذه القوات في المراحل المتتالية للنزاع - بالتعاون مع قوات الأمم المتحدة - مهمة تنفيذ «اتفاق كوتونو» والذي توصلت إليه قمة الجماعة التي عقدت في يوليو ١٩٩٣ ، حيث أسند إلى قوات «الإيكوموج» مهام مراقبة وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة ، في ليبيريا إلى جانب الإشراف على نزع السلاح ، والبحث عن أية أسلحة مفقودة أو مخبأة .

ثم جاء قرار مجلس الأمن رقم ٨٦٦ لعام ١٩٩٣ ، ليؤكد على دور هذه القوات في حفظ السلام .. وليؤكد أيضا على أهمية التنسيق بينها وبين بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ، وليوسع من المهام الموكلة إلى قوات الإيكوموج باعتبارها هي المسئولة أساساً عن حفظ السلام في المنطقة .

كما تولت قوات الإيكوموج أيضا العديد من المهام في مرحلة التسوية السياسية اللازمة من الإشراف على العملية الانتخابية، وإرساء هيكل الحكم المدني ،

ومن ثم فإن دور الجماعة في الأزمة الليبيرية يعد نموذجا للنظام الأمني في الأقاليم الفرعية وأيضا دورها في سيراليون وإعادة الرئيس احمد تيجان كباح للسلطة الشرعية .

طالب السكرتير العام للمجموعة بضرورة ربط شبكات الطرق والبنية الأساسية في دول الجماعة لتسهيل نقل البضائع والأفراد ورؤوس الأموال كخطوة علي طريق التكامل الاقتصادي ، وذلك في مايو ١٩٩٥ خلال الاحتفال بمرور عشرين عاما علي انشاء «الإيكواس» .

أعلن الأمين التنفيذي للمجموعة في ٢٣ إبريل عام ١٩٩٨ ، تحقيق حرية انتقال الأشخاص ، وقرب إصدار جوازات السفر الخاصة بالمجموعة . وكذلك إصدار شبكات سياحية للمجموعة في ٩ يوليو ١٩٩٨ . كما أشار أيضا إلى إنشاء أنابيب نقل الغاز بين نيجيريا وبنين وتوجو وغانا ، فضلا عن طريقين دوليين رئيسيين أحدهما عبر الساحل والآخر يربط بين البلدان السياحية .

أسس رؤساء مجموعة «الإيكواس» في ١٠ ديسمبر ١٩٩٩ ، مجلسا أمنيا خاصا بها ، لمنع الصراعات والحروب في منطقة



غرب أفريقيا المضطربة ، ويضم المجلس فى عضويته : بنين وغانا ، غينيا ، كوت ديفوار ، ليبيريا ، نيجيريا ، السنغال ، توجو ، جامبيا ومالى . ووافق الأعضاء المؤسسين على أن تتولى مالى رئاسة المجلس الأمنى الجديد ، خلال دورته الأولى .

وقد أمهل رؤساء دول غرب أفريقيا حتى ٣١ يناير ٢٠٠٠ لتقديم الأسماء المرشحة للجنة الحكماء التى ستتوسط فى حل النزاعات فى غرب أفريقيا .

حدد رؤساء جماعة «الإيكواس» موعدا نهائيا جديدا فى أول يناير عام ٢٠٠٤ ، «للاتحاد النقدى فيما بين الدول الأعضاء وقد وافقوا على تحقيق أهداف اقتصادية من أجل تعزيز مصداقية : «المنطقة النقدية الموحدة» وتتضمن هذه الأهداف ألا يزيد الحد الأقصى للتضخم عن ٥٪ ، وشدد الرؤساء على ضرورة حرية تنقل السلع والناس فى المنطقة .

#### • أسباب ضعف إنجازات الإيكواس :

تعتبر الإنجازات الملموسة التى حققتها «الإيكواس» ضعيفة رغم ما يمثله هذا التجمع فى أفريقيا .. من حيث ضخامة

الهيكل ، وتعدد الوكالات المتخصصة ، بخلاف التنظيمات المختلفة ، وكذلك لإتساع بلدان المنطقة وضخامة القوى البشرية والثروات الطبيعية التى تمتلكها .

ومن الأسباب التى أدت إلى هذا ما يلى :

\* قلة الموارد المادية للتجمع ، وعدم تسديد الدول الأعضاء أنصبتها المستحقة .

\* المشاكل الاقتصادية التى تواجهها الدول الأعضاء ، وأهمها : تراكم الديون ، وإنخفاض أسعار الموارد الأولية ، والتى تمثل القيمة الأساسية فى صادرات دول غرب أفريقيا بصفة خاصة . بالإضافة إلى التماثل فى الهياكل الانتاجية للدول الأعضاء .

\* وجود سبع دول من الغرب الأفريقى ضمن أفقر دول العالم وهى : «النيجر - مالى - السنغال - بوركينا فاسو - غينيا بيساو - موريتانيا - جزر الرأس الأخضر» ، وذلك بسبب مشكلات الجفاف والجوع والتصحر .

\* وجود انقاسامات بين الدول الأعضاء فى التجمع ، ترجع إما إلى إنتمائها إلى الدول المتحدثة بالإنجليزية أو الدول

أنها تنفذ ما تراه يروق لها .  
\* عدم الاستقرار السياسي ، والفساد  
الإداري في العديد من دول الإقليم .  
\* قصور الموارد التمويلية اللازمة لاستكمال  
العديد من البرامج التكاملية بين دول  
الإقليم، وخاصة مشروعات الطرق السريعة  
للربط بين كافة دول الإقليم .  
\* التباين الشديد بين أحجام الاقتصاديات  
المكونة للجماعة .. فالإقليم يضم دولا  
ذات اقتصاد كبير مثل نيجيريا وغانا  
وكوت ديفوار بجانب دول ذات اقتصاد  
صغير نسبيا مثل : بنين ، بوركينا فاسو ،  
ومالي.

المتحدثة بالفرنسية ، وما يتبع هذا من  
إنتمائاتها إلى أكثر من تجمع إقليمي .  
\* تشتت جهود الدول الأعضاء نظرا  
لإنتمائاتها إلى أكثر من تجمع إقليمي .  
\* عدم وجود عملة واحدة مشتركة بين الدول  
الأعضاء .. وما زالت دول المجموعة  
تبادل التجارة مع الدول الاستعمارية  
السابقة بكمية تفوق كمية التجارة بين  
الدول الأعضاء .  
\* معظم برامج المجموعة التي بدأتها توقفت  
في مراحل مختلفة ، حيث يوقع الدول  
الأعضاء البروتوكولات التي تناسبها  
وتزيد من مصالحها وحدها .. فضلا عن

\*\*\*

## الفصل الرابع مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي « سادك »

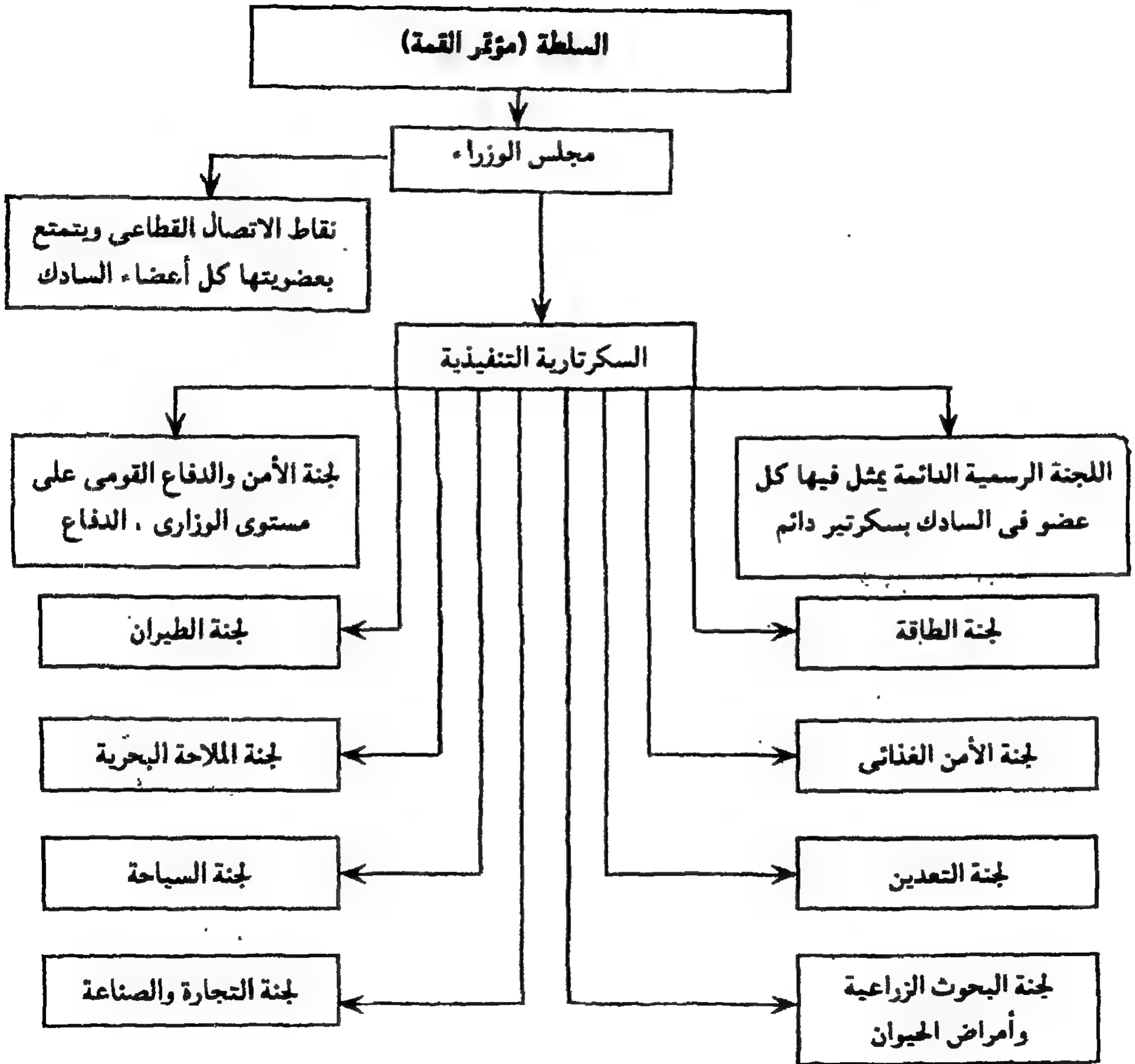
- الأهداف:
- \* تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي ،
  - تخفيف الفقر ، ورفع مستوى معيشة شعوب الجنوب الأفريقي ، والدعم الاجتماعي للمتضررين من الاندماج الإقليمي .
  - \* تطوير قيم ونظم ومؤسسات سياسية مشتركة .
  - \* تحويل برامج القطاع العام إلى مزيج من برامج القطاعين العام والخاص .
  - \* تشجيع الاستثمار والاستخدام الأمثل لمصادر الإقليم .
  - \* تشجيع وتنمية الاكتفاء الذاتي على أساس التوحد والإعتماد على الذات ، وتكامل الدول الأعضاء .
  - \* تشجيع التبادل التجاري ، وانتقال عوامل الإنتاج سواء السلع أو الخدمات بين الدول الأعضاء .
  - \* التنسيق بين الاستراتيجيات والخطط الوطنية والإقليمية .
  - \* دعم السلم والأمن والدفاع عنها .
- تم التوقيع على تأسيس مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي في ١٧ أغسطس عام ١٩٩٢ ، من قبل عشر دول أفريقية .. ودخلت حيز التنفيذ الفعلي في أكتوبر عام ١٩٩٣ .
- وقد انضمت للمجموعة جمهورية جنوب أفريقيا في عام ١٩٩٤ .
- وقد حلت هذه المجموعة محل « مؤتمر تنسيق التنمية بين دول الجنوب الأفريقي » الذي تأسس عام ١٩٧٩ ، كتحالف لتشجيع الاستقلال الاقتصادي عن جنوب أفريقيا ( سابقا ) .
- العضوية :
- تضم مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي حاليا ١٤ دولة أفريقية هي (أنجولا- بيسوانا ، ليسوتو ، مالاوي ، موزمبيق ، ناميبيا ، تنزانيا ، سوازيلاند ، زامبيا ، زيمبابوي ، وقد انضمت جنوب أفريقيا للمجموعة في آخر أغسطس ١٩٩٤ ، وموريشيوس في أغسطس ١٩٩٥ ، وسيشيل والكونغو الديمقراطية في أغسطس ١٩٩٧ ) .



- \* دعم وتعظيم الاستخدام الدائم للموارد الطبيعية مع الحماية الفاعلة للبيئة .
- \* تقوية ودعم الصلات والروابط التاريخية والاجتماعية ولثقافية بين شعوب المنطقة .
- وتضمنت الاتفاقية الأدوات والوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف ومن بين تلك الوسائل ما يلي :
- \* مواصلة الخطط والمشروعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء .
- \* تكوين المؤسسات والآليات المناسبة لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج والعمليات الخاصة بالسداد ومؤسساتها .
- \* بلورة سياسات هادفة إلى إزالة العقبات من أجل تحرير حركة رؤوس الأموال والعمل والسلع والخدمات والأفراد بين دول المنطقة بصفة عامة .
- \* تشجيع عمليات التنمية البشرية .
- \* تشجيع تطوير ونقل التكنولوجيا .
- \* تحسين الإدارة الاقتصادية والأداء من خلال التعاون الإقليمي .
- \* تشجيع التشاور والتنسيق بشأن العلاقات الدولية بين الدول الأعضاء .
- \* إقامة أى أنشطة أخرى تراها الدول الأعضاء لازمة لتحقيق أهداف السداد .(\*)
- وانطلاقاً من الرغبة فى تحقيق هدف الجماعة وهو تنمية الموارد البشرية والبنية الأساسية ، فلابد من العمل على تنمية المهارات وتقليل عوائق البنية الأساسية عن طريق ما يلي :
- \* توفير مستمر للأدوية والخدمات التعليمية .
- \* التنسيق الكفء لتنمية البنية الأساسية الإقليمية .
- \* التكامل الإقليمي فى المواصلات والاتصالات وأنظمة الراديو والتليفزيون .
- \* يقتضى تنشيط الاستثمارات البينية الضعيفة بين دول الإقليم وزيادة هذه الاستثمارات فى دول السداد ، وتشجيع المزيد من حرية حركة رأس المال ، وتخفيف الحواجز الموجودة مثل القيود على نوع القطاعات التى يمكن للمستثمرين الاستثمار فيها ، فضلاً عن الاتجاه بشكل أعمق نحو التوسع فى الطاقة الإنتاجية فى الإقليم وبشكل ذلك جزءاً من تشجيع الاستثمار الداخلى فى السداد .

(\*) د . محمد عاشور مهنى : الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية «السداد» أفاق أفريقية (القاهرة - الهيئة العامة للاستعلامات) المجلد الثانى ، العدد السابع ، خريف ٢٠٠١ .

## الهيكل التنظيمي للجماعة التنموية لدول الجنوب الأفريقي السادك









### الهيكل التنظيمي للمجموعة:

#### \* مؤتمر رؤساء الدول والحكومات :

وهو الجهاز الأعلى لرسم سياسات المجموعة ، ويجتمع مرة واحدة سنوياً ، ويتولى إدارة المجموعة ، ويعمل على تحقيق أهدافها ، والمساعدة في تقديم مشروعات جديدة للنهوض بالمجموعة . ويتم انتخاب رئيس المجموعة من بين الدول الأعضاء .

#### \* مجلس الوزراء :

ويتكون من الوزراء الذي تعينهم الدول الأعضاء في المجموعة .. ويعتبر ثاني أعلى جهاز لرسم سياسة المجموعة ، وهو مسئول عن ضمان الأداء السليم لوظائف المجموعة . ويقرر مجلس الوزراء التعاون الخاص بالقضايا وتحديد مسئولية تنفيذ نشاطات القطاعات . ويجتمع مجلس الوزراء مرة واحدة سنوياً لمتابعة مدى التقدم الذي تحقق في مجال الأنشطة المختلفة والعمليات التي مازالت تحت التأسيس .

#### \* اللجنة الرسمية الدائمة :

يمثل فيها كل عضو بالمجموعة بسكرتير دائم أو ممثل دائم ، وهي منبثقة عن المجلس الوزاري للسادك ، وتختص بمناقشة الأمور

المالية والتخطيطية والاقتصادية ، كما تقدم النصيحة إلى المجلس الوزاري عن طريق تقارير تقدمها ، وتجتمع هذه اللجنة مرة كل عام وأعضاؤها مسئولون أمام المجلس الوزاري .

#### \* نقاط الاتصال القطاعي :

تمثل مستوى من الاتصال في السادك ، ويتمتع بعضويتها كل أعضاء « السادك » ، وعملها يتمثل في مناقشة وإعداد التقارير السياسية ورسم السياسات للمشروعات المقترحة تنفيذها ، كما تشارك هذه النقاط في الاجتماعات القطاعية الأخرى ، كما تساعد الوحدات التعاونية القطاعية الأخرى في رسم السياسات والمشروعات المختلفة .

#### \* السكرتارية : وهي بمثابة مؤسسة

تنفيذية رئيسية للسادك .. وسكرتير السادك مسئول عن رسم استراتيجية القمة وشارك برأيه في القرارات المتخذة من القمة والمجلس .

كما ينظم السكرتير مهمات المجموعة واجتماعاتها ويكون مسئولاً عن الأمور الإدارية والمالية للتجمع كما أن السكرتير يمثل المجموعة على المستوى الدبلوماسي والرسمي في المحافل الدولية .

- ملزمة .
- القطاعات الرسمية الخاصة بمجموعة « السادك »
- كل دولة عضو في السادك لديها مهمة الإشراف على قطاع من القطاعات المختلفة ومنها :
- ١ - أنجولا تشرف على قطاع الطاقة .
  - ٢ - بوتسوانا تشرف على قطاع البحوث الزراعية ، والانتاج الحيواني ، ومكافحة أمراض الحيوان .
  - ٣ - مالاوي : الصيد الداخلي والغابات والحياة البرية .
  - ٤ - ليسوتو : البيئة وإدارة الأراضي وقطاع المياه .
  - ٥ - موريشيوس : السياحة .
  - ٦ - زيمبابوي : انتاج المحاصيل ، الغذاء والزراعة والموارد الطبيعية .
  - ٧ - موزمبيق : تتولى الإشراف على الثقافة والمعلومات والرياضة والنقل والاتصالات .
  - ٨ - ناميبيا : تتولى الإشراف على المصايد البحرية والتشريع .
  - ٩ - جنوب أفريقيا : مسئولة عن القطاع المالي والاستثمار والصحة .

- \* اللجان المتخصصة : يوجد عدد من اللجان الفرعية على المستوى الوزاري مثل : اللجنة الخاصة بالأمن والدفاع والدفاع القومي فهي على مستوى وزراء الدفاع في الدول الأعضاء .
- كما أن هناك لجاناً خاصة بالطيران والملاحة البحرية إلى جانب :
- \* لجنة البحوث الزراعية وأمراض الحيوان .
- \* لجنة الطاقة .
- \* لجنة الأمن الغذائي .
- \* لجنة التعدين .
- \* لجنة السياحة .
- \* لجنة التجارة والصناعة و ... الخ .
- كما توجد مؤتمرات خاصة بالتعاون الاقتصادي : تعقد سنوياً مع الحكومات والوكالات الدولية لمراجعة أوجه التقدم في الأنشطة المختلفة والمساعدة في تنفيذ المشروعات .
- جارى انشاء محكمة خاصة بالمجموعة تكون مهمتها تنفيذ النصوص الرئيسية الخاصة بالمعاهدة ، وكذلك النصوص الفرعية بحيث تكون قراراتها



مؤتمرات مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي..

والإنجازات:

١ - خلال قمة المجموعة في أغسطس ١٩٩٥ :

تم توقيع الاتفاق على « المشاركة في المياه » في الدول الأعضاء . ويتيح هذا البرتوكول لبعض دول المنطقة التي تعاني من الجفاف والنقص الحاد في المياه أن تشارك في مصادر المياه الغزيرة في الدول الأخرى .

كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم مما يمهّد الطريق لقيام مجموعة بالتعاون في مجال الطاقة ، بما يتيح المشاركة في الكهرباء بين هذه الدول ، وخاصة تلك الدول التي في أمس الحاجة إليها . وهذا التفاهم يقبّح الطريق أمام مجموعة « سادك » لتوقيع اتفاق مع الكونغو الديمقراطية لاستخدام الفائض الهائل من الكهرباء المتولدة من سد إنجا .

وفي يناير عام ١٩٩٦ ، وافق المجلس الوزاري لمجموعة ( سادك ) على إنشاء منتدى للتفاوض التجاري وللمراقبة تطور العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء وإزالة كافة العوائق الإدارية والحواجز غير الجمركية .

١٠ - سوازيلاند : تتولى الإشراف على

تنمية الموارد البشرية .

١١ - تنزانيا : تتولى الإشراف على

الصناعة والتجارة .

١٢ - زامبيا : التوظيف والعمالة

والتعدين .

التحديات التي تواجه التكامل الإقليمي

للسادك :

\* الزيادة السكانية .

\* الأمراض ( وخاصة الإيدز ) ، والفقر

والبطالة .

\* الحروب والصراعات العرقية .

\* الهجرة غير الشرعية لبعض دول

« السادك » .

ورغم هذه التحديات فإن « مجموعة

السادك » تعد من أقوى وأغنى التجمعات

في أفريقيا .. وقد بلغ إجمالي الدخل

القومي ١٨٠ مليار دولار عام (١٩٩٩) (١)

وتتميز المنطقة بوفرة الموارد الطبيعية في

مجال التعدين والزراعة والسياحة مما يساعد

على خلق العديد من المشروعات

الكبرى التي توفر فرص العمل داخل

التجمع .

وقد تم إعداد بروتوكول بشأن حرية انتقال الأفراد بين دول المجموعة حيث يضمن للدول الأعضاء وجود آلية للتعاون فى مجال الشرطة والأمن للتعامل مع الأشخاص غير المرغوب فيهم .

وتسعى المجموعة لتحقيق مزيد من التعاون السياسى والاقتصادى والأمنى فى المنطقة .

وقد عقد مؤتمر التجارة والاستثمار لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقى فى ( أول فبراير ١٩٩٦ ) بجهانسيرج ، لتعزيز التجارة والاستثمار ، وتخفيف اعتماد دول المنطقة على المساعدات الخارجية .

وقد سمحت المجموعة ، ولأول مرة ، الفرصة للمشاركين - ومن بينهم يمثلون للدول المانحة والمستثمرون ورجال الأعمال من مختلف دول العالم - كى يعربوا عن وجهات نظرهم بشأن مناخ الاستثمار فى دول المجموعة والسبل الكفيلة بجذب المزيد من الاستثمارات إليها .

وطالب البيان الختامى للمؤتمر بضرورة إعطاء أولوية لقطاعات الزراعة والغذاء والموارد الطبيعية ، لأنها توفر الطريق

السريع للتنمية والتكامل ، وقد تمت الموافقة على كافة التوصيات التى تقدمت بها مختلف اللجان المنبثقة عن المؤتمر لإجراء تعديلات جوهرية فى سياساتها التجارية .

وقد شاركت مصر فى المؤتمر حيث تقدمت بورقة عمل ركزت فيها على تطور حركة الاقتصاد المصرى خلال السنوات الأخيرة ، وأكدت رغبتها فى تطوير التعاون مع دول المجموعة .

وخلال عام ١٩٩٦ تم الاتفاق على بروتوكول صاغته مجموعة السادك ، يستهدف تحقيق التكامل بين الدول الأعضاء بحلول عام ٢٠٠٨ ، ثم تحرير كامل للتجارة عام ٢٠١٢ .

وقد ضم هذا البروتوكول ١١ دولة من مجوع الدول الـ ١٤ حيث تم استبعاد كل من أنجولا والكونغو الديمقراطية وسيشيل لحين الانتهاء من المشاكل التى تواجههم وقتئذ وقد بدأ تطبيقه عام ١٩٩٧ ، حيث اتفقت الدول على عدم رفع الرسوم الجمركية اعتباراً من يوليو ١٩٩٩ بهدف التوصل إلى اتفاقية التجارة الحرة فيما بينها .

وقد عرضت جمهورية جنوب أفريقيا فتح أسواقها أمام دول المجموعة خلال خمسة أعوام بدلا من ثمانية أعوام وفقا للبروتوكول.

وخلال مؤتمر قمة المجموعة الذي عقد في مدينة ليلينجواي عاصمة «مالاوي» في ٨ أغسطس عام ١٩٩٧ تم التصديق على بروتوكولين .

**الأول :** خاص بالتعليم والتدريب ، ينص على إقرار إطار عام تتحرك فيه الدول الأعضاء نحو التماثل والتوافق وتوحيد المقاييس في ميادين تنمية سياسات التعليم والتدريب الأساسى والمستثمر والمتوسط والعالي والبحوث.

**الثاني :** خاص بالتعدين واستثمار الثروات المعدنية .. وينص على اعتماد مبادئ التسايف والتكامل فى مجال السياسات الوطنية والإقليمية والإستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالتعدين وإستثمار الثروات المعدنية وتنمية قطاعات التعدين فى منطقة « سادك » .

اتفق قادة الأسواق المالية فى ٢٣ فبراير ١٩٩٩ ، على بناء سوق متكامل للإقليم يستطيع المنافسة الدولية عن طريق ربط الأسواق بعضها ببعض من خلال التجارة ونظم التسويات .

كما أن هناك إتفاقا على انشاء منتدى للتعاون التجارى لمراقبة العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء لإزالة كافة العوائق الإدارية .

- وفى ختام القمة الاقتصادية لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقى (سادك) فى مدينة «دريان» بجنوب أفريقيا - (٢١ إلى ٢٣ يونيو ٢٠٠٠) - أعلن الرئيس تاهومبيكى رئيس جمهورية جنوب أفريقيا ، أن تجمع «سادك» سيبدأ فى تنفيذ إتفاقية «منطقة التجارة الحرة» بين دول التجمع لتنمية التجارة فى شهر سبتمبر ٢٠٠٠ . وبالفعل بدأ تطبيق المرحلة الأولى فى بداية سبتمبر ٢٠٠٠ وأعلن التجمع قيام منطقة التجارة الحرة .

وقد تم خلال القمة الاقتصادية بحث العديد من الموضوعات الهامة التى من شأنها مساعدة دول المجموعة على النهوض



بالتنمية وتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها ، ومن أهمها : السياسات النقدية والمالية في دول المجموعة وتحسين التجارة والحصول على التكنولوجيا المتطورة وتحقيق التكامل الإقليمي . وأيضاً تم بحث إمكانية إقامة علاقات اقتصادية وتجارية بين التجمعات الاقتصادية (الكوميسا) و(السادك) .

\* وفي قمة «السادك» التي عقدت في العاصمة الناميبية «وندهوك» في ١٠ مارس ٢٠٠١ ، أقر زعماء المجموعة خلال اجتماعاتهم عدداً من الإصلاحات الخاصة بالذراع العسكرية والأمنية للمجموعة من أهمها :  
أ - جعل رئاسة الذراع العسكرية والأمنية بالانتخاب .

ب - منع استخدام هيئة الدفاع دون الرجوع إلى قادة المجموعة .

وقد دعا سام نجوما رئيس ناميبيا والرئيس الحالي للمجموعة ، الدول الـ ١٤ الأعضاء في المجموعة إلى تبني اتجاه للمصالحة والعمل على توثيق التعاون

الاقتصادي فيما بينها .

\* وخلال قمة زعماء دول «السادك» في يومي ١٢ و ١٣ أغسطس عام ٢٠٠١ ، في «بلاتتير» ببلواي ، وقع زعماء دول تجمع تنمية الجنوب الأفريقي «السادك» على تسعة بروتوكولات للتعاون المشترك ، تغطي مجالات الدفاع والأمن والسياسة ، ومكافحة الفساد ، والحد من انتشار الأسلحة النارية ، والذخائر ، والثقافة ، والإعلام ، والرياضة ، والمصايد المائية .

\* ويستهدف بروتوكول التعاون في مجالات الأمن والدفاع والسياسة ، تحقيق السلام والأمن وحماية المنطقة من عدم الاستقرار الناجم عن انهيار القانون والنظام والصراعات بين دول المنطقة أو الصراعات الداخلية في الدول الأعضاء والعدوان الخارجي .

ويستهدف بروتوكول التعاون الجديد في المجال الأمني والسياسي :

\* دعم التنسيق السياسي وإيجاد مؤسسات سياسية وسياسة خارجية مشتركة للدول الأعضاء تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك في المحافل الدولية .

\* ويستهدف بروتوكول مكافحة الفساد جعل دول التجمع أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي .

\* وقد سبق أن وقعت الدول الأعضاء بالسلك في عام ١٩٩٢ على إنشاء آلية للنظام الدفاعي والأمني .

أ - التعاون الإقليمي بين دول السلك :

يعتمد اقتصاد دول المنطقة على تصدير نوع أو نوعين أساسيين مثل أحد المنتجات الزراعية أو المعادن التي تحتل ٩٠٪ من صادراتها ، و ٧٠٪ من وارداتها منتجات وسيطة أو رأسمالية ، و ١٠٪ فقط من الصادرات مصنعة مصدرها جنوب أفريقيا وزامبيا وزيمبابوي . وتعد أنجولا هي الدولة الوحيدة المنتجة للبتروول في المنطقة وهي ثاني أكبر منتج للبتروول في أفريقيا .<sup>(١)</sup>

\* وهناك في المنطقة دولا تفتقر إلى البنية الأساسية بالإضافة إلى أن هناك تفاوتاً شديداً في مستويات الدخل .. فبينما تصنف موزمبيق كثاني أفقر دولة في العالم

إذ أن متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي يبلغ ٢١٠ دولار وتصنف بوتسوانا وفقاً لتقدير البنك الدولي كدولة تحت المتوسط ، وباقي الدول أقل في المستوى الاقتصادي .. في الوقت الذي تصنف فيه جنوب أفريقيا بأنها فوق المتوسط ، حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ٣٠٣١٠ دولار<sup>(٢)</sup> ، ويمثل إجمالي الناتج القومي بمفردها ٧٨٪ من إجمالي الناتج القومي لدول الجماعة .

\* ومن أبرز المعادن في المنطقة : الذهب - الماس والنحاس وهي غير موزعة بالتساوي في المنطقة مما يؤدي إلى تفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية وقد غيرت ٧ دول من ال ١٤ دولة من برامجها الاقتصادية إلى الاقتصاد الحر .

وتعتبر جنوب أفريقيا العضو الرئيسي في تجمع «السلك» خاصة وأنها تمثل ٣١٪ من سكان التجمع علاوة على أنها تحظى بـ ٧٨٪ من الناتج القومي الإجمالي

<sup>(١)</sup> الجماعة للتنمية المول الجنوب الأفريقي «السلك» ملف معلومات ، الهيئة العامة للاستعلامات سبتمبر ٢٠٠١ .

<sup>(٢)</sup> تقرير البنك الدولي : مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٠ .

<sup>(٣)</sup> سامية ببيرس : جنوب أفريقيا . ومواجهة قضايا القارة (تقارير) السياسة الدولية العدد ١٤٧ ، يناير ٢٠٠٢ ص ١٢٨ .

للتجمع<sup>(٣)</sup> وقد حقق تجمع السادك بعض النجاحات من خلال سياسات التكامل الإقليمي ، حيث أصبح متوسط عجز الموازنة العامة في دول التجمع يصل إلى ٦٪ من الناتج القومي الإجمالي «GDP» ، ولا يتعدى التضخم ٩٪ ، كما أحرزت «السادك» متوسط معدل نمو اقتصادي وصل إلى ٤.١٪ عام ١٩٩٦ ، وقد نجحت السياسات القطاعية أيضاً في تنمية قطاع المعادن .

أما بالنسبة للتجارة البينية بين دول «السادك» فقد زادت من ٧.٥٪ عام ١٩٩٥ إلى ١٢٪ عام ١٩٩٨ (\*) .

#### السادك والاتحاد الجمركي لدول الجنوب الأفريقي «ساكو» (SACU)

أنشئت «الساكو» في عام ١٩٦٩ .. وهي تعد من أقدم التجمعات الإقليمية في أفريقيا .. والأكثر نجاحاً في أفريقيا للتعاون الاقتصادي مع جنوب أفريقيا .

ويضم الاتحاد الجمركي لدول الجنوب الأفريقي (ساكو) في عضويته خمسة دول هي : جنوب أفريقيا وبوتسوانا ، سوازيلاند ،

ليسوتو وناميبيا ، وهم أعضاء في السادك . ويتم إلغاء الرسوم الجمركية بين دول السادك ودول «ساكو» تدريجياً على الواردات لمدة خمس سنوات الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة صادرات «ساكو» نتيجة إلغاء التعريفات الجمركية عن دول السادك .

ومنذ عام ١٩٨٥ أصبحت «ساكو» (SACU) وإقليم جنوب أفريقيا ثالث أوسع سوق إقليمي للصادرات بعد الاتحاد الأوروبي والآسيان .

ونتيجة لإلغاء التعريفات الجمركية مع السادك ستزيد الصادرات من السلع المصنعة بنسبة ٨٪ ، والصادرات الكلية بنسبة ٤.٦٪ بالإضافة إلى زيادة الناتج القومي . - وفي الوقت نفسه فإن اتفاقية التجارة الحرة بين السادك والاتحاد الأوروبي سيكون لها أثر سلبي على دول الساكو وذلك لما ستتعرض له من انخفاض الدخل وارتفاع معدل البطالة وعدم استكمال تطوير البنية الأساسية ولذلك فإن على دول «الساكو» المشاركة في مفاوضات التجارة الحرة .

(\*) سامية بيبس : د . م . د .



جهود السادك في حل الصراعات  
والمنازعات في الإقليم :

١ - السادك والصراع في الكونغو  
الديمقراطية :

تفجر الصراع الدامي في الكونغو  
الديمقراطية منذ ٢ أغسطس ١٩٩٨ بين  
متمردى التوتسى والذين يدعمهم أوغندا  
ورواندا وبوروندي والتجمع الكونغولي من  
أجل الديمقراطية وبين قوات الرئيس الراحل  
لوران كابيلا .. بمساندة كل من أنجولا  
وزيمبابوى وناميبيا .. ورغم الجهود  
المتواصلة لحل تلك الصراعات الرهيبة  
والاتفاقيات المتكررة لوقف القتال وإبداء  
حسن النوايا إلا أن كل المساعي والاتفاقات  
باعت بالفشل .. ولا تزال المنازعات قائمة  
حتى الآن ..

وفيما يلي بعض جهود السادك لاحتواء  
الصراع :

\* عقد اجتماع لقمة السادك في ٨ أغسطس  
١٩٩٨ بهراى عاصمة زيمبابوى بمشاركة  
سبعة من زعماء المجموعة في محاولة  
لوقف إطلاق النار ، وأكدوا على ضرورة

تشكيل لجنة تحقيق إقليمية .. إلا أن  
القمة فشلت بسبب تدخل قوات جديدة  
لدعم المتمردين .

\* وفي ١٨ أغسطس ١٩٩٩ ، عادت القمة  
انعقادها بمشاركة ٩ زعماء من دول  
السادك .. حيث قررت تقديم المساعدة  
العسكرية للحكومة الشرعية في الكونغو  
الديمقراطية إلا أن القمة انتهت دون  
التوصل إلى حل .

\* وفي قمة بريتوريا التى عقدت بجنوب  
أفريقيا في ٢٣/٨/١٩٩٨ ، قاطعها  
الرئيس كابيلا احتجاجا على موقف جنوب  
أفريقيا غير المؤيد للحل العسكرى .. كما  
فشلت أيضا قمة موريشيوس التى عقدت  
في ١٤/٩/١٩٩٨ .

وفي ابريل عام ١٩٩٩ ، فوضت مجموعة  
السادك الرئيس الزامبي / فريدريك شيلوبا/  
رئيسا للمبادرة الإقليمية للسلام في الكونغو  
الديمقراطية . وقد توجت جهود الرئيس  
الزامبي بتوقيع رؤساء ست دول أفريقى  
(الكونغو الديمقراطية - وناميبيا -  
زيمبابوى - أنجولا ، وحليف التجمع

الكونغولي من أجل الديمقراطية : أوغندا  
وزراندنا) اتفاقا للسلام في لوساكا - عاصمة  
زامبيا - في ١١ يوليو ١٩٩٩ .

وقد دعا اتفاق «لوساكا» الى وقف  
اطلاق النار في الكونغو الديمقراطية ونزع  
أسلحة الميشيليات ، وتشكيل جيش وطني  
جديد بالإضافة إلى نشر قوة سلام أفريقية  
في المنطقة التي يسيطر عليها المتمردون ،  
كما دعا إلى انتهاء النزاع والتمرد في  
الكونغو الديمقراطية .

وفي ١٦ يناير ٢٠٠٠ ، اجتمع زعماء  
«السادك» في قمة استثنائية في «ماپوتو»  
عاصمة موزمبيق بمشاركة جنوب أفريقيا  
وأنجولا وناميبيا وتنزانيا وليسوتو وزامبيا  
ومالاوي فضلا عن موزمبيق .. ولكن لم  
يشارك الرئيس لوران كابيلا في القمة ، التي  
عقدت لبحث جهود إحلال السلام في بلاده .

وفي ختام القمة دعا زعماء «السادك»  
الأمم المتحدة مجددا إلى إرسال قوات حفظ  
سلا دولية إلى الكونغو الديمقراطية ،  
وأعرب القادة عن قلقهم إزاء عدم التزام  
الأطراف الكونغولية المتصارعة باتفاق وقف

اطلاق النار الموقع في لوساكا في يوليو  
١٩٩٩ .. وطالبوا بعقد لقاء يجمع بين ممثلي  
الحكومة وقادة المتمردين .

وعقدت قمة خاصة «للسادك» في  
١٤ أغسطس ٢٠٠٠ بلوساكا ، لبحث سبل  
التوصل لحل سلمي للصراع المسلح الدائر في  
الكونغو .. وقد شارك الرئيس لوران كابيلا  
رئيس الكونغو في القمة مع رؤساء رواندا  
وأوغندا وبوروندي وأنجولا وناميبيا  
وزيمبابوي .

وتركزت مناقشات القمة حول نشر قوات  
حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة .. ولكن  
فشلت القمة في التوصل لاتفاق نهائي لدفع  
عملية السلام المتعثرة .. لأن الرئيس كابيلا  
رفض تقديم أية ضمانات أمنية لسلامة  
وحرية الحركة لقوات المنظمة الدولية  
ببيلاده . ثم عاد ووافق الرئيس كابيلا في  
١٦ أغسطس على منح ضمانات أمنية من  
أجل السماح بنشر قوات حفظ السلام الدولية  
في الكونغو .

وقد توالى انعقاد مؤتمرات «السادك»  
لبحث سبل الاستقرار في المنطقة ، حيث كان

هناك قمة مصغرة في لواندا عاصمة أنجولا في ١١ فبراير ٢٠٠١ ، وفي ختام القمة في نفس اليوم تم الاتفاق بين قادة الدول الستة المتورطة في الصراع على عقد قمة في «لوساكا» بزامبيا في ١٢ فبراير ٢٠٠١ ، إلا أن الرئيس الرواندي رفض حضورها متهماً الرئيس الزامبي بالتحيز في وساطته لمباحثات السلام بين الأطراف المتناحرة . والغيت القمة ثم عقدت بعد عدة أيام في النصف الثاني من فبراير ٢٠٠١ ، بلوساكا عاصمة زامبيا .

وعقدت القمة بالفعل .. ولكن لم تتوصل القمة إلى إرضاء جميع الأطراف واستمر عقد الاجتماعات والقسم للتوصل لحل سلمي وعودة الهدوء إلى الكونغو الديمقراطية ولكن دون جدوى .. ولا زالت المشكلة قائمة حتى الآن بالرغم من نشر قوات حفظ السلام في ربوع الدولة ورغم المبادرات إلا أنه لم يتم التوصل لحل هذه المشكلة والمستمرة منذ ٢ أغسطس عام ١٩٩٨ وحتى الآن .

أ - إنجازات مجموعة «سادك» في مجال التنمية ، حققت مجموعة «سادك» منذ دخولها

حيز التنفيذ في عام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠١ ، مجموعة من الإنجازات تتمثل في العديد من البروتوكولات والإتفاقيات التي تساعد على النهوض بالتنمية في دول المجموعة ومنها ما يلي :

خلال قمة المجموعة في أغسطس عام ١٩٩٥ ، تم توقيع الدول الأعضاء على الاتفاق الخاص بالمشاركة في المياه بين الدول الأعضاء ، ويتيح هذا البروتوكول لبعض دول الإقليم التي تعاني من النقص الحاد في المياه شراء المياه من الدول الغنية بها في التجمع لسد نقص المياه فيها .

وفي عام ١٩٩٦ تم الاتفاق على بروتوكول صاغته مجموعة السادك ، يستهدف تحقيق التكامل بين الدول الأعضاء بحلول عام ٢٠٠٨ ثم تحرير كامل للتجارة عام ٢٠١٢ . وقد ضم هذا البروتوكول ١١ دولة من مجموع الدول الـ ١٤ ، وبدأ تطبيقه عام ١٩٩٧ ، وقد اتفقت الدول على عدم رفع الرسوم الجمركية اعتباراً من يوليو ١٩٩٩ ، بهدف التوصل إلى اتفاقية التجارة الحرة فيما بينها .



وفي عام ١٩٩٧ تم التصديق على بروتوكولين،  
الأول خاص بالتعليم : لتوحيد المقاييس في  
مجال تنمية سياسات التعليم والتدريب .  
الثاني خاص بالتعدين واستثمار الثروات  
المعدنية : وينص على التوافق والتكامل في  
مجال السياسات الوطنية والإقليمية  
والبرامج المتعلقة بالتعدين واستثمار الثروات  
المعدنية وتنمية قطاعات التعدين .  
\* ودخل اتفاق الطاقة حيز النفاذ في ١٧  
إبريل ١٩٩٨ و بروتوكول النقل  
والإتصالات والأرصاد الجوية في يونيو  
١٩٩٨ .  
\* ودخل أيضا «اتفاق نظم المجارى المائية  
المشتركة حيز النفاذ في سبتمبر ١٩٩٨ .  
\* ودخلت اتفاقية التجارة حيز النفاذ في ٢٥  
يناير ٢٠٠٠ ، واتفاقية التعدين في ١٠  
فبراير ٢٠٠٠ . وفي نفس العام دخلت  
أيضا حيز التنفيذ مذكرة «التفاهم في  
مجالى التأمين ولأرصاد الجوية في ١٦  
يوليو ٢٠٠٠ .  
وكان «بروتوكول الحصانات والامتيازات» قد  
دخل حيز النفاذ في سبتمبر ١٩٩٣ .

\* إعلان قيام منطقة التجارة الحرة لدول  
السادك في أول سبتمبر ٢٠٠٠ ويتضح مما  
سبق أن مجموعة الاتفاقات التى أبرمتها  
السادك تغطى نطاقا كبيرا من مجالات  
التعاون بين أعضاء التجمع .  
\* وهناك عدد من البروتوكولات والاتفاقيات  
لم تدخل حيز التنفيذ حتى الآن منها :  
بروتوكول التنمية والسياحة ، الحفاظ على  
الحياة البرية وتطبيق القوانين ، واتفاقية  
الصحة .

ب - الإنجازات على الصعيد السياسى الأمنى :  
تم الاتفاق بين دول السادك على انشاء  
عدة أجهزة للتنسيق السياسى والأمنى بين  
دول الجماعة .. وذلك لأهمية الأبعاد  
السياسية الأمنية فى دعم التكامل  
الاقتصادى .. ومن بينها :

#### ١ - المنتدى البرلمانى للسادك :

تم انشاؤه فى عنام ١٩٩٧ بهدف دعم  
قدرات السادك عبر إشراك البرلمانين فى  
أنشطة السادك من أجل تسهيل عملية تنفيذ  
مشروعات السادك وسياساته وكذا العمل  
على نشر قيم ومبادئ حقوق الانسان

والديمقراطية وتوعية شعوب السادك بأهدافه وبالمسئولية والمصير المشترك لتلك الشعوب .

## ٢- منتدى اللجان الانتخابية للسادك :

انشئ عام ١٩٩٨ ، بغرض دعم التعاون الإقليمي بين مؤسسات وأجهزة إدارة الانتخابات في دول السادك فيما يتصل بما يلي :

\* دعم الآليات الانتخابية الديمقراطية .  
\* إقامة آليه للتعاون فيما يتعلق بالمسائل الانتخابية .

\* تنمية معايير وممارسات انتخابية مشتركة.  
\* وضع كود أداء للمسئولين والأحزاب السياسية واللجان الانتخابية والمراقبين .

## ٣- جهاز السادك السياسى والدفاعى والامنى :

تم إقامة هذا الجهاز عام ١٩٩٦ . ويتمثل هذا الانجاز ، فى إدراك الدول الأعضاء أهمية السعى الجاد من أجل حل صراعاتها ، وأن ذلك يقتضى وجود آلية دائمة وهيكل تنظيمي إقليمي مستقل لتسوية ما قد ينشب من صراعات . الأمر الذى وافقت عليه الدول الأعضاء ، كما وافقت الدول الأعضاء على إجراء تدريبات

مشتركة على مهام لحفظ السلام ، تحت رعاية « لجنة الدفاع والأمن المشتركة » ، والتي تحولت إلى لجنة فرعية من الجهاز السياسى والدفاعى والأمنى .

وخلال قمة زعماء دول « السادك » فى يومى ١٢، ١٣ أغسطس عام ٢٠٠١ ، فى بلانتير بملابى وقع الزعماء على تسعة بروتوكولات للتعاون المشترك تغطى مجالات الدفاع والأمن والسياسة ومكافحة الفساد ، والحد من انتشار الأسلحة النارية والذخائر ، والثقافة والإعلام والرياضة والمصايد المائية .

## التحديات التى تواجه السادك

بالرغم من إنجازات السادك فهناك مجموعة عوائق أساسية أمام بلوغ السادك أهدافها المنشودة ومن أبرزها :

\* ضعف اقتصاديات الدول الأعضاء وتشابه هياكلها الإنتاجية على نحو يجعل المنافسة بينها أقرب للتحقيق عن التعاون.

\* اختلاف مصالح وأهداف دول السادك فيما يتصل بسياسات الجماعة على الأصعدة المختلفة الاقتصادية والسياسية والأمنية .. وباختلاف أوضاع تلك الدول الاقتصادية

والسياسية فمثلا : ساندت الدول الأكثر تقدما داخل السادك فكرة التجارة الحرة وإلغاء جميع القيود والتعريفات الجمركية بين دول الجماعة ، لما ينتج عن ذلك من اتساع للسوق التجارية أمام منتجات واستثمارات تلك لدول .. وفي المقابل فإن الدول الأقل تقدما داخل الجماعة قد ترددت كثيرا في الموافقة على تلك الفكرة حفاظا على مواردها الجمركية باعتبارها مصدرا أساسيا من مصادر الدخل ، وطالبت بإيجاد صيغ تعويضية للدول المضارة من إنشاء منطقة التجارة الحرة .

\* تعدد انتماءات وروابط الدول الأعضاء الاقتصادية بتجمعات واتفاقات إقتصادية أخرى ، في مقدمتها الساكو ، الكوميسا ، التجمع الاقتصادي لدول البحيرات العظمى ، ومجلس المحيط الهندي ، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وأيضا اتفاقية عبور الحدود .

\* وعلى الصعيد السياسي والأمني : شهد إنشاء «الجهاز السياسي الأمني للسادك» اختلافا كبيرا فيما يتعلق باختصاصاته

وتشكيله ورئاسته .. فضلا عن الخلاف حول أجهزته ومؤسساته وقد تجلت الخلافات السياسية فيما يتعلق بإدارة الصراعات والقضايا الأمنية داخل السادك في موقف دول الجماعة من التدخل في الصراع الدائر بالكونغو الديمقراطية ، وما شهدته ليسوتو من توترات في أواخر التسعينيات من القرن العشرين .

وقد أدت تلك الخلافات في التوجهات ووجهات النظر بشأن القضايا الأمنية والموقف الواجب اتخاذه من قبل السادك إلى قيام كل من أنجولا وناميبيا والكونغو الديمقراطية إلى توقيع ميثاق مشترك للدفاع في إبريل ١٩٩٩ ، خارج إطار الميثاق الموقع داخل الجهاز السياسي والأمني للسادك .. مما أثار التساؤل حول مستقبل الجهاز وضرورة مراجعته وتطويره على نحو يجعله أكثر استقلالية عن السادك ، مع الحفاظ على روابط التنسيق معها بحيث يختص الجهاز بالشئون الأمنية ، والسادك تختص بالأمور الاقتصادية ، علاوة على ألا يقتصر المفهوم الأمني على الجانب العسكري بل يمتد ليعبر عن المعنى الشامل للأمن .





الهيكل التنظيمي  
لمجموعة أفريقيا الشرقية  
نوفمبر ١٩٩٣

هيئة رؤساء الدول الثلاث

« اللجنة الثلاثية الدائمة الخاصة بالتعاون »  
وينتمي اليها الوزراء المختصون بالتعاون الإقليمي  
وكذلك خبراء من الدول الثلاث وتصدر قراراتها  
بموافقة جميع الأعضاء

الأمانة العامة

باشرت أعمالها اعتباراً من مارس ١٩٩٦

مجلس الجامعات المشترك

بنك تنمية شرق أفريقيا

معهد التنمية الإدارية

معهد الدراسات المكتبية

## الفصل الخامس مجموعة أفريقيا الشرقية

السوق المشتركة والمؤسسة والمنشأة في إطار اتفاقية المجموعة .

ومن المنظمات الأساسية النشطة في المجموعة : شركة التعاون لشرقى أفريقيا للموانئ ، وبتك أفريقيا الشرقية للتنمية ، وشركة أفريقيا للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ، وشركة أفريقيا الشرقية للسكك الحديدية ، وشركة أفريقيا الشرقية للملاحة الجوية .

ورغم أجهزة ومؤسسات المجموعة إلا أن الإجراءات الرامية إلى تعزيز الهيكل الاقتصادى والتكامل الاقتصادى على المستوى الإقليمى لم تحقق النتائج المأمولة ، وكذلك لم تنجح الجهود التى بذلت فى تنسيق سياسات الدول الأعضاء فى مجال الاستثمار .

وقد أدت القلاقل السياسية والحلافات الايديولوجية بين أوغندا وكل من تنزانيا وكينيا خلال حكم الرئيس عيى أمين .. إلى تعطيل نشاط المجموعة وتوقفها فى عام ١٩٧٧ .

وقعت اتفاقية مجموعة أفريقيا الشرقية التى تضم كل من : كينيا وأوغندا وتنزانيا فى ٦ يونيو عام ١٩٦٧ ، فى كمبالا عاصمة أوغندا .. وقد جاء ذلك بعد جهود عديدة للتنسيق بين مصالح الدول الثلاث .

### وتهدف المجموعة إلى :

تنشيط وتقوية الاقتصاد والتجارة والصناعة بين الدول الثلاث بغية تحقيق التكامل الاقتصادى .

### الهيكل التنظيمى للمجموعة :

أعلى سلطة فى المجموعة هى سلطة رؤساء الدول الثلاث المثلة فى :

الهيئة التنفيذية العليا المرتبط بها مجلس وزراء أفريقيا الشرقية ونواب الوزراء بالإضافة إلى مجلس تشريعى لشرق أفريقيا يمتلك سلطات واسعة وتخضع قراراته للنقض من جانب رؤساء الدول الثلاث .

وتختص السلطة القضائية فى الأمور المتعلقة بالمجموعة ، كل من محكمة الاستئناف والمحكمة الصناعية . ومحكمة



الدائمة الخاصة بالتعاون ، وينتمى اليها الوزراء المختصون بالتعاون الإقليمي ، وكذلك خبزا من الدول الثلاث .

وهذه اللجنة مختصة بالإعداد والتخطيط وتنفيذ البرامج المشتركة ، وعرض مقترحات على الحكومة لتدعيم التعاون وتحسين الأوضاع . كما أن هذه اللجنة مكلفة بخدمة المؤسسات .

وتجتمع اللجنة الثلاثية ، ثلاث مرات سنويا ، وتصدر قراراتها بموافقة جميع الأعضاء ، وفي حالة وجود نزاعات يتدخل رؤساء الدول الثلاث لحسم أية مشكلات .

#### الأمانة العامة:

تم اتفاق الزعماء الثلاثة على انشائها خلال القمة الثانية للتجمع في نوفمبر ١٩٩٤ ، ويكون مقرها «آروشا» بـتنزانيا ، وتتقاسم نفقات تسييرها على قدم المساواة ، على أن يتم تداول منصب الأمين العام دوريا .

وقد باشرت الأمانة العامة مهامها اعتباراً من مارس عام ١٩٩٦ والتي تتمثل في دعم ومتابعة تنفيذ إتفاقيات التعاون في

ثم أعيد احياء «مجموعة شرق أفريقيا» بعد تفسير الوضع في أوغندا ووقع رؤساء كل من كينيا وأوغندا وتنزانيا في ٣٠ نوفمبر عام ١٩٩٣ اتفاقاً جديداً في مدينة آروشا بـتنزانيا .. وذلك بعد توقفها لمدة ١٦ عاماً.. وقد انضمت رواندا للمجموعة بعد موافقة رؤساء المجموعة في عام ١٩٩٨ .

#### وكان من أهم أهداف المجموعة:

\* العمل على تنسيق السياسة الخارجية لدول المجموعة .

\* تنشيط التعاون في مجالات التجارة والصناعة والسياحة والنقل والزراعة والعلوم والبحوث ، والقضاء والاتصالات، وتربية الحيوان ، ومصايد الأسماك .

#### الهيكل التنظيمي:

هيئة رؤساء الدول الثلاث : وهي أعلى سلطة في المجموعة ، ويعقد مؤتمر رؤساء المجموعة سنويا للعمل على تحقيق أهداف المجموعة .

وقد تكونت خلال القمة الأولى لزعماء المجموعة «نوفمبر ١٩٩٣» اللجنة الثلاثية

المجالات الصناعية والتجارية والنقل والمواصلات والترويج للإستثمار فى المنطقة .  
انشاء مراكز خاصة فى المطارات الدولية لاستقبال وسفر مواطنى الدول الأعضاء ، وإصدار وثيقة سفر إقليمية يستخدمها المواطنون فى التنقل بين الدول الثلاث بدلا من جوازات السفر .

#### إنجازات مجموعة أفريقيا الشرقية :

إعادة إحياء نشاط هيئة سكك حديد شرق أفريقيا وتنشيط الخط الحديدي : نيروبي / كمبالا . وبحث انشاء خط آخر لربط تنزانيا مع كينيا .

التنسيق بين قوانين ولوائح الجمارك تمهيدا للوصول إلى إنشاء اتحاد جمركى . الاستفادة من المؤسسات والهيئات التى ظلت قائمة بعد إنهيار اتفاقية السوق المشتركة بين المجموعة عام ١٩٧٧ ، ومن أهمها :

بنك تنمية شرق أفريقيا ، مجلس الجامعات المشترك ، ومعهد الدراسات المكتبية ، ومعهد التنمية الإدارية .

وكان قد تأخر قيام «الأمانة العامة للمجموعة» مباشرة مهامها بسبب الخلافات

والتوتر فى العلاقات الكينية - الأوغندية ، حيث تم حل تلك الخلافات خلال اجتماع القمة بين الرئيسين الكينى والأوغندى فى نيروبي فى ١٨ يناير عام ١٩٩٦ ، مما أعطى دفعة قوية لإعادة إحياء التعاون الاقليمى بين الدول الثلاث .

وقع الرؤساء الثلاث لمجموعة أفريقيا الشرقية فى مارس عام ١٩٩٦ ، اتفاقية لتشكيل تجمع تجارى جديد تحت اسم «تجمع التعاون لدول أفريقيا الشرقية» .

تم التوقيع فى ٢٩ ابريل عام ١٩٩٧ على اتفاق ينهى الإزدواج الضريبى بين الدول الأعضاء ، ويدعو الاتفاق لإصدار جواز سفر وعلم موحد لدول شرق أفريقيا من أجل تعزيز الروابط بين هذه الدول - وذلك بمدينة آروشا التنزانية .

وفى ٣٠ ابريل عام ١٩٩٨ ، تم التوقيع على مذكرة للتعاون العسكرى بين دول المجموعة الثلاث .

وقد وقعها عن الجانب التنزانى إدجار ماجوجو وزير الدفاع ، وعن الجانب الكينى

نيكولاس بيوت وزير التعاون الإقليمي ،  
وعن الجانب الأوغندي : الميجور جنرال سليم  
صالح المشرف على وزارة الدفاع  
وتتبع مذكرة التعاون إجراء تدريبات  
مشتركة بين جيوش الدول الثلاث ،  
والتعاون في مواجهة الكوارث ، والاستخدام  
المشترك للإمكانات الفنية لصيانة المعدات  
العسكرية ، كما تتبع لقوات أى دولة من  
الدول الثلاث إمكانية استخدام المطارات أو  
القواعد الجوية فى الدولتين الأخرين .  
وقد صدق وزراء الدفاع فى الدول الثلاث  
على انشاء مكتب اتصال عسكرى ضمن  
أمانة التعاون لدول شرق أفريقيا .  
صرح السكرتير العام لتعاون «شرق  
أفريقيا» فى ٢٥ سبتمبر ١٩٩٨ ، أن جواز  
السفر الإقليمى بين الدول الثلاث جاهز  
للاستعمال ، حيث قامت الدول الثلاث بإنهاء  
التفاصيل الإدارية قبل إصدار هذه الوثيقة -  
ولذلك لتيسير انتقال المواطنين فيما بين  
الدول الأعضاء .  
تمثل مجموعة أفريقيا الشرقية اتحادا  
جمركيا وسوقا مشتركة .

\*\*\*

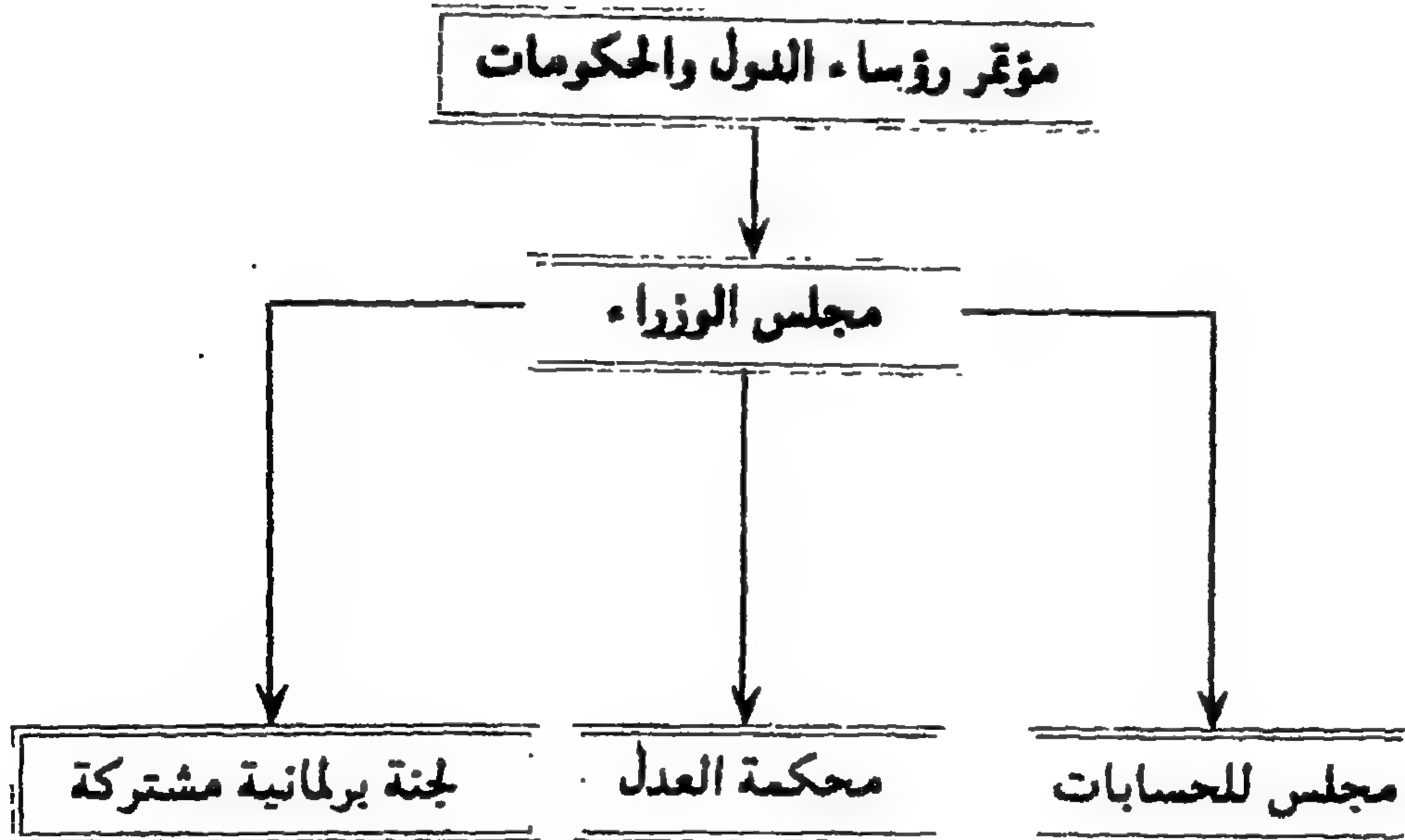




الفصل السادس  
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا  
"U.E.M.O.A"

- تم التوقيع على معاهدة انشاء منظمة  
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب  
أفريقيا ، لتحل محل الاتحاد النقدي لغرب  
أفريقيا .. في داكار عاصمة السنغال في ١١  
يناير عام ١٩٩٤ وقد صدقت عليها الدول  
الأعضاء في ١٦ يوليو ١٩٩٤ ، ودخلت حيز  
التنفيذ الفعلي في أول أغسطس ١٩٩٤ .
- « البيزو » الى الفرنك الأفريقي .  
ويمثل هذا الاتحاد الاقتصادي والنقدي  
دعامة جديدة للجماعة الاقتصادية لدول  
غرب أفريقيا ( الإيكواس ) حيث يمثلان  
معا لبنة في صرح الجماعة الاقتصادية  
الأفريقية تطبيقا لاتفاقية ابوجا ( ١٩٩١ ) .
- أهداف الاتحاد :
- \* تنسيق السياسات الاقتصادية وخطط  
الميزانية .
  - \* تنشيط وتدعيم التعاون الاقتصادي والمالي  
بين الدول الاعضاء وتأسيس تدريجي  
لاتحاد اقتصادي وسوق مشتركة .
- العضوية :  
يضم الاتحاد في عضويته سبع دول  
فرانكفونية هي : « السنغال ، كوت ديفوار ،  
مالي ، النيجر ، بنين ، بوركينا فاسو ،  
وتوجو » .
- وقد انضمت للاتحاد غينيا بيساو في أول  
عام ١٩٩٧ بعد أن تم تفسير عملتها
- \* رفع الحواجز الجمركية وتسهيل انتقال  
السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين  
الدول الأعضاء لتشجيع روح المنافسة ..  
وكذلك الأخذ بقواعد الاقتصاد الحر القائم  
على تفاعل آليات السوق .
- \* تحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأعضاء .

الهيكل التنظيمي  
للاتحاد الاقتصادي والنقدي  
لدول غرب أفريقيا





### الهيكل التنظيمي للمنظمة :

\* مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

\* مجلس الوزراء .

\* محكمة العدل .

\* مجلس للحسابات .

\* لجنة برلمانية مشتركة .

وخلال القمة الثالثة للاتحاد الاقتصادي

والنقدي لدول غرب أفريقيا في لومي

عاصمة توجو في ٢٨-يناير عام ٢٠٠٠ ..

تم مناقشة الموقف الاقتصادي والمالي

والنقدي للمنطقة .. إلى جانب الأنشطة

الخاصة بمؤسسات : البنك المركزي لدول غرب

أفريقيا وبنك غرب أفريقيا للتنمية .. وقد

عبر رؤساء دول وحكومات الاتحاد

الاقتصادي والنقدي والمالي عن الارتياح

بصفة عامة لأداء الاتحاد . كما تم مناقشة

علاقة الفرنك الأفريقي

«السيفا» باليورو ، وما قد ينجم عن ذلك

من آثار .

### وفي ختام القمة :

أقر الرؤساء « مشروع الصندوق الخاص

بتحقيق التكامل الإقليمي » .. وهو المشروع

الذي يعد رمزاً للتضامن بين الدول الأعضاء

في إطار السعي لإنشاء «سوق موحدة»

تشمل دول الاتحاد .

وسيتتم تمويل الصندوق عن طريق فرض

ضريبة قدرها ٥ ٪ من قيمة السلع

المستوردة من خارج دول الاتحاد . وقد تم

بالفعل تحصيل ١٦ مليار فرنك أفريقي خلال

عام ١٩٩٨ ، عن طريق هذه الضريبة ..

والتي من المتوقع أن تحقق هذه الضريبة زيادة

تصل إلى ١٠ مليار فرنك خلال عام

١٩٩٩ .

وفيما يتعلق بالكوادر المؤسسية للاتحاد ..

فهناك ست مشروعات كبيرة بهدف تحقيق

الاندماج الإقليمي سيتم تنفيذها وهي :

\* تنسيق الأطر القانونية واللوائح المتعلقة

بالنشاط الاقتصادي .

\* تحقيق الاتحاد الجمركي كخطوة نحو السوق

المشتركة .

\* الاشراف المتبادل على السياسات

الاقتصادية الكلية .

\* الإشراف على السياسات القطاعية

المشتركة .

\* تمويل الاتحاد .

إلى انخفاض ملموس فى العجز الموازنى.  
\* أما على المستوى النقدى فقد تم بدء  
التعامل باليورو فى ظل ظروف طيبة .  
\* وعلى المستوى المالى فقد شهدت الفترة  
الماضية تدخلا إيجابيا من جانب بنك  
التنمية لمنطقة غرب أفريقيا لتمويل  
سياسات التنمية الداخلية وتدعيم  
التكامل الإقليمى .  
\* وبالنسبة لما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل  
المشار إليه سابقا فقد تم وضع  
التشريعات المشتركة وآليات لتمويل  
الاتحاد .

\* التعاون الإقليمى والدولى .  
وفى ٢ فبراير ٢٠٠٠ وخلال اجتماع  
مجلس الوزراء برئاسة الرئيس عسبده  
ضيفوف.. ذكر أن قمة الاتحاد الاقتصادى  
والنقدى لغرب أفريقيا تناولت الوضع  
الاقتصادى والمالى للاتحاد والوقوف على  
تنفيذ برنامج العمل الذى سبق أن أقرته قمة  
وجادوجو عام ١٩٩٨ .. كما أكد الرئيس  
على ما يلى:  
\* على المستوى الاقتصادى بلغ متوسط  
معدل النمو ٤,٥ ٪ .. كما أن معدل  
التضخم لم يتجاوز نسبة ٣ ٪ بالإضافة

\*\*\*

## الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ,ECCAS,

### الهيكل التنظيمي :

\* رؤساء الدول والحكومات : ويعد السلطة العليا للمجموعة ، ويتم انتخاب رئيس المنظمة من بين الدول الأعضاء .

\* مجلس الوزراء : ويعد هيئة استشارية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

\* الأمانة التنفيذية : وتختص بتنفيذ القرارات التي يتخذها مؤتمر رؤساء الدول .

وهناك ست دول من الدول الإحدى عشر الأعضاء في الجماعة يشتركون في منطقة عمل مشتركة هي «الفرانك سيفا» بينما يستخدم الآخرون في المنطقة عملتهم الخاصة بهم غير القابلة للتحويل .. وهناك أيضا اتحاد نقدي يعرف باسم : « الجماعة الاقتصادية والنقدية لأفريقيا الوسطى»

« central d'Afrique Monétaire et Economique Communautaire »

وقد اتخذ رؤساء الدول والحكومات في «الإيكاس» قراراً بإنشاء إطار قانوني

تأسست الجماعة في عام ١٩٨٣ في برازا فيل .. ودخلت حيز النفاذ في أوائل عام ١٩٨٥ ، ولكنها لم تباشر عملها إلا منذ عام ١٩٩٧ .

### العضوية :

تضم الجماعة في عضويتها إحدى عشرة دولة هي :

بوروندي ، الكاميرون ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، تشاد ، الكونغو برازا فيل ، غينيا الاستوائية ، الجابون ، رواندا ، ساوتومي وبرنسيب ، الكونغو الديمقراطية ، وأنجولا .

### وتهدف الجماعة إلى :

\* تطبيق ضرائب إقليمية موحدة .  
\* السماح بحرية انتقال الأفراد والبضائع والخدمات ورأس المال .

\* ترشيد وتنسيق التعريفات الجمركية ونظم الضرائب .

\* النهوض بالسياسات الصناعية والنقل .

\* تحقيق التنمية المتوازنة في المنطقة .

١٠٧  
١٠٧ : موبينكي موانزالي : السياسة والأمن في وسط أفريقيا ، ترجمة جوزيف رامز .. آفاق أفريقية ، (القاهرة - الهيئة العامة للاستعلامات) ، المجلد الثاني ، العدد السابع ، خريف ٢٠٠١ ، ص ١٠٢ .



ثانياً : تأخذ في إعتبارها جميع الإجراءات  
الضرورية للتعامل بفاعلية مع  
الصراعات السياسية بما في ذلك  
تشجيع ، والحفاظ على ، وتعزيز  
السلام والأمن في الإقليم الفرعى ،  
(مادة ٢ ) .

وقد جاء قرار تأسيس « كواباكس »  
تتويجاً لمداوالات مكشوفة تمت عبر ثلاث  
مراحل، تم تنظيمها تحت رعاية لجنة الأمم  
المتحدة .

ومؤسسى لتعزيز السلم والأمن فى هذا  
الإقليم فى مؤتمر القمة ببياوندى فى ٢٥  
فبراير عام ١٩٩٩ . ونفى القرار عكس  
انشاء « المجلس الأعلى للسلام والأمن فى  
أفريقيا الوسطى ( مادة ١ ) أو كواباكس  
copax ) ، ليكون آلية أمنية تقوم بوظيفة  
مزدوجة ، هى :

أولاً : تهدف الى منع وإدارة وحل النزاعات  
فى وسط أفريقيا .

\*\*\*

## الفصل السابع

### تجمع دول الساحل والصحراء

يعد تجمع الساحل والصحراء (س. ص) من أحدث التجمعات الإقليمية في أفريقيا في ظل ما تشهده القارة من اتجاه متزايد نحو انشاء التجمعات الإقليمية أو تفعيل القائم منها وذلك لمواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها حالة تهميش القارة من قبل القوى الكبرى وللتخفيف من حدة التداعيات السلبية للعولمة .

وقد تم انشاء تجمع « الساحل والصحراء » في طرابلس بالجمهورية الليبية بتاريخ ٤ فبراير ١٩٩٨ ، وذلك حينما وقع العقيد / معمر القذافي قائد الثورة الليبية ورؤساء كل من بوركينا فاسو - مالي - النيجر - تشاد - السودان على معاهدة انشاء التجمع ، وقد انضمت كل من أفريقيا الوسطى ، إريتريا في وقت لاحق ، وذلك خلال انعقاد الدورة الأولى لمجلس رئاسة التجمع التي عقدت بمدينة سرت بالجمهورية في يومي ١٤ ، ١٥ أبريل عام ١٩٩٩ . أما بالنسبة لكل من جيبوتي وجامبيا والبنغال،

فقد انضمت جميعها خلال انعقاد الدورة الرئاسية الثانية لمجلس الرئاسة والتي عقدت في العاصمة التشادية أنجamina في يومي ٤ ، ٥ فبراير عام ٢٠٠٠ . وخلال انعقاد الدورة الثالثة لمجلس الرئاسة في العاصمة السودانية الخرطوم بتاريخ ١٢ ، ١٣ فبراير ٢٠٠١ ، قبلت عضوية كل من مصر وتونس والمغرب والصومال ونيجيريا . وخلال انعقاد الدورة الرابعة لمجلس الرئاسة في يومي ٦ ، ٧ مارس ٢٠٠٢ ، قبلت عضوية توجو وبنين . وبذلك أصبح التجمع يضم حاليا ثمانية عشر دولة هي :

( ليبيا - بوركينا فاسو - مالي - النيجر - تشاد - السودان - أفريقيا الوسطى - إريتريا - جيبوتي - جامبيا - السنغال - مصر - تونس - المغرب - نيجيريا - الصومال - توجو - وبنين ) .

#### النشأة :

سبق الإعلان عن تكوين تجمع الساحل والصحراء عدد من المؤتمرات - بين ليبيا وأربع دول أخرى هي : ( تشاد والنيجر

ومالى و بوركينا فاسو ) - وكان أبرزها القمة الخماسية فى يومى ١٥ ، ١٦ أغسطس ١٩٩٧ ، والتي تم الإتفاق بين رؤساء الدول الخمسة على عقد اجتماع يضم وزراء خارجيتها فى سبتمبر ١٩٩٧ ، لوضع الإطار المناسب لذلك ، ودعوة دول أخرى لحضور هذا الاجتماع فى مقدمتها مصر والسودان .

وفى ١٥ سبتمبر ١٩٩٧ ، اجتمع وزراء خارجية الدول الخمسة ليقرروا أهداف التجمع ، إلا أنهم لم يصلوا لتصور واضح ، ولذا طرح الرئيس الليبى معمر القذافى ولأول مرة الأهداف التى سيسعى التجمع لتحقيقها وهى :

١ - منع القوى العالمية من تشكيل خريطة أفريقيا فى ظل العولة .

٢ - استثمار الإمكانيات الاقتصادية الهائلة لدول المنطقة .

٣ - الاندماج والتكامل بين دول المنطقة .

وهذه الأهداف تعكس نظرة ليبيا للتحديات التى تفرضها العولة من تهميش القارة الإفريقية ، وضرورة مواجهة هذه

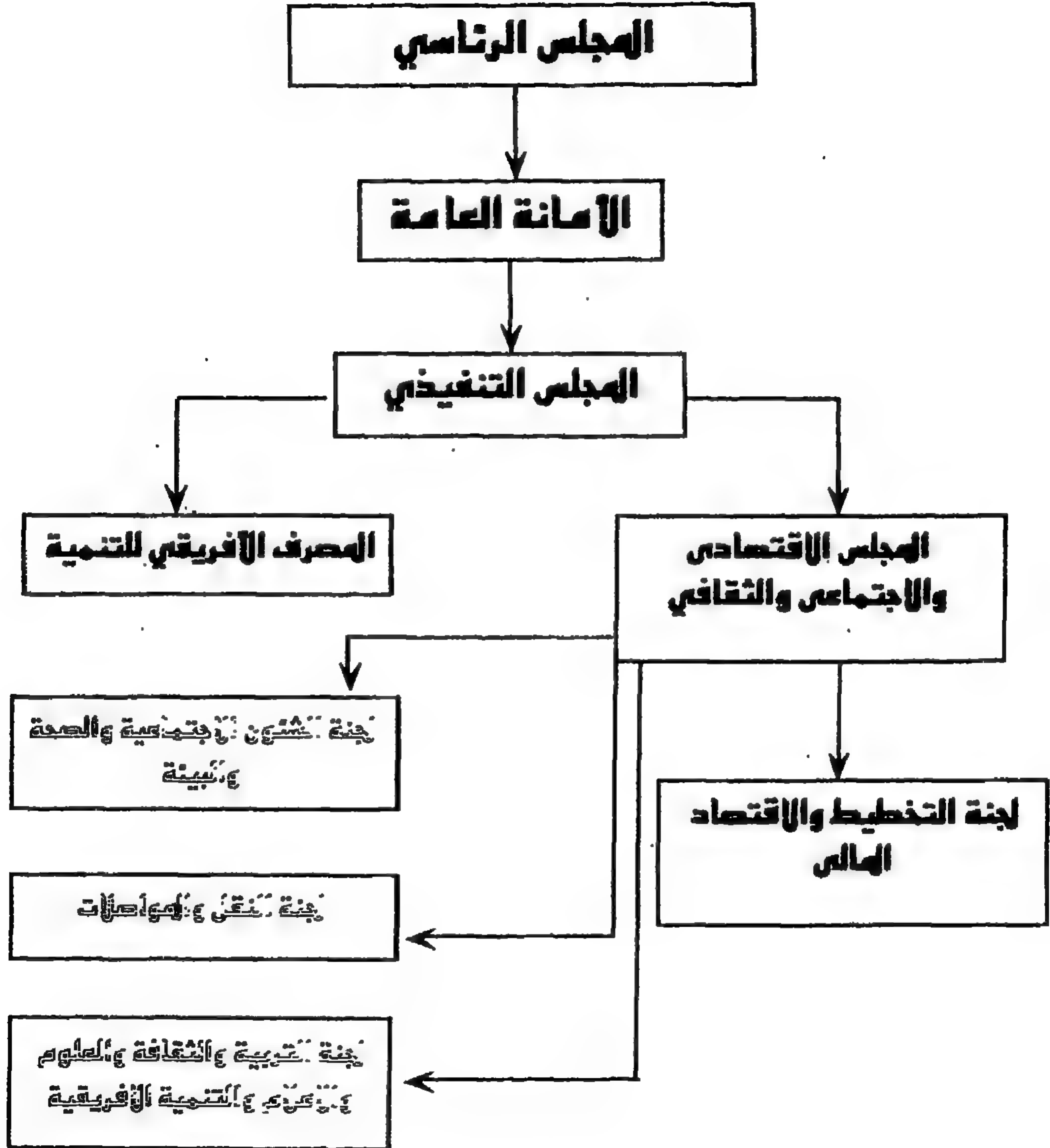
التداعيات السلبية .

وفى ٤ فبراير ١٩٩٨ عقدت القمة لرؤساء الدول الست وهى : بوركينا فاسو - مالى - النيجر - تشاد - السودان والرئيس الليبى معمر القذافى . - وبمشاركة مصر وتونس من خلال وفد وزارى . وقد طرح الرئيس الليبى على القمة مشروع اتفاقية لإقامة « إتحاد » إلا أن الدول المشاركة فضلت أن يكون تجمعا وأن تغلب عليه السمة الاقتصادية ، تحت مسمى « تجمع دول الساحل والصحراء » وفى ختام القمة فى ٥ فبراير عام ١٩٩٨ ، ثم الإعلان عن قيام تجمع لدول الساحل والصحراء الإفريقية ، وذلك بعد أن وقع رؤساء هذه الدول على معاهدة تأسيس هذا التجمع .. على أن تكون له خمس هيئات ومؤسسات .

وقد اختارت القمة بالإجماع العقيد معمر القذافى رئيساً لتلك الدورة لمؤتمر رؤساء الدول .. كما تم تعيين السيد / محمد المدنى الأزهرى ( من ليبيا ) أميناً عاماً للتجمع ، وأدم تونغوى ( من تشاد ) أميناً عاماً مشاعداً .



الاطار المؤسس للتجمع  
الساحل والصحراء



## العضوية:

يضم التجمع حالياً وبعد القمة الرابعة ثمانية عشر دولة بعد إنضمام دولتي توجو وبنين .

## الأهداف:

يعد « تجمع دول الساحل والصحراء » ، تجمع ذو طبيعة اقتصادية من المقام الأول ، ويهدف الى تحقيق الأهداف التالية :

١- تشجيع انتقال البضائع والسلع ذات المنشأ الوطني ، وتشجيع سياسات الإستثمار في الدول الأعضاء في الميادين الزراعية والصناعية وميدان الطاقة .. الخ .

٢- تسهيل حركة الأشخاص ورؤوس الأموال عبر أقاليم الدول الأعضاء .

٣- اقامة اتحاد اقتصادي شامل يستند على استراتيجية تنفذ من خلال مخطط تنموي متكامل مع مخططات التنمية الوطنية للدول الأعضاء .

٤- تنسيق النظم والسياسات التعليمية والثقافية .

ثم أضيف الى هذه الأهداف الاقتصادية ، أهداف أخرى أمنية بمقتضى الميثاق الأمنى

الذى ووفق عليه فى إجتماع إنجامينا يومى ١٦ ، ١٧ سبتمبر ١٩٩٩ ، وتتمثل الأهداف الأمنية فى :

١ - التعاون فيما بين الدول الأعضاء من أجل حفظ السلم والأمن لكل منهما .

٢ - انشاء مكتب دائم للتنسيق فى هذا الشأن .

٣ - تطوير التعاون فى مجالات الأمن العام والتصدي لظواهر التهريب والهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة ، وتهريب الأسلحة وتجارة المخدرات .

٤ - تبادل المعلومات بصفة دورية فى كل مامن شأنه تدعيم الإستقرار فى هذه الدول.

## المبادئ التى يستند اليها التجمع :

١ - عدم جواز التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء .

٢ - عدم جواز استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فى إطار العلاقات الدولية المتبادلة .

٣ - الإلتزام بعدم استخدام أراضي الدولة العضو لتهديد سلامة دولة أخرى أو استقلالها السياسى .

بالتناوب فى إحدى عواصم الدول الأعضاء ،  
حيث يقرر المجلس الرئاسى أثناء انعقاد  
دورته العادية مكان وزمان انعقاد دورته  
القادمة .

والنصاب القانونى الذى تصح به  
اجتماعات المجلس هو ثلثا عدد الدول  
الأعضاء .

أما قراراته فتصدر بأغلبية الحاضرين ،  
وفى حالة التساوى ترجح كفة الجانب الذى به  
الرئيس . ويعتبر صدور القرارات بالأغلبية  
تطوراً إيجابياً يذكر لوضعى المعاهدة المنشأة  
للتجمع .

#### المجلس التنفيذى :

.. طبقاً لقرار المجلس الرئاسية - يشكل  
المجلس التنفيذى .. وهو المجلس الذى يعهد  
اليه من قبل مجلس الرئاسية - وهو  
الغالب أو من قبل أى جهاز آخر ذى صلة  
كالأمانة العامة - تنفيذ السياسات العامة  
للتجمع وقراراته ، ويتم انتخاب رئيس  
المجلس من نواب الدول الأعضاء دورياً -  
كما يعد المجلس هيئة استشارية لمجلس  
الرئاسة .

٤ - الإلتزام بعدم تقديم أى مساعدة ضد  
العناصر الوطنية المقاومة للدولة ، وعدم  
تأييد قوى التمرد أو المعارضة السياسية  
سواء فى الداخل أو فى الخارج :

٥ - تنسيق المواقف على مستوى السياسات  
الخارجية .

٦ - الإلتزام بمبدأ التسوية السلمية للنزاعات  
.. وخاصة النزاعات الحدودية .. وذلك  
من خلال اللجوء الى وسائل التفاوض  
والتحكيم ولجان الوساطة أو المساعى  
الحميدة الى تشكل لهذا الغرض .

#### الإطار المؤسسى للتجمع :

يقوم « تجمع دول الساحل والصحراء »  
على خمسة أجهزة رئيسية هي :  
مجلس الرئاسة :

وهو أعلى جهاز فى التجمع ، ويختص  
مجلس الرئاسة بوضع السياسات العليا  
للتجمع كتنظيم دولى إقليمى ، وهو الذى  
يصدر القرارات ذات الصلة بهذه السياسات  
إضافة الى اعتماد القرارات التى تتخذها  
الأجهزة الأخرى فى التجمع وينعقد المجلس  
بصفة دورية مرة كل سنة .. وتكون رئاسته



ويجتمع المجلس التنفيذي مرة كل ستة شهور ، كما يمكنه أن يجتمع بصورة غير عادية عند الضرورة ، بناء على طلب رئيس مجلس الرئاسة أو بناءً على طلب من إحدى الدول الأعضاء .

والنصاب القانوني لإجتماع المجلس التنفيذي ثلثاً عدد الدول الأعضاء وتصدر قراراته بالأغلبية البسيطة لأعضائه الحاضرين الأمانة العامة :

وتتكون من الأمين العام والأمين العام المساعد ، وعدد من الموظفين يتم تعيينهم مع مراعاة توزيع جغرافي عادل للوظائف بقدر الإمكان .

ويتولى الأمين العام إدارة الأمانة العامة وتصريف شئونها والإشراف على أعمال إدارتها .

وتقوم الأمانة العامة بتنفيذ قرارات الرئاسة والمساهمة في إعداد الخطوط التنفيذية لبرامج عمل المجلس وإعداد البحوث والدراسات ، وتوفير المعلومات والوثائق والعمل على التنسيق بين الأجهزة المتخصصة في المجالات الإعلامية وتدعيم الصلات

وطبقاً لقرار مجلس الرئاسة ، يشكل المجلس التنفيذي للتجمع على النحو التالي :

١ - أمين اللجنة الشعبية العامة بالجمهورية الليبية ورؤساء الوزارات في الدول الأعضاء .

٢ - أمناء / وزراء التخطيط والمالية والإقتصاد في الدول الأعضاء .

٣ - أمناء / وزراء الداخلية في الدول الأعضاء .

أما عن اختصاصات المجلس التنفيذي فتتمثل أساساً في الآتي :

١ - إعداد البرامج والخطط التكاملية .

٢ - تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة .

٣ - التحضير لدورات مجلس الرئاسة ، واقتراح جدول الأعمال بالتعاون مع الأمانة العامة .

٤ - تنفيذ التوصيات الموجهة اليه ورفعها الى مجلس الرئاسة لإعتمادها بصفة نهائية .

٥ - دراسة جميع القضايا التي يرفعها اليه مجلس الرئاسة .



الليبية - بوركينا فاسو - مالي - النيجر -  
السودان - تشاد .

ويتمتع المصرف بالشخصية القانونية  
والذمة المالية المستقلة ، وتكون له الأهلية  
الكاملة للقيام بجميع التصرفات المتعلقة  
بتحقيق أغراضه .

ويحق للمصرف قبول جميع أنواع الودائع  
بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل وعمليات  
الدول مهما كانت مدة تلك الودائع .

ويمكن للمصرف إقتراض الأموال من  
الأسواق المالية الداخلية والخارجية عن طريق  
إصدار سندات مالية لزيادة موارده دون  
الإخلال بسلامة وضعه المالي وأغراضه ،  
وإمرافقة الجمعية العمومية .

ويحق للمصرف نقل أمواله داخل أو خارج  
الدول الأعضاء .

ويدير المصرف مجلس إدارة يتكون من  
ستة أعضاء على الأقل يمثلون الأطراف  
المساهمة .

ويعقد مجلس الإدارة اجتماعاته كل ثلاثة  
أشهر على الأقل ، وتكون للمصرف جمعية  
عمومية تتكون من ممثلي المساهمين تشكل

والثقافي اجتماعا سنوياً في دورة عادية ،  
وله أن يجتمع في جلسة طارئة بناءً على  
دعوة من رئيس التجمع أو من رئيس  
المجلس ، أو من إحدى الدول الأعضاء .

إحالة آراء وتقارير المجلس الإقتصادي  
والإجتماعي والشهني إلى الأمانة العامة ،  
التي تقدم لها بإخطار المجلس التنفيذي  
أ. من الرئاسة .

وتؤخذ توصيات المجلس الإقتصادي  
والإجتماعي والثقافي بتوافق الآراء ويتم  
تمويله من ميزانية الأمانة العامة .

**المصرف الأفريقي للتنمية والتجارة ،**

وهو مصرف مشترك في شكل شركة  
مساهمة ويضطلع بجميع الأعمال والخدمات  
المصرفية والمالية والتجارية المتعلقة بنشاطه  
في تمويل مشاريع التنمية الإقتصادية  
والتجارة الخارجية ، ويعضى المصرف الأولوية  
للمشروعات المنفذة في الدول الأعضاء .

وقد حدد رأسمال المصرف بمبلغ مائة  
مليون يورو ، يقسم إلى أسهم إسمية غير  
قابلة للتجزئة ، قيمة كل منها « مائة يورو »  
ويكتب فيه على النحو التالي : الجماهيرية



وتمارس أعمالها وفقا للنظام الأساسي للمصرف .

اجتماعات «تجمع دول الساحل والصحراء» والمجازاته :

عقد مجلس رئاسة التجمع منذ إنشاء التجمع وحتى الآن أربع دورات ، تم فيها بحث العديد من المسائل الاقتصادية والسياسية والأمنية وذلك كما يلي :

القمة الأولى لمجلس رئاسة التجمع :

«سرت الجماهيرية في يومى ١٤ . ١٥ ابريل ١٩٩٩»

عقدت القمة الأولى برئاسة العقيد معمر القذافى ومشاركة رؤساء كل من تشاد ، النيجر ، مالى ، بوركينا فاسو ، السودان .

وقد تم خلال الدورة الأولى قبول عضوية كل من إريتريا وأفريقيا الوسطى . وقد بحثت القمة العديد من المسائل المتعلقة بدعم التعاون بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات ، بالإضافة إلى استكمال وضع الهيكل التنظيمى للتجمع .

وقد تم خلال الدورة الأولى للتجمع : التوقيع على الإتفاقية الخاصة بإنشاء

المصرف الأفريقى للتنمية والتجارة .

الدورة الثانية لمجلس رئاسة التجمع :

«٤ . ٥ فبراير ٢٠٠٠ - إنجامينا عاصمة تشاد .

عقدت القمة الرئاسية الثانية لتجمع الساحل والصحراء في إنجامينا عاصمة تشاد في يومى ٤ ، ٥ فبراير ٢٠٠٠ بمشاركة رؤساء كل من ليبيا - السودان - تشاد ، النيجر ، مالى ، بوركينا فاسو - أفريقيا الوسطى - إريتريا - جيبوتى وجامبيا وشارك في القمة وزير سنغالى نائبا عن الرئيس السنغالى بسبب الانتخابات الرئاسية . كما شارك في الاجتماع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية .

وقد ألقى قائد الثورة الليبية ورؤساء كل من : تشاد وجامبيا وجيبوتى والأمين العام للتجمع «السيد / محمد المدنى الأزهرى» كلمات في افتتاح الدورة أكدوا فيها العزم على تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في التجمع وضرورة التعاون والتنسيق مع التجمعات الإقليمية الأفريقية الأخرى في مواجهة تحديات العولة ،

والاحتكاكات الأجنبية الكبرى ، وأهمية العمل على حل المشاكل والصراعات التي تعاني منها مناطق عديدة في القارة الأفريقية ، والعمل على تعزيز الأمن والاستقرار . وقد أشاد المتحدثون بالمساعي الشخصية لقائد الثورة الليبية من أجل إرساء دعائم السلام والاستقرار .

وفي ختام القمة أصدر قادة التجمع بياناً جددوا فيه تمسك دولهم بإنجاح إعلان سرت الصادر في ٩ سبتمبر ١٩٩٩ عن الدورة الاستثنائية للقمة الافريقية التي عقدت بالجمهورية الليبية ، ودعوة الدول الأفريقية إلى إتخاذ الإجراءات الكفيلة بوضع الإعلان موضع التنفيذ ، وكذلك التصديق على معاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية .

وقد دعا البيان إلى أن تكون عملية اندماج دول التجمع موجهة نحو مكافحة الفقر ، وتخفيف الفوارق الاجتماعية بين الدول الأعضاء من خلال مشاريع تكاملية . وقد تم في هذا الشأن تفويض الرئيس التشادي/إدريس ديبي بالعمل على إعداد

تصور للإندماج الكامل يشمل : الطرق والمواصلات والسكك الحديدية ، والتنقل الجوي ، كما يشمل حرية انتقال الأشخاص والبضائع ، وإنشاء سوق مشتركة لدول التجمع .

وقد تضمن البيان أيضا : الدعوة إلى الرفع الفوري والكامل لكل إجراءات الحظر المفروضة على الجماهيرية .

كما تم تفويض العقيد معمر القذافي بصلاحيات التحدث باسم التجمع لدى المنظمات الإقليمية والدولية ، وبذل الجهود من أجل استتباب الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة والقارة .

وتم خلال اجتماعات القمة التوقيع على «ميثاق الأمن» بين الدول الأعضاء في كل المنطقة ، ويقضي هذا الميثاق بضمان حرية انتقال الأفراد والممتلكات في الدول الأعضاء بالتجمع ، ومحاربة الإرهاب ، وتعزيز أمن واستقرار الدول الأعضاء ، والتزام الدول الأعضاء باحترام سلامة والشئون الداخلية للدول الأعضاء ، والعمل على تسوية أية نزاعات قد تنشأ بالطرق السلمية .

وقد قررت القمة أيضا تعزيز أجهزة التجمع الأساسية «بلجنة السفراء المعتمدين لدى دولة المقر».

وتتضمن هذه اللجنة جميع سفراء الدول الأعضاء في التجمع والمعتمدين لدى الجماهيرية ، وتمثل مهمة هذه اللجنة في معاونة الأمانة في تسخير أعمالها ووضع تضررات مستقبلية لتنشيط عمل التجمع ، بحيث ترفع للعرض على المجلس الوزاري في دوراته العادية .

طلبت القمة الدول الأعضاء ، بإعداد ورقة لقمة منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي لجعل التجمع عضوا استشاريا في هذه الاتحادات .

كما تم تفويض العقيد القذافي رئيس التجمع ، بالتحدث ولعمل باسم التجمع في المؤسسات الإقليمية والدولية والقيام بأي اتصالات يراها ضرورية مع التجمعات الدولية والإقليمية التي ترغب في خلق علاقات تعاون اقتصادي أو ثقافي ، والسعي لرأب أي خلاقات ووقف أي صراع وقتال بين الدول الأفريقية .

### القمة الرئاسية الثالثة للتجمع :

« ١٢ . ١٣ فبراير ٢٠٠١ ، الخرطوم - السودان »

عقدت القمة الرئاسية الثالثة لتجمع الساحل والصحراء في الخرطوم في يومي ١٢ . ١٣ فبراير ٢٠٠١ . وقد سبق اجتماعات القمة اجتماعات الخبراء في يومي ٨ . ٩ فبراير ، واجتماعات المجلس التنفيذي في يومي ١٠ ، ١١ فبراير ٢٠٠١ .

وقد شهدت القمة توسعا كبيرا من حيث العضوية ، فقد أقرت القمة عضوية خمس دول هي : مصر - نيجيريا - تونس - المغرب - الصومال وبذلك أصبح التجمع يضم ست عشرة دولة .

وقد شارك في اجتماعات القمة الثالثة لتجمع الساحل والصحراء كل من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، ومدير عام « منظمة الفاو » ، والأمين التنفيذي لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ، وأمين عام مساعد منظمة المؤتمر الاسلامي والأمين التنفيذي « للجنة حوض نهر تشاد » .



ضرورة وضع حلول نهائية وجذرية للحروب الداخلية والنزاعات بين بعض دول المنطقة بهدف تحقيق الاستقرار والسلام .

\* التزام قادة التجمع بمبادئ حقوق الانسان والعدالة والمساواة ، والعزم على بسط الحريات وحكم القانون ، واحترام التعددية والشفافية .

اقترحت السودان في المجال الاقتصادي والتنمية خطة عمل تمثلت محاورها الرئيسية في :

- أ - مشروعات مقاومة الجفاف والتصحر .
- ب - مشروعات مكافحة الفقر ، والارتقاء بالبيئة الانسانية .
- ج - مشروعات الأمن الغذائي .
- د - ترسيخ الثقافة الأفريقية بمشاركة فاعلة من المؤسسات التعليمية الوطنية ووسائل الاعلام .
- هـ - مشروعات البنية الأساسية التحتية ، والنقل والمواصلات والاتصالات .
- و - تحقيق مشاركة القطاعات الشعبية في تخطيط وتنفيذ برامج العمل .
- ز - إنشاء الروابط بين التنظيمات الوطنية

وفي ختام القمة الثالثة لتجمع الساحل والصحراء ، أعرب مجلس الرئاسة عن تقديره للجهود التي يبذلها الرئيس الليبي في مجال إرساء دعائم الاستقرار والأمن في فضاء تجمع الساحل والصحراء وتعهدوا بمواصلة تقديم الدعم اللازم للتجمع .

كما أعرب قادة ورؤساء الدول عن ارتياحهم للحيوية التي يتسم بها التجمع والذي استطاع خلال ثلاثة أعوام من العمل تحقيق انجازات مهمة في إطار التوسع التنظيمي والدبلوماسي والعملی .

وقد صدر عن القمة الثالثة ، وإعلان الخرطوم والذي يمثل أهم الوثائق الصادرة عن تلك الاجتماعات .. حيث تناول «الاعلان» العديد من القضايا المهمة في مجالات عمل التجمع المختلفة : سياسية وأمنية ، اقتصادية وتنموية واجتماعية وثقافية منها :

\* إحياء وتنشيط التواصل الثقافي بين شعوب الدول الأعضاء ، كما أشار إلى أهمية العناية بقضايا الشباب والمرأة والطفل .

زراعية للإستثمار فى إنتاج الغذاء لمقابلة إحتياجات الدول الأعضاء ، وتوفير الأمن الغذائى ، وتنسيق مكافحة الأوبئة الحيوانية، وقيام اتحاد للمعرف التجارية .

وقد ناقشت القمة خطة لتسهيل التبادل فى قطاعات الكهرباء والنفط والغاز وقضايا أخرى مرتبطة بأعضاء التجمع مثل قضية لوكيربى ، والمصالحة فى الصومال .

وبالإضافة إلى إعلان الخرطوم ، أصدر مجلس رئاسة التجمع عدداً من القرارات المهمة منها :

\* انشاء صندوق خاص للتضامن ، يكون الهدف منه تقديم المساعدة الانسانية عند الضرورة .

\* دعوة المنظمات الإقليمية والدولية لممارسة أكبر قدر من الضغط وتكليف اللجان المنبثقة عنها للتحرك العاجل للرفع الفورى والنهائى للعقوبات على ليبيا .

\* مطالبة مجلس الأمن بالرفع الفورى والنهائى للقرار الخاص بالحظر الجائر المعلق والمسلط على شعب الجماهيرية ، كما أكد القرار على حق الجماهيرية الليبية فى

غير الحكومية والاتحادات البرلمانية والقطاع الخاص .

ح - توسيع قاعدة التبادل التجارى بين الدول الأعضاء ، وتسهيل حركة البضائع والمواطنين ، وذلك بوضع الاتفاقيات والبروتوكولات الكفيلة بتطوير التعاون فى مجالات التجارة البينية والنقل والمواصلات لتحقيق التنمية قهيدا لإقامة السوق المشتركة.

ط - حل مشكلة الألقام فى القارة الأفريقية .

ى - وضع إعلان سرت الخاص بالاتحاد الأفريقى موضع التنفيذ .

ك - التأكيد على تفعيل التكتلات الإقليمية القائمة وتكاملها ، وصولا للوحدة الأفريقية الشاملة .

كما شهدت القمة طرح مشروعات اقتصادية للدراسة أبرزها تأسيس صندوق تضامن لمواجهة الكوارث الطبيعية ، وشركة طيران بين دول التجمع التى تنتمى جميعها للقارة الأفريقية .

وعرضت الحكومة السودانية أراض

التعرض عما لحق بها من خسائر .

\* البيان بالعرض الذى قدمه السودان ،  
والخاص بتخصيص اراض زراعية  
للاستثمار فى انتاج الغذاء ، وتوفير  
الامن الغذائى لشعوب دول التجمع .

\* تم توقيع بروتوكول للتعاون الاقتصادى  
بين الأمين العام لمجلس الوحدة  
الاقتصادية بجامعة الدول العربية د :  
احمد جويلى والأمين العام لتجمع دول  
الساحل والصحراء د / محمد المدنى  
الأزهري وذلك فى ٢٣ مايو ٢٠٠١ .

ويهدف البروتوكول الذى تم توقيعه  
إلى تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية  
بين الجانبين ، ويتضمن تبادل الآراء  
حول التعاون العربى الأفريقى  
خاصة فى مجال انشاء الشركات  
العربية والأفريقية ، وشركات  
مشتركة بينهما ، كما يتضمن  
البروتوكول أيضا اعتماد كل من المجلس  
وتجمع الصحراء عضو مراقب فى  
الاجتماعات المقبلة للمجلس واللجان  
والأنشطة المنبثقة عنها .

اجتمعت الدورة السادسة للمجلس

التنفيذى لدول تجمع الساحل والصحراء ، فى  
بوركينا فاسو ، فى آواخر أغسطس عام  
٢٠٠١ ، على المستوى الوزارى .

وفى ختام الاجتماعات ، تم التأكيد على  
ضرورة وضع برامج محددة للعمل المشترك  
فى مجالات التنمية المختلفة والتركيز على  
مجالات التجارة البينية .

وقد رأس الوفد المصرى المشارك فى  
الاجتماع .. السفير / ابراهيم على حسن  
مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية .

وقد طرحت مصر بحث إقامة منطقة تجارة  
حرة لدول التجمع الى جانب بحث سبل دعم  
التنمية الريفية والزراعية ، باعتبارها من أهم  
أنشطة اقتصاديات أفريقيا. وقد كان هناك  
قبول للتوجه الذى طرحته مصر ، خاصة أنه  
يعزز فرص تحرك التجمع نحو مادت اليه  
« إتفاقية أبوجا » للجماعة الاقتصادية  
الأفريقية ، من الربط فيما بين القارة من  
خلال دمج التكتلات الاقتصادية الإقليمية  
المختلفة .

كما تم بحث عدد من المقترحات مثل :



إقامة آلية لرصد بؤادر التوتر أو النزاعات في القارة لتفادي حدوثها في ضوء اهتمام التجمع بتوفير الأمن والاستقرار والسلام في فضاء دول الساحل والصحراء ودعم الجهود المبذولة في هذا الصدد ، وهو شرط أساسي لتحقيق الأهداف الاقتصادية وقد رأى المشاركون في الاجتماع أنه من الممكن الاستفادة من الأجهزة القائمة مثل «آلية تفادي وإدارة وفض المنازعات الأفريقية» التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، والتي اعتمدتها قمة لوسكا الأخيرة في يوليو ٢٠٠١ ، كأحد أجهزة الاتحاد الأفريقي الجديد .

وحول سبل دعم «المصرف الأفريقي للتنمية» ، أكد السفير المصري .. أنه قد تقرر زيادة رأس ماله من مائة مليون يورو الى ٢٥٠ مليون يورو ، وقد بدأ نشاط المصرف الإفريقي للتنمية اعتباراً من أول أغسطس ٢٠٠١ ، ويتركز نشاط المصرف على التنمية الاقتصادية والاجتماعية (\*) .

وقد عقدت الدورة الرئاسية الرابعة لتجمع الساحل والصحراء بمدينة سرت الليبية في يومي ٦ ، ٧ مارس ٢٠٠٢ .

وافتح الرئيس الليبي جلسة افتتاح المؤتمر مرحباً بالحضور مؤكداً على أن التجمع مزو «منظمة تكامل اقتصادي اقليمي» وليس منتدياً سياسياً .

وشارك في القمة رؤساء الدول والحكومات والوفود .

ووافقت القمة في الجلسة الافتتاحية على منح العضوية الكاملة بالتجمع لكل من توجو وبنين ليصبح عدد الأعضاء بالتجمع ١٨ عضواً . وبالنسبة « لليبيريا » فقد قرر الاجتماع استمرار منحها « صفة مراقب » .

وقد تحدث المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ( الفاو ) .. فدعا الدول الأعضاء الى وضع خطة تنصدي للفقر والجفاف والتصحر الذي ينتشر في معظم دول التجمع ، مؤكداً على أن منظمة « الفاو » على استعداد لتزويد التجمع بكل ما يطلبه من دعم فني وتكنولوجي لإنشاء سوق مشتركة للمنتجات الزراعية الأساسية

وطالب المدير العام المساعد لمنظمة التجارة العالمية .. الدول بتنظيم أوضاعها على

\* مصر تقترح إقامة منطقة تجارة حرة لدول الساحل والصحراء (الاهرام ، ٢٩/٨/٢٠٠١) ص ٩ .

- المستوى الفردى وعلى المستوى الجماعى لمواجهة تحديات العولة من خلال هيكلة أسواقها وتحسين أداء عوامل الإنتاج .
- \* وقد ناقش الأعضاء خلال القمة موضوع انشاء « سوق مشتركة للموارد الزراعية الأساسية » . وإقامة « منطقة تجارة حرة » بين الدول الأعضاء . « مقترح مصرى » .
- كما قدم الوفد المصرى أيضاً مقترحاً يدعو الى « تشكيل فريق خبراء » لإعداد خطة اقتصادية وتنموية شاملة ، تؤدي الى تحديد دقيق وتفصيلى لأهداف التجمع ، ومراحل تنفيذها فى مجالات الإقتصاد والتعاون الفنى .
- وتتطلب الدعوة إنشاء سوق مشتركة ومنطقة تجارة حرة ترتيبات وتنظيمات متعددة . حتى لا يحدث تقاطع أو تناقض مع الارتباطات والعلاقات القائمة حالياً بين الدول الأعضاء ، والأطراف الخارجية (\*) .
- وتم مناقشة قضايا الأمن والاستقرار فى الاجتماعات المغلقة على الرغم من وجود ميثاق أمنى ، وقع عليه الأعضاء فى فبراير
- ٢٠٠٠ ، وقد اتفقت الدول الأعضاء على :  
أ - انشاء آلية لمنع المنازعات فى داخل المجتمع .  
ب - تشكيل لجنة ثلاثية من ليبيا والسودان وبوركينا فاسو ، لوضع مشروع انشاء الآلية وإجراءات عملها .  
ج - وافق الاجتماع على منح تفويض لرئيس مجلس الرئاسة لإتخاذ أى قرار عاجل يتعلق بتحقيق أهداف التجمع عن طريق التمير لكى يتمكن رئيس التجمع من لعب دور رئيسى فى تحقيق أهداف التجمع .
- وهذا القرار لا يبطل عمل التفويض السابق الذى صدر عن قمة التجمع بالخرطوم فى ٢٠٠١ ، بأن يقوم العقيد معمر القذافى بمسؤوليات منسق السلام فى فضاء التجمع وفى باقى أقاليم القارة .
- ومن أهم قرارات البيان الختامى لتجمع الساحل والصحراء :
- \* الإشادة بسياسة الرئيس البشير بشأن الإبتتاح والمصالحة الوطنية ، ودعوة جميع أبناء السودان الى الحوار ضماناً لوحدة

\* د . عبد الملك عوده قمة تجمع الساحل والصحراء (الاهراء ٢٠/٣/٢٠٠٢) ص ١٢ .

السودان وسلامة أراضيه .

\* دعوة مصر وليبيا لمواصلة جهودها الخاصة بالمبادرة المشتركة مع التنسيق بينهما وبين مبادرة « إيجاد » وإنشاء الآليات اللازمة لتنفيذ خطة السلام .

\* مناشدة أطراف النزاع السياسى الدستورى فى مدغشقر للدخول فى حوار سياسى .  
\* تأييد الحكومة الإنتقالية بالصومال ، ومساندتها لتعزيز الحوار والمصالحة الوطنية .

مستقبل تجمع س . ص فى خريطة العمل  
الأفريقى :

يشمل تجمع « س ص » فى ظل توسع فضائه الإستراتيجى « ١٨ » ثمانية عشر دولة أفريقية فى منطقة تمتد من ساحل المحيط الهندى والبحر الأحمر شرقا الى ساحل المحيط الأطلسى غرباً ، ومن ساحل البحر المتوسط شمالا الى أواسط القارة الأفريقية جنوباً ، ويمثل إضافة مهمة

للتجمعات الإقليمية الإفريقية والتي تتجه جميعاً نحو تحقيق الهدف الأسمى ألا وهو إقامة الجماعة الاقتصادية الإفريقية ، كما أنه لا يمكن إنكار ماتبذله الدول الأعضاء ، فى التجمع من جهود بهدف تعزيز دور التجمع وتفعيل أجهزته وأنشطته فى المجالات المختلفة الاقتصادية والفنية والسياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية والإعلامية ، وذلك بما يتواءم مع المرحلة القادمة وما يرتبط بها من تحديات العولمة وتهميش القارة الإفريقية ، وزيادة على ذلك فإن بعض المراقبين السياسيين يعتبرون تجمع الساحل والصحراء أحد روافد العمل العربى الأفريقى المشترك ، وذلك فى ضوء إنضمام كل من (مصر والسودان وتونس والمغرب والصومال وجيبوتى بالإضافة الى ليبيا )  
والذى يسهم بدوره فى تحقيق ماتصبو اليه القيادة الليبية ، وهو خلق فضاء عربى أفريقى موحد قادر على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية .

\*\*\*

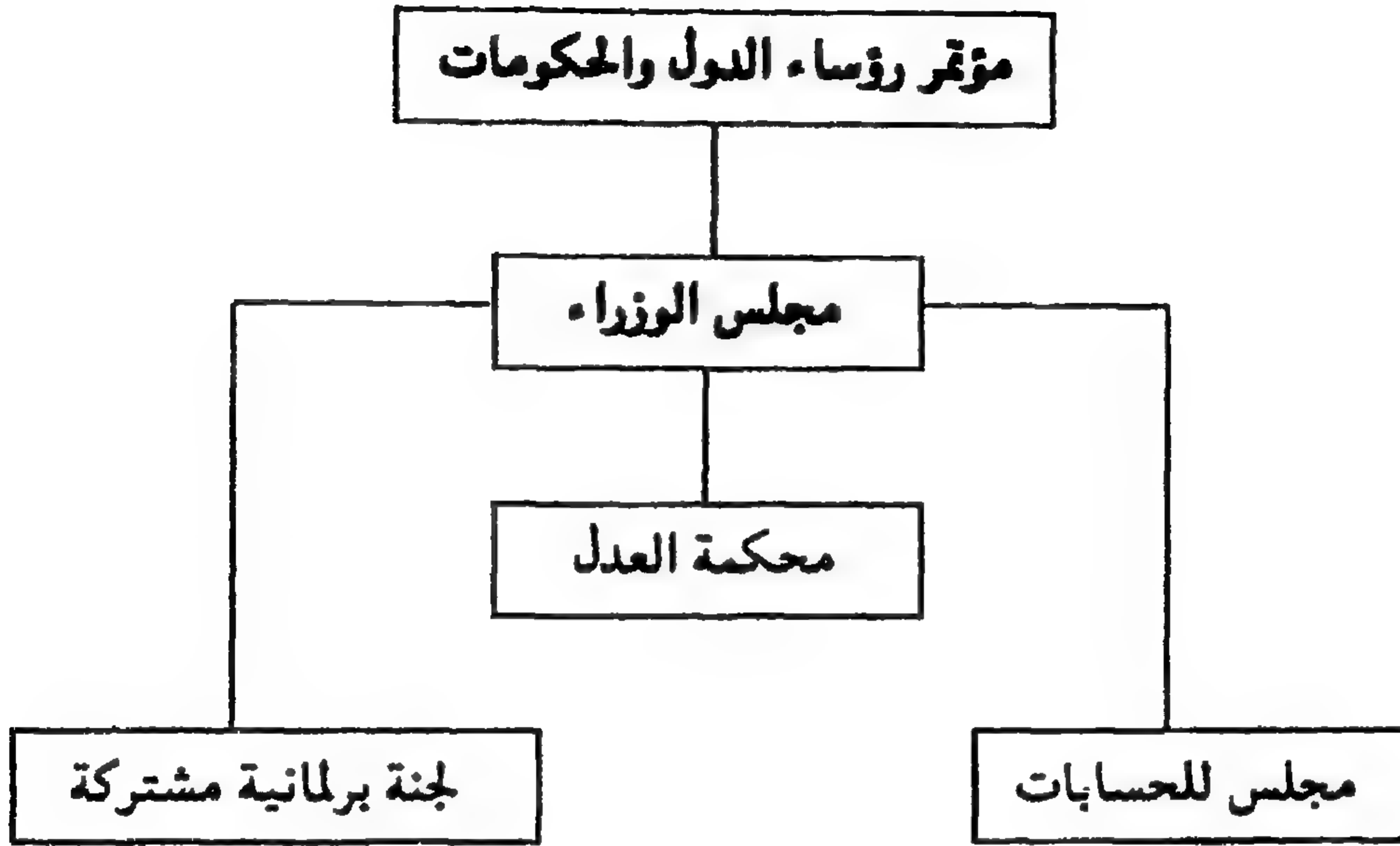




## الفضل الثامن الجماعة الاقتصادية الإفريقية

- تأتى أهمية معاهدة تأسيس « الجماعة الاقتصادية الإفريقية » كإحدى الوسائل لتحقيق التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء من خلال التضامن كأحد الأهداف التى تضمنها ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ( مايو عام ١٩٦٣ ) .
- وقد وقع رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية على المعاهدة المؤسسة للجماعة خلال الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة الإفريقية الـ ٢٧ فى أبوجا ( ٣ - ٦ يونيو عام ١٩٩١ ) .
- وقد وقع الدكتور بطرس غالى - (نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية ورئيس الوفد المصرى لدى القمة ( آنذاك ) - على المعاهدة نيابة عن الرئيس حسنى مبارك ويتفويض من سيادته .
- انضمت مصر رسميا لعضوية الجماعة فى نوفمبر عام ١٩٩٢ .
- شاركت مصر بفاعلية فى إنجاح قيام الجماعة الاقتصادية الإفريقية ، واستمرت تلك الجهود حتى دخلت الجماعة حيز التنفيذ
- الفعلى فى ١٣ مايو عام ١٩٩٤ .
- أهداف الجماعة الاقتصادية لأفريقيا:
- ١ - النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتكامل الاقتصاديات الإفريقية لزيادة الاعتماد الاقتصادى على الذات .
  - ٢ - تعزيز التعاون والتنمية فى جميع مجالات النشاط البشرى لرفع مستوى معيشة شعوبها ، والمحافظة على الاستقرار الاقتصادى ، والتنمية والتكامل الاقتصادى للقارة الإفريقية .
  - ٣ - تنسيق ومواءمة السياسات بين التجمعات الاقتصادية القائمة حالياً والمقبلة بغية اقامة الجماعة تدريجياً .
- مبادئ الجماعة الاقتصادية لأفريقيا :
- ١ - تكافؤ الدول الأعضاء وتكاملها .
  - ٢ - التضامن والاعتماد الجماعى على الذات .
  - ٣ - التعاون فيما بين الدول وتكامل البرامج ومواءمة السياسات .

الهيكل التنظيمي  
للاتحاد الاقتصادي والنقدي  
للدول غربيـ





- ٤ - تشجيع تنمية الأنشطة الاقتصادية فيما بين الدول الأعضاء .
- ٥ - الإلتزام بالنظام القانوني للجماعة .
- ٦ - تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء .

بالفرق السلمية .

٧ - احترام حقوق الإنسان والشعوب .

٨ - المسؤولية والعدالة الاقتصادية والمشاركة الشعبية في التنمية .

الهيكل التنظيمي للجماعة :

مؤتمر رؤساء الدول والحكومات :

ويمثل أعلى سلطة للجماعة ، ويعمل على تنفيذ أهداف الجماعة .. ويجتمع مرة واحدة سنويا ، ويتولى رئاسة المؤتمر أحد رؤساء الدول الأعضاء بعد التشاور فيما بينهم ، وقراراته ملزمة للدول الأعضاء وأجهزة الجماعة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية .

مجلس الوزراء :

وهو نفس مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية ويقدم مشروعات برامج أنشطة وميزانية الجماعة الى مؤتمر الرؤساء .. ويجتمع المجلس مرتين سنويا على أن يسبق

إحدى الدورتين عقد الدورة العادية للمؤتمر .. ويتولى رئاسة المجلس وزير دولة عضو ينتخبه الأعضاء .

البرلمان الإفريقي .

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية :

وهي جهاز تابع لمنظمة الوحدة الإفريقية .. وتتكون من الوزراء المعنيين بالتنمية والتخطيط والتكامل .. ومهمتهما الأساسية إقتصادية ، وترفع توصياتها للمجلس الوزاري للجماعة .

محكمة العدل :

وتلزم أحكامها الدول الأعضاء بالجماعة ، ويجوز لمؤتمر الرؤساء إحالة النزاعات اليها .

الأمانة العامة :

وهي نفس الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية .

اللجان الفنية المتخصصة :

- ١ - لجنة الشؤون الاقتصادية والزراعية .
- ٢ - لجنة الشؤون النقدية والمالية .
- ٣ - لجنة التجارة والجمارك والهجرة .
- ٤ - لجنة الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئية .

٥ - لجنة الصحة والعمل والشئون الاجتماعية .

٦ - لجنة النقل والاتصالات والسياحة .

٧ - لجنة التربية والثقافة والموارد البشرية- وتنص المعاهدة - التي توجت الجهود المكثفة التي بذلتها الدول الأفريقية منذ إقرار خطة عمل لاجوس عام ١٩٨٠ - على أن يتم تحقيق الوحدة الاقتصادية الأفريقية الشاملة خلال فترة إنتقالية مدتها « ٣٤ عاماً » مقسمة الى ست مراحل ذات آجال مختلفة ، حيث تخصص لكل مرحلة مجموعة معينة من الأعمال لتنفيذها على النحو التالي :

**المرحلة الأولى :** مدة أقصاها خمس سنوات يتم فيها : تعزيز الإطار المؤس للمجموعات الاقتصادية القائمة وإنشاء مجموعات اقتصادية جديدة .

**المرحلة الثانية :** ومدتها ثمانى سنوات ، ويتم خلالها : تثبيت التعريفات الجمركية والرسوم الجمركية داخل كل مجموعة اقتصادية إقليمية ، وإعداد

دراسات لتحديد جدول زمنى للقضاء تدريجيا على الحواجز التعريفية التي تعوق التجارة الإقليمية داخل الجماعة ، وتعزيز التكامل على المستويين الإقليمى والقارى فى كافة مجالات الأنشطة ( تجارة ، صناعة ، زراعة ، النقل ، الطاقة ، الاتصالات ) .

**المرحلة الثالثة :** ومدتها عشر سنوات حيث يتم خلالها : انشاء منطقة تجارة حرة داخل كل إقليم ، وكذلك إنشاء اتحاد جمركى باعتماد تعريفات خارجية موحدة .

**المرحلة الرابعة :** ومدتها عامان يتم خلالها : انشاء اتحاد جمركى على المستوى القارى باعتماد تعريفات خارجية موحدة .

**المرحلة الخامسة :** ومدتها ٤ سنوات ويتم خلالها : إقامة سوق أفريقية مشتركة لذلك عن طريق :

١ - اعتماد سياسة موحدة فى عدد من المجالات : ( زراعة - نقل - اتصالات - صناعة - طاقة - البحث العلمى ) .

.. حيث التعثر الشديد فى الخطط

التنمية والخلافات الحدودية والحروب

الأهلية، وعدم الإستقرار السياسى .

فضلاً عن قضايا التصحر والجفاف

وما يتبعها من مجاعة .

جهود منظمة الوحدة الأفريقية فى

إنجاز أهداف المرحلة الأولى للجماعة،

\* بذلت منظمة الوحدة الأفريقية جهوداً

ملموسة للعمل على تنفيذ أهداف المرحلة

الأولى حيث نجحت فى توقيع اتفاق بينها

وبين التجمعات الاقتصادية الإقليمية فى ٨

أكتوبر ١٩٩٥ يقضى بالتنسيق بين هذه

التجمعات والجماعة الاقتصادية الأفريقية ..

وشارك فى هذا الإتفاق ممثلون عن الجماعة

الاقتصادية لدول شرق وجنوب أفريقيا

(الكوميسا) ، والجماعة الاقتصادية لدول

غرب أفريقيا ( الإيكواس ) ، وجماعة تنمية

الجنوب الأفريقى ( سادك ) .. بالإضافة الى

ممثلين عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية .

\* عقدت المنظمة الأفريقية أيضاً الدورة

الأولى للجنة الاقتصادية والاجتماعية

٢ - مواصلة السياسات التقديرية والمالية

والضريبية .

٣ - تنفيذ مبدأ حرية انتقال الأشخاص .

٤ - توفير موارد خاصة بالجماعة .

المرحلة السادسة : وتتم فى فترة أقصاها

خمس سنوات ويتم خلالها :

إنشاء اتحاد اقتصادى وتقديرى أفريقى ،

وإنشاء بنك مركزى أفريقى وإصدار عملة

أفريقية موحدة ، وإنجاز جميع أجهزة الجماعة

( البرلمان - الأجهزة التنفيذية - هيكل

المنشآت الأفريقية متعددة الجنسيات ) .

التحديات التى تواجه قيام الجماعة

الاقتصادية الأفريقية ،

١ - ضخامة المديونية الخارجية للدول

الأفريقية والتى بلغت أكثر من ٣٧٠

مليار دولار ( عام ٢٠٠١ ) .

٢ - ضعف حجم التبادل التجارى البينى بين

الدول الأفريقية .. حيث لا يتجاوز نسبة

٥٪ ، بينما كل دولة أفريقية على حدة،

يفوق حجم تجارتها مع الغرب نسبة

٩٠٪ .

٣ - تعدد المشكلات التى تعاني منها القارة



الإقتصادية بما يتيح إنضمام مصر لأحد التجمعات الإقتصادية الإقليمية فى أفريقيا .. وأيضاً أكدت على أهمية التنسيق فى المجال الإقتصادى على مستوى القارة الأفريقية فى ضوء التحديات العالمية .

\* وقد عقد المؤتمر الأول لوزراء التجارة الأفارقة لمنظمة الوحدة الأفريقية - الجماعة الإقتصادية الأفريقية - فى يومى ٨ . ٩ إبريل ١٩٩٨ بهرارى ( عاصمة زيمبابوى ) بمشاركة ٣١ دولة إفريقية ، والمجموعات الإقتصادية الإقليمية ، والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية .. وذلك بهدف التمهيد لإجتماعات المؤتمر الوزارى الثانى لمنظمة التجارة العالمية ، وإتخاذ الترتيبات اللازمة لتنشيط اللجنة الفنية التابعة للجماعة الإقتصادية الأفريقية - والمعنية « بالتجارة والجمارك والهجرة » ، وأيضاً مراجعة المفاوضات بشأن اتفاقية التعاون بين مجموعة الدول الأفريقية والبحر الكاريبى والمحيط الهادى والإتحاد الأوروبى لمعالجة المشكلات الخاصة بها .

الأفريقية على المستوى الخبراء فى يومى ٦ ، ٧ يونيو عام ١٩٩٦ بأديس أبابا وذلك بهدف تحديد أساليب تنفيذ معاهدة أبوجا ، ومراحل تحقيق الجماعة الإقتصادية وضرورة اتخاذ الدول الأفريقية التدابير اللازمة لتنفيذ المرحلة الأولى لإنشاء الجماعة .. وقد شاركت مصر فى الإجتماعات .. حيث قدمت عدة مقترحات وتوصيات أقرتها اللجنة ، ومن أهم هذه المقترحات :

١ - تحديد التجمعات الإقتصادية الإقليمية التى تتعامل مع الجماعة باعتبارها الركائز الأساسية التى تقوم عليها .

٢ - ضرورة مشاركة ممثلين عن القطاع الخاص فى عضوية وفود الدول عند حضور اجتماعات مدرج على جدول أعمالها موضوعات التجارة أو الإستثمار .

\* عقدت أول قمة للجماعة الإقتصادية الأفريقية فى ٣ يونيو عام ١٩٩٧ ، على هامش القمة الأفريقية الـ ٣٣ بهرارى عاصمة زيمبابوى . وحيث طالبت مصر خلال اجتماع القمة : إعادة النظر فى هيكلة الجماعة

الدولى للتجارة والتعاون بوضع برامج لبناء القدرات لتلبية إحتياجات أفريقيا ، وتوسيع هياكل تجارة الصادرات لوصولها إلى الأسواق.

\* إيجاد حل مُرضى لمشكلات الوصول الى السوق .. مثل التعريفات القصوى والتعريفات المفروضة على مواد معينة تعتبر مهمة بالنسبة لصادرات أفريقيا .

\* الأخذ فى الاعتبار أبعاد التنمية فى أية مفاوضات مع منظمة التجارة العالمية .

( ٢ ) فيما يتعلق بتقرير منظمة الوحدة

الإفريقية عن التجارة والاستثمار :

\* الأخذ فى الاعتبار أبعاد التنمية فى الإستثمار الخارجى المباشر عند إبرام أى إتفاقية متعددة الأطراف حول هذا الموضوع.

\* الإستفادة الكاملة من الآليات العادية لمنظمة التجارة العالمية بما فى ذلك :

مسألة التقسيم الى مراحل ، وتحديد فترات انتقالية ، والقيود على المعاملة المضادة بالمثل ، ومنهج القائمة الإيجابية للإتفاقية العامة بشأن تجارة الخدمات .

وأسفرت اجتماعات المؤتمر عن العديد من التوصيات منها :

( ١ ) فيما يخص منظمة التجارة العالمية :

\*حث حكومات الدول الأعضاء بإنشاء جهات وطنية مختصة لمناقشة المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية ، حتى يتسنى تطوير وتوضيح الإهتمامات الوطنية بشأن السياسات التجارية .

\* دعوة الدول الإفريقية الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية لإجراء دراسات للإستفادة من إتفاقيات أوروغواى .

\* تعزيز الهياكل المؤسسية الوطنية المعنية بمسائل منظمة التجارة العالمية فى مختلف الدول .. وقيام المجموعات الإقتصادية والإقليمية بتعزيز عمليات تنسيق ومواءمة المصالح الإقليمية .

\*مراجعة قواعد منظمة التجارة العالمية بشأن الدعم .. لإستفادة الدول الإفريقية الأعضاء من الإتفاقيات المتاحة من أجل تحقيق وتعزيز التنمية الصناعية والزراعية والتجارة .

\* مطالبة منظمة التجارة العالمية والمركز

- (٢) فيما يخص المفاوضات المقبلة بين مجموعة دول أفريقيا ، والبحر الكاريبي ، والمحيط الهادى ، والاتحاد الأوروبى :
- \* ضرورة الإبقاء على الوحدة والتضامن بين مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادى .
- \* الإبقاء على الأفضليات التجارية غير المتبادلة .. ويقتضى ذلك تقديم طلب الى منظمة التجارة العالمية للحصول على الإعفاء لتغطية نظام التجارة ، فى إطار اتفاقية التعاون الجديدة بين مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادى والاتحاد الأوروبى .
- استضافت القاهرة فى يومى ٢٠ ، ٢١ إبريل عام ١٩٩٨ ، لجنة الخبراء ، المنبثقة عن الجماعة الاقتصادية ، والتي اجتمعت لبحث إنشاء هيئة استشارية للبرلمانيين الأفارقة .. تمهيدا لإقامة البرلمان الأفريقى ، وإعداد الوسائل العلمية لإنشائها ، ومن أهم أهدافها: تقديم الآراء حول الجوانب التشريعية للمقررات التى تتخذها الجماعة الاقتصادية .. بجانب بحث بند حرية انتقال
- الأفراد بين دول الجماعة .
- وكان من أهم توصيات لجنة الخبراء :
- أ - اتخاذ موقف موحد فى التفاوض مع منظمة التجارة العالمية .
- ب - المطالبة بالبدء فى تحقيق حرية انتقال الأفراد فيما بين دول المجموعة .
- ج - ضرورة قيام القطاع الخاص الأفريقى بدور أكبر فى التصنيع ، وأهمية دعم الحكومة له بالتوجيهات والمشورة والمعونة اللازمة .
- د - ضرورة انشاء آلية مؤسسية لتنسيق ومواءمة البرامج والأنشطة المتصلة بقطاع الطاقة .
- هـ - إعادة هيكلة القطاع العام ليتسنى له مساعدة القطاع الخاص فى عمليات التصنيع .
- وتلى إجتماع لجنة الخبراء واجتماع الدورة الثانية للجنة الاقتصادية والاجتماعية للجماعة الاقتصادية الأفريقية « بالقاهرة فى يومى ٢٣ ، ٢٤ إبريل عام ١٩٩٨ ، برئاسة مصر ، ومشاركة وفود ٣٦ دولة وممثلين عن الجماعات



والتكتلات النشيطة على الساحة الدولية.

٣ - أن تكون الإستراتيجية واضحة المعالم ومحددة الاتجاه على مستوى الدول الأفريقية أو أغليبيتها ، على أن توفر المنظمة المعلومات وإبداء المشورة وتبادل الخبرات التي تُفسح المجال لتنمية التبادل التجاري وتبادل الخبرات .

وأُسفرت اجتماعات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للجماعة عن العديد من التوصيات منها :

أ - دعوة الأمانة العامة بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الأفريقية .. لإجراء دراسة لإنشاء آلية للجماعة الاقتصادية يتم تمويلها ذاتيا .  
ب - مطالبة الأمانة العامة بإعداد خطة تكفل الحرية التامة للإنتقال في جميع أنحاء دول الجماعة .

ج - زيادة التنسيق بين الجماعة الاقتصادية والمجموعات الاقتصادية ، بهدف استثمار أوجه التعاون من خلال تعبئة موارد الأمانة العامة والمجموعات

الاقتصادية في مناطق القارة الخمس ، وكذلك ممثلون عن كافة المؤسسات والمنظمات الدولية .

وقد أكد السيد رئيس الوزراء المصري في كلمته في افتتاح المؤتمر - والتي ألقاها نيابة عنه وزير الدولة للتخطيط والتعاون الدولي - استعداد مصر تقديم جميع خبراتها لتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في كافة الدول الأفريقية مطالباً بمزيد من التعاون والتكامل بين دول القارة لمواجهة التحديات التي يفرضها النظام العالمي الجديد . وأوضح سيادته عمق العلاقات المصرية الأفريقية ، والتي تشكل ركناً هاماً للسياسة الاقتصادية المصرية - وأضاف بأن مصر تقوم بنشاط مكثف في كافة المحافل الدولية لدعم التنمية والاستقرار في القارة الأفريقية .

وطالب في كلمته التركيز على :

١ - تنمية العلاقات الأفريقية فيما بين المجموعات المختلفة .

٢ - تنمية الروابط بين هذه المجموعات والجماعة الاقتصادية الأفريقية



التجارة ، وذلك فى إطار منظمة التجارة

العالمية .

٣ - مطالبة الدول المتقدمة بتخفيف الأعباء

المالية على الدول النامية ، خاصة الدول

الأفريقية ، وذلك باعفائها من الديون أو

جدولتها بما يتواءم وحالة هذه البلدان

الاقتصادية .

٤ - إعداد دراسات تفصيلية للقضايا

المتعلقة بالقدرة التنافسية الصناعية .

٥ - مراعاة الفاقد الناتج عن عمليات تحرير

التجارة ، ويشمل ذلك عدة آليات

أهمها:

أ - انشاء صندوق للتعويضات ، والعمل

على ضمان استمرار عضوية الدول

الأفريقية فى التجمعات الاقتصادية

الأفريقية .

ب - ضرورة عقد اجتماعات دورية

لتعزيز عناصر التكامل فى برامج

تحرير التجارة للتجمعات الاقتصادية

الأفريقية .

وحت رئيس المؤتمر د . يوسف غالى / وزير

الاقتصاد والتجارة الخارجية / - رؤساء وفود

الإقليمية .

د - الإتفاق على إختصار اسم « الجماعة

الاقتصادية لأفريقيا » الى « AEC » .

هـ - التركيز على الدور الحاسم للبنية

الأساسية للنقل والمواصلات فى تعزيز

التكامل الإقليمى .

و - دعوة بنك التنمية الأفريقى الى رفع

مستوى التمويل اللازم لمشروعات البنية

الأساسية .

\* إجتماع وزراء التجارة الأفارقة فى

دورتهم الثالثة :

اجتمع وزراء التجارة الأفارقة فى مؤتمرهم

الثالث بالقاهرة برئاسة د . يوسف غالى

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية فى

يومى ١٩ ، ٢٠ سبتمبر عام ٢٠٠٠ وتم

الإتفاق على تطوير آليات التعاون

بين الدول الأفريقية فى مجال التجارة

البيئية .

وأسفر المؤتمر عن عدة توصيات مهمة منها:

١ - ضرورة تحقيق التكامل الإقتصادى بين

الدول الأفريقية .

٢ - مراعاة تحقيق العدالة الدولية فى مجال

الدول الأفريقية على الوقوف بجوار الدول المتعثرة في تنفيذ تطبيق اتفاقات التجارة الحرة ، وطالب ببقاء تنزانيا على إتضمامها للكوميسا ، مع معاونتها على تطبيق الإتفاقية ، ببقاء لا يضير اقتصادها .

وافق المؤتمر على إقتراح رئيس الوفد الليبي : بإنشاء آلية لتحسين أسعار المواد الخام الأفريقية في الأسواق الدولية سعياً لتحسين اقتصاديات القارة .

\* وكان قد سبق مؤتمر وزراء التجارة الأفارقة .. اجتماعات الخبراء للمؤتمر الثالث لوزراء التجارة الأفارقة ، في يومي ١٦ ، ١٧ سبتمبر ٢٠٠٠ بالقاهرة ، وحيث تم الإتفاق على عقد المؤتمر الرابع لوزراء التجارة الأفارقة بمدينة « أبوجا » بنيجيريا في سبتمبر ٢٠٠١ .

وقد ناقشت مجموعة الخبراء في اجتماعها .. « القانون الأمريكي للتجارة والتنمية العام » والصادر في يونيو ٢٠٠٠ ،

والذي يضع أساساً جديداً للتعاون الإقتصادي والتجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أفريقيا جنوب الصحراء ، ويستري لمدة ثماني سنوات اعتباراً من أول أكتوبر ٢٠٠٠ .

ويتضمن القانون منح بعض المزايا لهذه الدول في إطار النظام الأمريكي ، كما يقضى بضرورة قيام الدول الأفريقية بإجراء اصلاحات سياسية واقتصادية ، وتحرير نظم تجارتها الخارجية .

وأُسفرت مناقشات الخبراء عن أهمية تشكيل لجنة استشارية من جانب منظمة الوحدة الأفريقية ، تتولى تنسيق مواقف الدول الأفريقية التي يمكنها الاستفادة من مزايا هذا القانون ، والإعداد لعقد القمة « الأمريكية - الأفريقية » . والتي يقضى القانون بانعقادها مرة كل عامين لبحث الموضوعات الإقتصادية والتجارية بين الجانبين .

\*\*\*

### خاتمة.. ورؤية مستقبلية

أصبح من الضروري العمل بكل الوسائل على تحقيق التكامل الإقتصادي في الأسواق الأفريقية وريضا مع بعضها البعض ، يساندها نظام متطور للاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا التي تساعد على العمل بكفاءة عالية وفاعلة .

وتفرض التحديات الإقتصادية والسياسية واقعا يحتم على الدول الأفريقية أن تبذل قصارى جهدها لإبعاد وحل تلك التحديات .. وتبلور مجال التعاون الأفريقي داخل إطار تكتل إقتصادي إقليمي قادر على التأثير في حركة التبادل العالمي ومواجهة المنافسة وحداث تطور جذري في القدرات الذاتية للقارة الإفريقية .. ليعمل في تناغم وانسجام معتمداً على مايتوافر من إمكانيات وموارد إقتصادية وثروات طبيعية وموارد بشرية ورؤوس أموال .. ويحتاج ذلك الى وضع برامج لها سياقات زمنية محددة لإتمام عملية التكامل الإقتصادي الأفريقي ، وتحقيق الأهداف المرجوة منه . (\*)

كما يتعين على التجمعات الإقتصادية الأفريقية الإتفاق على بعض القضايا التي تعود عليها بالنفع ، وذلك للوقوف على المستوى العالمي ككيان واحد أكثر قدرة على التنافس مع الإقتصاديات العالمية .

وتحقيق التكامل الإقتصادي الإفريقي

(\*) د . سمير ضويار : «نهضة الاقتصاد المصري .. والتعامل مع تحديات العولمة» ، مجلة النيل (القاهرة - الهيئة العامة للاستعلامات) العدد ٧٢ ، ١٩٩٩ ، ص ٧٢، ٧١ .

- ولكى ينجح التكامل الإقليمي المنشود ، فإنه يتطلب وجود أجهزة رقابية قادرة على متابعة الأسواق فى ظل شفافية كاملة وأصول سليمة للإدارة الاقتصادية ، والالتزام بمبادئ الإدارة الجيدة كأحد المحاور الرئيسية فى إتخاذ القرار والشفافية والمحاسبة .
- كما أن هناك ضرورة ملحة لأن يسود الاستقرار والأمن والسلام فى دول القارة ، وألا تستمر الصراعات والحروب والإضطرابات فى الكثير من دول القارة ، وذلك للتفرغ للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بدلاً من إهدار ميزانية هذه الدول فى التسلح والنفقات العسكرية وتدمير اقتصادها وإنهيارها .
- ولمواجهة متطلبات المستقبل ، تعتمد تحركات الشعوب الأفريقية على قبول التحدى وإقتناعها الكامل بضرورة دخولها مرحلة تنهى فيها الفرصة للإنتلاق واللاحق بركب العولمة .. وتستند هذه المحاور على :
- \* الإرتفاع بمعدلات النمو فى كافة القطاعات .
- \* تحقيق التوازن فى هياكل الإقتصاد
- \* رفع معدلات الأداء .. وخلق بيئة حافزة على العمل والإبتكار والإبداع .
- \* التكامل مع الإقتصاد العالمى من خلال التجارة والمال ، سيحقق المزيد من المصالح.
- \* الإرتفاع بمستوى التعليم والرعاية الصحية ومستوى غذائى مناسب وثقافى متطور .
- ولتحقيق ذلك يجب أن تركز استراتيجيات العمل على :
- \* تعظيم الطاقات الذاتية للإقتصاد الأفريقى من خلال : الإستغلال الكفء للإمكانيات المتاحة ، وتدعيم القاعدة الإقتصادية القادرة على المنافسة الدولية ، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة ، وزيادة حجم الإستثمارات ، وتشغيل الطاقات المعطلة .
- \* الإهتمام بالتنمية البشرية : بالتدريب وتنمية الفكر المبدع ، والتطور الحضارى ، باعتبار الإنسان محور التنمية ومصدر الإبداع ، والإختراع ، وإبتكار الأساليب التكنولوجية المتقدمة ، والقائم على تطبيقها وتطويرها لخدمة البشرية .



\* وضع مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية : فى إطار من الإتساق والتكامل الذى يضمن توفير المناخ الملائم لوجود مقومات لإطلاقه فى الإقتصاد الأفريقى والإرتفاع بمستوى كفاءته وقدرته التنافسية . وتوفير المرونة التى تحقق له التكامل والتكيف مع الإقتصاد العالمى ، ومواجهة آثار تحرير تجارة السلع والخدمات .

\* يجب أن تهتم أيضاً هذه السياسات بتحفيز النمو المتوازن من ناحية ، وتحقيق الإستقرار من الناحية الأخرى .. بما فى ذلك تحقيق نمو متوازن بين الإدخار والاستثمارات .

\* وفى تحدى مع النفس .. أدركت أفريقيا أن العالم لن يساعدها فى الخروج من مشاكلها المتراكمة والإستمرار فى طلب المساعدات من الدول الأخرى .. إن لم تؤكد لنفسها أولاً ، وللعالم ثانياً .. أنها قادرة وملتزمة بالعمل على الخروج من الدوائر المغلقة بالقارة .. والتى تتمثل فى الحروب

الأهلية والعرقية والإقليمية .. مروراً بالجوع والجهل والديون .. ومنتهاً بأوبئة القارة مثل : الإيدز والملاريا والإيبولا .

وتأكدت أفريقيا بأنه لا ينهض بأفريقيا سوى الأفريقيون .. وقد تم ترجمة هذا فى المبادرة التى طرحتها خمس دول أفريقية تحت اسم « المشاركة الجديدة للتنمية فى أفريقيا » « نيباد » .. والتى تكونت بعد دمج المبادرتين « ناب » والتى ضمت كلاً من مصر والجزائر ونيجيريا وجنوب أفريقيا و « وأوميجا » التى أسستها السنغال .

وقد أكدت الخطة أنه لكى تنجح .. فمن الضرورى تحقيق عدة محاور أهمها :

الإستقرار السياسى والإقتصادى والإجتماعى فى الدول المعنية .. والذى يعتبر أهم شروط النجاح ليس فقط من أجل التأكيد على إستمرارية العمل .

ولكن أيضاً من أجل دعم مصداقية الدول الأفريقية لدى المستثمرين الأجانب ، ومسايرة النظام العالمى الجديد ومواجهة تحديات العولمة .

ملحق إحصائي  
عن الدول الافريقية  
في التجمعات الاقتصادية الافريقية



# ١ - مؤشرات اقتصادية لدول تجمع «الإيكواس» ١٩٩٨

الدولة	عدد السكان بالمليون	متوسط معدل النمو السنوي السكاني	إجمالي الناتج القرصي (بالمليار)	متوسط معدل النمو السنوي من ٢٠٠٠ ح	نسبة الفرد من ٢٠٠٠ ح (بالدولار)	الناتج المحلي الإجمالي (ملايين الدولار)	النوى بالملايين	متوسط معدل النمو السنوي لنوى العاصمة	نسبة النوى إلى مساحة من إريث %	نسبة الإجمالي النمو على النظم مؤدق ح	الصادرات السلعية (ملايين الدولارات)	الواردات السلعية (ملايين الدولارات)	إجمالي الدين إلخارجي ملايين الدولارات
كوت ديفوار	١٤	%٣,٥	١٠,٠٢	%٥,٩	٧٠٠	١١,٠٠٠,٥	١	%٢	%٣٣,١	%٥	٤,٥٧٥	٢,٧٠٥	١٤,٨٥٢
بنين	٦	%٢,٨	٢,٣	%٤,٧	٣٨٠	٢,٣٠٦	٣	%٢,٩	%٤٨,٣	%٣,٢	-	-	١,٤٦٩
غينيا كوناكري	٧	%٢,١	٣,٨	%٣,٩	٥٢٠	٣,٥٩٨	٣	%٢,٢	%٤٧,٢	%١,٩	٦٩٣	٥٧٢	٣,٥٤٦
بوركينافاسو	١١	%٢,٣	٢,٦	%٩,٣	٢٤٠	٢,٥٨١	٥	%٢	%٤٦,٦	%١,٥	-	-	١,٢٢٨
مالي	١١	%٢,٤	٢,٦	%٤,٣	٢٥٠	٢,٦٩٥	٥	%٢,٧	%٤٦,٣	%٢,٤	-	-	٣,٢٠١
النيجر	١٠	%٣,١	٢,٠٤,٧	%٨,٤	٢٠٠	٢,٠٤٨	٥	%٣,٣	%٤٤,٣	%٢,٣	-	٣٢٣	١,٦٥٩
السنغال	٩	%٢,٨	١,٥	%٦,٧	٥٢٠	٤,٦٨٢	٤	%٢,٤	%٤٢,٦	%٣,٧	-	-	٣,٨٦١
توجو	٤	%٣,١	٣٦,٤	%١	٣٣٠	١,٥١٠	٢	%٢,٤	%٤٠	%٤,٥	-	-	١,٤٤٨
نيجيريا	١٢١	%٢,٩	-	%١,١	٣٠٠	٤١,٣٥٣	٤٨	%٢,٧	%٣٦,٣	%٠,٧	٨,٩٢١	٩,٢١١	٣٠,٣١٥
ليبيريا	٢,٩٦٢	-	٠,٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سيراليون	٥	%٢,١	٧,٣	٠,٧	١٤٠	٦٤٧	٢	%٢,٢	%٣٩,٦	-	-	-	١,٢٤٣
غانا	١٨	%٢,٦	٤	%٤,٦	٣٩٠	٧,٥٠١	٩	%٢,٧	%٥٠,٦	%٤,٢	١,٨١٣	٢,٣٤٦	٦,٨٨٤
جامبيا	١	%٣,٣	٠,٢	%٥	٣٤٠	٤١٦	١	%٢,٣	%٥٥	%٤,٩	-	-	٤٧٧
غينيا بيساو	١	%٢,٤	٤٩٩ مليون	%٨,٩	١٦٠	٢٠,٦	١	%١,٥	%٤٠,٤	-	-	-	٩٦٤
الرأس الأخضر	١١٦ ألف نسمة	-	-	٥,٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-





## ٣ - مؤشرات اقتصادية لدول تجمع «السادك» ١٩٩٨

الدولة	عدد السكان بآلاف	متوسط معدل النمو السنوي السكاني	إجمالي الناتج القمي (بالمليار)	متوسط معدل النمو السنوي من ٢٠٠٢	نصيب الفرد من ٢٠٠٢ (بالدولار)	الناتج المحلي الإجمالي (ملايين الدولار)	القرى بالملايين	معدل النمو السنوي للقرى العامة	نسبة القرى العامة من القرى	نسبة الاتفاق العالم على التعليم من ٢٠٠٢	الصادرات السلعية (ملايين الدولارات)	الواردات السلعية (ملايين الدولارات)	إجمالي الدين إجمالي مملوكة الدولارات
أنجولا	١٢	٢,٥%	٤,٦	١٩,٨%	٣٨٠	٧,٤٧٢	٦	٣,١%	٤٦,٣%	-	-	-	١٢,١٧٣
بوتسوانا	٢	٣,٢%	٤,٨	٣,٧%	٣,٠٧٠	٤,٨٧٦	١	١,٣%	٤٥,٥%	٨,٦	٢,٠٦١	١,٩٨٣	٥٠٨
الكونغو الديمقراطية	٤٨	٣,١%	٥,٤	٤%	١١٠	٦,٩٦٤	٢٠	٢,٩%	٤٣,٥%	-	-	-	١٢,٩٢٩
ليسوتو	٢	٢,٣%	١,٢	٣,١%	٥٧٠	٧٩٢	١	٢,١%	٣٦,٨%	٨,٤	١٩٣	٨٦٦	٦٩٢
ملاوي	١١	٣%	٢,٢	١,٥%	٢١٠	١,٦٨٨	٥	٢,٢%	٤٨,٨%	٥,٤	-	-	٢,٤٤٤
موريشيوس	١	١,٣%	٤,٣	٥,١%	٣,٧٣٠	٤,١٩٩	-	١,١%	٣٢,٢%	٤,٦	١,٧٣٨	٢,٠١٨	٢,٤٨٢
موزمبيق	١٧	٢,١%	٣,٥	١١,٨%	٢١٠	٣,٨٩٣	٩	٢,٢%	٤٨,٤%	-	٢٤٨	٧٨٢	٨,٢٠٨
ناميبيا	٢	٢,٦%	٣,٢	١,٢%	١,٩٤٠	٣,٠٩٢	١	٢,٠%	٤٠,٨%	٩,١	١,٢٧٨	١,٤٥١	-
نيجيريا	٧٩ ألف نسمة	-	٣٨ مليون	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جنوب أفريقيا	٤١	٢,٢%	١٣٦,٩	٠,٥%	٣,٣١٠	١٣٣,٤٦١	١٦	١,٥%	٣٧,٦%	٧,٩%	٢٩,٢٣٤	٢٧,٢١٦	٢٤,٧١١
سوازيلاند	٩٨٩ ألف	-	١,٣٨٤	١,٨%	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تنزانيا	٣٢	٣%	٧,٢	٦,٥%	٢٢٠	٨,٠١٦	١٦	٢,٢%	٤٩,٢%	-	٥٨٩	١,٣٦٥	٧,٦٠٣
زامبيا	١٠	٣%	٣,٢	١٩,٠%	٣٣٠	٣,٣٥٢	٤	٢,٤%	٤٥%	٢,٢%	-	-	٦,٨٦٥
زيمبابوي	١٢	٢,٩%	٧,٢	٢,٥%	٦٢٠	٦,٦٧٩	٥	١,٦%	٤٤,٥%	-	-	-	٤,٧١٦

# ٤ - مؤشرات اقتصادية لدول تجمع «الساحل والصحراء» ١٩٩٨

إجمالي الدين الخارجي ملايين الدولارات	الواردات السلعية (ملايين الدولارات)	الصادرات السلعية (ملايين الدولارات)	نسبة الالتحاق العام على التعليم من ٥ ق ح	نسبة القري العامة من القري %	متوسط معدل النمو السنوي للقري العامة	بالللايين بالعاملة	الناتج المحلي الاجمالي (ملايين الدولار)	تصيب الفرد من ن ق ح (بالدولار)	متوسط معدل النمو السنوي من ن . ق . ج	اجمالي الناتج القومي (بالمليار)	متوسط معدل النمو السنوي السكاني	عدد السكان بالمليون	الدولة
-	-	-	٣.٤	٢٢.١	%٢.٤	٢	-	-	-	-	%٣.٦	٥	ليبيا
١٠٢٢٨	-	-	%١.٥	٤٦.٦	%٢	٥	٢,٥٨١	٢٤٠	%٦.٣	٢.٦	%٢.٣	١١	بوركينافاسو
٣,٢٠١	-	-	%٢.٢	%٤٦.٣	%٢.٧	٥	٢,٦٩٥	٢٥٠	%٤.٣	٢.٦	%٢.٤	١١	مالي
١,٦٥٩	٣٢٣	-	%٢.٣	%٤٤.٣	%٣.٣	٥	٢,٠٤٨	٢٠٠	%٨.٤	٢	%٣.١	١٠	النيجر
١,٠٠٤	-	-	١.٧	٤٤.٦	%٢.٩	٢	١,٦٩٤	٢٣٠	%٨.٤	١.٧	%٢.٤	٧	تشاد
١٦,٨٤٣	١,٧٣٢	٥٩٦	%٠.٩	%٢٩.٠	%٢.٨	١١	١٠,٣٦٦	٢٩٠	%٥	٨.٢	%٢.٥	٢٨	السودان
٤٧٧	-	-	%٤.٩	%٤٥	%٢.٣	١	٤١٦	٣٤٠	%٥	٠.٤	%٣.٣	١	جامبيا
٨٣٠	-	-	-	-	-	-	١,٠٥٧	٣٠٠	%٤.٥	١.١	%٢.٢	٣	أفريقيا الوسطى
١٤٩	-	-	%١.٨	%٤٧.٤	%٢.٧	٢	٦٥٠	٢٠٠	%٤	٠.٨	%٢.٧	٤	إريتريا
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	جيبوتي
٣,٨٦١	-	-	%٣.٧	%٤٢.٦	%٢.٤	٤	٤,٦٨٢	٥٢٠	%٦.٧	٤.٧	%٢.٨	٩	السنغال
٣١,٩٦٤	١٤,٦١٧	٤,٤٠٣	%٤.٨	%٢٩.٧	%٢.٨	٢١	٨٢,٧١٠	١,٢٩٠	%٦.٣	٧٩.٢	%٢.٣	٦١.٤	مصر
١١,٠٧٨	٧,٨٧٥	٥,٧٢٥	%٧.٧	٣١.٢	%٢.٢	٤	١٩,٩٥٦	٢,٠٦٠	%٥.٥	١٩.٢	%٢.١	٩	تونس
٢٠,٦٨٧	٩,٤٦٣	٧,١٤٤	%٥	%٣٤.٧	%٢.٥	١١	٢٥,٥٤٦	١,٢٤٠	%٧	٣٤.٤	%٢.٢	٢٨	المغرب
٣٠,٣١٥	٩,٢١١	٨,٩٧١	%٠.٧	%٣٦.٣	%٢.٧	٤٨	٤١,٣٥٣	٣٠٠	%١.١	٣٦.٤	%٢.٨	١٢١	نيجيريا
١,٤٤٨	-	-	%٤.٥	%٤٠	%٢.٤	٢	١,٥١٠	٣٣٠	%١	١.٥	%٣.١	٤	الصومال
١,٤٦٩	-	-	%٣.٢	%٤٨.٣	%٢.٩	٣	٢,٣٠٦	٣٨٠	%٤.٧	٢.٣	%٢.٨	٦	تيمور

البنك الدولي مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٠

## المراجع

- اولا : الكتب :
- ١- د. عمر صقر العولة وقضايا اقتصادية  
معاصرة . الاسكندرية ، الدار الجامعية  
(٢٠٠٠-٢٠٠١) .
- ٢- د. محمد عبد الغنى سعودى : أفريقيا ،  
القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ،  
١٩٩٧ .
- ٣- د . محمود أبو زيد . المياه مصدر  
للتوتر فى القرن ال ٢١ ، القاهرة ، مركز  
الأهرام للترجمة والنشرة ١٩٩٨ .
- ثانياً مؤتمرات علمية :
- المؤتمر الدولى حول مشكلة المياه فى  
أفريقيا:
- ١ - سفير / جلال عبد المعز : حوض بحيرة  
تشاد ، المؤتمر الدولى حول مشكلة المياه  
فى أفريقيا معهد البحوث والدراسات  
الأفريقية جامعة القاهرة ، اكتوبر ١٩٩٨ .
- ٢ - د. زكى البحيرى . الجذور التاريخية  
لمشكلات مياه النيل ، (المؤتمر الدولى  
حول مشكلة المياه فى أفريقيا ) ، معهد  
البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة  
القاهرة ، اكتوبر ١٩٩٨ .
- ٣ - د . محمود أبو زيد : استراتيجية مصر  
تجاه دول حوض النيل ، (المؤتمر الدولى  
حول مشكلة المياه فى أفريقيا) ، معهد  
البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة  
القاهرة ١٩٩٨ .
- المؤتمر السنوى الأول لبرنامج الدراسات  
المصرية الأفريقية حول « أفريقيا والعولة » :
- ١- أيمن عبد الوهاب: «العولة والتعاون المائى  
فى منظمة حوض النيل» كلية الاقتصاد  
والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،  
(١٢-١٤ فبراير ٢٠٠٢) .
- ٢- جوزيف رامز « آثار العولة على  
السادك » كلية الاقتصاد والعلوم  
السياسية ، جامعة القاهرة ، «فبراير  
٢٠٠٢» .
- ٣- رواية توفيق «العولة والإقليمية  
الجديدة» ودراسة لتجمع الكوميسا  
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،  
جامعة القاهرة (فبراير ٢٠٠٢) .



- ٤ - ربحاب عثمان : «العولمة والإقليمية في أفريقيا .. نموذج الإيكواس» كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة (فبراير ٢٠٠٢)
- ٥ - حبيب حداد . الوحدة العربية .. إلى أين ؟ المستقبل العربي ، العدد (٢٤٠) ، فبراير ١٩٩٩ .
- ٦ - سامية بيبرس . تجمع الساحل والصحراء . آفاق أفريقية ، (القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات) المجلد الثاني ، العدد السابع ٢٠٠١ .
- ٧ - سامية بيبرس . جنوب أفريقيا .. ومواجهة قضايا القارة ، (تقارير) ، السياسة الدولية، العدد (١٤٧) يناير ٢٠٠٢ .
- ٨ - د.سمير طوبار : نهضة الاقتصاد المصري .. والتعامل مع تحديات العولمة ، مجلة النيل ، (القاهرة - الهيئة العامة للاستعلامات) ، العدد (٧٢) ١٩٩٩ .
- ٩ - شهيدى عجيب : «قمة أبيك» كوالالمبور ، نوفمبر ١٩٩٨ ، نتائج مخيبة للآمال ، معلومات دولية ، العدد (٥٩) ١٩٩٩ .
- ١٠ - عبد العزيز الشرينى : التفاعل بين ظاهرة العولمة .. والتكتلات الاقتصادية
- ١ - أبو السعود ابراهيم : السوق المشتركة .. حلم العرب ، مجلة النيل ، الهيئة العامة للاستعلامات ، عدد (٧٤) ٢٠٠٠ .
- ٢ - احمد أبو الحسن زرد : التجمعات الاقتصادية .. حاضرها ومستقبلها ، مجلة النيل ، (القاهرة ، الهيئة العامة للاستعلامات) العدد (٧٤) عام ٢٠٠٠ .
- ٣ - احمد سعيد نوفل البعد الاقتصادى للوحدة العربية : سلسلة شئون عربية ، العدد (٤٣) سبتمبر ١٩٨٥ .
- ٤ - احمد فاضل يعقوب : دور منظمة الإيكواس فى حل «أزمة ليبيريا» ، السياسة الدولية ، القاهرة مؤسسة الاهرام ، العدد (١١٨) أكتوبر ١٩٩٤

- الاقليمية ، مجلة النيل (القاهرة-  
الهيئة العامة للاستعلامات) العدد (٧٢)  
١٩٩٩ .
- ١١- د. محمد عاشور مهدي : الجماعة  
الإفريقية لأفريقيا الجنوبية (السادك) ،  
آفاق أفريقية (القاهرة- الهيئة العامة  
للاستعلامات) المجلد الثاني ، العدد  
السابع ، ٢٠٠١ .
- ١٢- محمد عبد انغفار : مصر والبنك  
الدولي .. حصاد العلاقة في نصف قرن  
، مجلة النيل ، (القاهرة - الهيئة العامة  
للاستعلامات) العدد (٧٤) عام ٢٠٠٠
- ١٣- د . هالة مصطفى : العولة دور جديد  
للدولة المعاصرة ، السياسة الدولية عدد  
(١٣٤) اكتوبر ١٩٩٨ .
- رابعاً : الصحف :
- ١ - حازم عبد الرحمن : شعوب النيل بلا  
ماء أو كهرباء ، الأهرام ، ١٢ يونيو عام  
٢٠٠١ .
- ٢ - د . حمدي عبد الرحمن : مصر ودول  
حوض النيل .. من التعاون إلى المشاركة  
، الأهرام ، في ٢٣ يناير ٢٠٠٢ .
- ٣ - عادل عبد الرازق : منتدى الاستثمار  
في شمال أفريقيا .. بين الواقع  
والمستقبل .. الأهرام في ٢٧ فبراير  
٢٠٠٠ .
- ٤ - د . محمود أبوزيد : «مؤتمر تحديث  
مصر حتى عام ٢٠٠٠ ، نظمتها جمعية  
أصدقاء العلميين المصريين بالخارج  
بمشاركة عدد كبير من علماء الداخل ،  
الأهرام في ٦ يناير ٢٠٠٢ .



**الاخراج الفنى والمه اكبث**  
**الادارة العامه للنشرات العاجله والليزر**

**اعداد**  
**عصمت الشافعى**

**موقع الهيئة العامة للاستعلامات على شبكة الانترنت**

**Website: <http://WWW.SIS.gov.eg>**







٢٠٠٢

طبع بمطابع الرونيو





٢٠٠٢

